



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

كلية اللغات والآداب والفنون

قسم اللغة العربية وأدبها

تيسير النحو عند المحدثين

"دراسة تحليلية في نظرية العامل"

مشروع مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والأدب العربي

تخصص : قضايا تيسير النحو بين القديم والحديث

إعداد الطالب : إشراف الأستاذ الدكتور:

بولنوار عبد الرزاق بخالد فرعون

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الصفة	الأستاذ المناقش
رئيسا	أ د - منصور مصطفي - جامعة سيدي بلعباس -
مشرفا ومقررا	أ د - فرعون بخالد - جامعة سيدي بلعباس -
عضوا مناقشا	د - مبارك عبد القادر - جامعة سيدي بلعباس -
عضوا مناقشا	أ د - طيبي أمينة - جامعة سيدي بلعباس -
عضوا مناقشا	د - الدين العربي - جامعة سعيدة -

الموسم الجامعي:

1435-1436هـ / 2014-2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝

إهداء

إلى أمّي التي قد علّمتني بأن الجنيّ أوله البذارُ
كذاك أبي، هما ما من أنشأني وقد ينعت بفضلهما الثمارُ

بولنوار عبد الرزاق

كلمة شكر

إلى الأستاذ بخالد فرعون الذي كان أبا قبل أن يكون أستاذا ومشرفا.

إلى طلبة مشروع قضايا تيسير النحو وأساتذته ومشرفه الأستاذ مبارك عبد القادر

إلى الأستاذين الجليلين الذين تواضعا وجادا عليّ بوقتتهما وأتحنفاني بمراجع مهمة، وهما:

الدكتور: عوض إبراهيم جامعة عين شمس من جمهورية مصر العربية.

الدكتور: بهاء الدين عبد الرحمن جامعة الطائف بالمملكة السعودية.

إلى من تعلمت على يديهما العربية، أستاذيّ الكريمين: جبار بلخير وطالي أحمد

إلى أفراد عائلتي كلّ باسمه.

إلى تلامذتي الأعزاء بالنعامة .

إلى كل من قرأ هذا البحث

تقبلوا مني شكرا جزيلا

بولنوار عبد الرزاق

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رفع قدرَ لغةِ القرآن، فنصب بها راية البيان، فانخفضت لها أجنحةُ اللسان، وجُزِمَ لها بالبقاء ما تعاقب الحدثان، ثم الصلاة على محمدٍ سيّد البريّة، أفصح من نطق العربيّة، وعلى آله وصحبه ومن نحا نحوهم؛ وبعد:

فليس يختلف اثنان من أهل الإنصاف في القول بأنّ العربيّة اكتست شرفها من القرآن الكريم، ففتح الله لها قلوب العرب والعجم وطوّع لها ألسنتهم، فارتفعت هممهم لطلبها، وانكسرت الحواجز بينهم وبينها، فسكنت في قلوبهم. وقام بعض الرّجال الخالص فبنوا لها علما راسخا، أعربوا فيه عن حبهم للغة القرآن، منتحين في ذلك سمتَ كلام العرب، هدّفهم فيه نبيل وقصدهم من ورائه جليل، وكلام الله إلى قصدهم دليل.

فلقد قام العلماء الأوائل باستقراء كلام العرب، فاكتشفوا بعد طول البحث والتّقيب قواعد وقوانين تتحكّم في صناعة كلام العرب، ولولاها ما انماز البيان عن الهديان، ولكان الكلام شرّجا واحدا فاستبهم مقصود صاحبه. وقد سمّى العلماء ما يجمع قواعدهم المستنبطة وقوانينهم المستخرجة من كلام العرب نحوا، لأنّهم انتحوا فيه سمتَ كلام العرب في جميع أحواله، فكان النحوُ أشرفَ علوم العربيّة وما يزال، له من التعظيم ما ليس لغيره من علوم اللغة، حتى قال قائلهم:

النَّحْوُ يُصْلِحُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكِنْ والمرءُ تَكْرُمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنْ

وَإِذَا طَلِبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسُنِ

فصار النحوُ حصنَ اللغة الحصين، وحاميها من سهام اللّحن المشين، وفيصلها بين البيان والرّطانة، ومن أجل ذلك انبرت العقولُ تبدّع في خدمة اللغة بالنحو، وتسابقت

الأقلام في التأليف والتصنيف داخل مضمار النحو، فأمطرت سماء التأليف في أرض النحو تملأ حياضه وتسقي رياضه، وكان أول الغيث كتاب سيويه (ت 180هـ) ثم توالى المصنّفات بعده لا يخرج أصحابها عن حدوده وتخومه، ولا يجرؤون على الزيادة في فنونه وعلومه، فكانت تلك المصنّفات تؤلف لتتضمن ما اهتدى إليه جهابذة النحو من حقائق نحويّة، حريصين في ذلك على استيفاء البحث في كل مسألة؛ بذكر جميع ما يتصل بها، ولو كان ذلك على سبيل الاستطراد، فاكتمل وضع علم النحو، ونضجت أبحاثه وتمّت مسأله.

ثمّ جاء طورٌ بعد طورٍ تليد، فتقدّم كلُّ من يريد أن يُسهم في النحو بشيء جديد، فوجد هؤلاء النحو نضج حتى احترق، فرضوا بالجدّة في التأليف، والبدعة في التصنيف، وجأؤوا بشروح لمصنّفات القدامى الطوال، لتوضيح غامضها، وتحليل مبهمها، والترجيح بين آراء النحاة، فازدادت التأليف اتساعاً، وتشعبت الأبواب النحوية، ثم ظهر جيل من النحاة دعوا إلى اختصار الأبواب وتقريب المسائل إلى أذهان المتعلّمين، فألّفوا المتون المنظومة التي برزت في القرن السابع الهجري؛ كألفيتي ابن معط وابن مالك؛ وغيرهما من المتون التي بعثت نفسا جديدا في الدرس النحوي.

وعلى غرار تلك الشكاوى القديمة من صعوبة النحو ظهر في العصر الحديث -مع ظهور اللسانيات في الغرب ثم انتقالها إلى العرب- تيار متبرّم من النحو العربي بدعوى صعوبته، فدعا أصحابه إلى إعادة النظر في مادة النحو، وقد تبلور في عدّة اتجاهات؛ بعضها يريد الإحياء، وبعضها يريد التجديد، وبعضها يكتفي بالشكوى من النحو ولا يزيد، فاجتمعت تلك الاتجاهات كلّها في بوتقة واحدة، اصطُلح عليها بتيسير النحو مع أنّها لا تجتمع في منطلقاتها وأهدافها ووسائلها، فكأنّ حظّ هذا العصر من النحو ما شاع

بين المُحدثين باسم "تيسير النحو"، وما يدور في فلكه. وأهمّ ما ميّز هذا المشروع الحديث هو الدعوة إلى إلغاء بعض أركان النحو، ومنها نظرية العامل.

في هذا السيّاق، تبدّى لي أن أبحث في هذا الموضوع الذي بنى عليه القدامى عماد نحوهم بلا مخالف، في حين تمّافت الكثير من المحدثين من دعاة التيسير إلى الخطّ من شأنه تارة، والتذمر منه تارة أخرى، بل والمطالبة بإلغائه تماماً؛ أعني: نظرية العامل، فجاء بحثي هذا موسوماً بـ: {تيسيرُ النحو عند المحدثين "دراسة تحليليّة في نظريّة العامل"}.

فنظرية العامل هي النظرية التي جدّ دفاعاً عنها القدامى وجعلوها ركيزة الإعراب، وتوارثها اللاحقون كابراً عن كابر، ولم يخطر ببال واحد منهم أن يقولَ فيها شيئاً يخالف سابقه، حتى جاء ابنُ مضاء وأعلنها مُدويّة؛ دعوة صريحة لإلغاء النظرية من أساسها، ليلحق به الكثيرُ من المتأخّرين برغم تباعد العصور، فلا تكاد تقرأ كتاباً للقدامى إلا وتجده وقد رسخت بين دفتيه حيثياتُ تلك النظرية — أقصد نظرية العامل — وبالمقابل لا تجد بحثاً يُعنى بتيسير النحو إلا وتجده قد تكلم عن هذه النظرية، ومن هنا تلوحُ مشكلة البحث الدافعة للاستقصاء عن قضية محورية، تحوي بداخلها قضايا أخرى صغرى، ولعل السؤال الأكبر الذي يدفعني إلى البحث دفعا هنا؛ هو: هل إلزامية التيسير متعلقة بإلغاء نظرية العامل؟ وبصيغة أخرى ألا يمكن تصوّرُ تيسيرٍ للنحو دون المساس بنظرية العامل؟ وقد لا نقف عند هذا، حيث تتبادر بأذهاننا الكثيرُ من التساؤلات الفرعية أهمّها :

- ما سرّ التباعد الكبير بين مؤيّدَي نظرية العامل ومخالفهم؟.

- وهل أصاب المُحدّثون في نقدهم لنظرية العامل؟.

- وما هو البديل الذي اقترحه المحدثون لنظرية العامل؟.

ومن هنا بدأ تفكيري في الخوض في غمار هذا الموضوع على جليل أهميته، وعظيم مهمته، حيث شدّني موضوع العامل ومدى ارتباطه بتيسير النحو، فكانت بدايتي فيه بزد قليل، وسعيّ قليل، محاولاً أن أبين صحّة ربط العامل بالتيسير من عدمها.

ولعلّ أهمّ ما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع:

أولاً: تعجّبي من جعل تيسير النحو مرتبطاً أساسه بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، وكنتُ أحسب فيما سبق أن تلك النظريّة تساعد في فهم النحو أكثر، وتيسّر على المتعلّم إدراك مقاصد النحاة، فإذا بي أجدها ضمن محاور التيسير النحوي في عصرنا الحديث، وذلك بالدعوة إلى إلغائها، وكأنّها بابُ تيسير النحو، إن لم تلغَ لم يفتح ذلك الباب.

ثانياً: محاولة وضع نظرية العامل في مجالها الصحيح، إذ تيسيرُ النحو مجالان؛ لا يجب الخلط بينهما، مجالُ تيسير علم النحو، ومجالُ تيسير تعلّم النحو، أو ما يسمّى بتيسير النحو العلمي وتيسير النحو التعليمي.

ثالثاً: رغبة الخوض في مجال النحو قصدَ تتبّع ما يناله من نقد، وذلك لتصحيح الرؤية تجاهه عموماً وتجاه نظرية العامل خصوصاً؛ واستقصاء ما لها وما عليها.

رابعاً: التشرف بدراسة النحو العربي أو ما يتعلق به قديماً وحديثاً، إذ اعتقادي الراسخ أنّ البحث فيه شرف وتعلّمه شرف وتعليمه شرف، والدفاع عنه سويداء الشرف، ذلك لارتباطه بالقرآن الكريم.

وإنّني لأروم من خلال هذه الدراسة أن أصل إلى:

- محاولة الكشف عن مدى صحّة ارتباط إلغاء نظرية العامل بالتيسير النحوي.
- اقتراح تيسير النحو من دون إلغاء نظرية العامل.

- التنبيه على مدى أهميّة التفريق بين تيسير النّحو التعليمي والثورة على النّحو العلمي التراثي.
- تحديد بعض مشكلات العامل النحوي التي تعيق عملية اكتساب النّحو.
- ولا أدعي - وأنا أُلج هذا الموضوع - أنّي صاحبُ قَصَبِ السَّبْق فيه، بل طالبُ سبيلِ علمٍ أفتفيه، إذ الدراسات في شأن التيسير على -حدثته- جمّة، كما أنّ الدراسات في نظريّة العوامل ثرّة، ومن دراسات التيسير النحوي ما يلي:
- محاولات التيسير النحوي الحديثة لحسن منديل العكيلي، جمع فيها معظم المحاولات الحديثة، وقسمها إلى عدّة تقسيمات.
- تيسير العربية بين القديم والحديث لعبد الكريم خليفة تعرض فيه لمحاولات القدامى ومحاولة إبراهيم مصطفى في إحياء النّحو.
- تيسير النّحو بين الجدوى والخروج على واقع اللغة، وهي رسالة ماجستير للباحثة علا بنت ياسين البار نوقشت سنة 2009 بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة السعودية، حاولت الباحثة فيها جمع محاولات التيسير وتمييز المجدي منها من غير المجدي.
- اتجاهات تجديد النّحو عند المُحدّثين " دراسة وتقويم" للباحث أحمد بن جار الله الزهراني، وهي في الأصل رسالة ماجستير نوقشت سنة 2003 بجامعة أم القرى بالمملكة السعودية، حاول الباحث فيها تصنيف الدراسات التي عُنت بالتيسير والتجديد حسب أهدافها وطبيعتها.

وأما الدراسات الحديثة التي عُنيت بالعوامل، فأذكر:

- نظرية العامل في النّحو العربي "عرضا ونقدا" لوليد عاطف الأنصاري، تحدث فيها عن أهمية نظرية العامل لدى القدامى ونقدها من طرف المُحدّثين، محاولا وضع تلك الآراء في الميزان العلمي.

- نظرية العامل في النّحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية" لمصطفى بن حمزة، وأصل هذه الدراسة رسالة دكتوراه، حاول فيها الباحث التأصيل لنظرية العامل في الدرس النحوي القديم، ثم تعرض لنقدها من طرف المُحدّثين، ليخلص إلى علاقة العامل بالتركيب.

- نظرية العامل في النّحو العربي "تقعيد وتطبيق" لرياض بن حسن الخوّام، وهذه دراسة مدافعة عن نظرية العامل، عرض فيها الباحث آراء المُحدّثين الراضة للعامل وردّ عليها، مجريا بعض التطبيقات المبيّنة لمكانة العامل في النّحو العربي.

وإنني أزعم أنّ الجديد الذي أتيت به من خلال هذه الدراسة، هو محاولة توضيح علاقة تيسير النّحو بنظرية العامل، هذه النظرية التي تعرضت لنقد لاذع، وصل إلى حد المطالبة بدمها تيسيرا للنّحو. أما سوى ذلك فهو أمر مبثوث في المصنّفات قديمها وحديثها، ولا أدعي فيه سبقا، إلا ما كان من قبيل الاختلاف في الطرح والرؤية. فما كان من توفيق في دراستي فهو من الله وحده لا أدعي فيه حظا ولا نصيبا، وما كان فيها من قصور، فحسبي أنّي من البشر؛ مخطئا ومصيبا.

وقد اتّبعْتُ في هذه الدراسة منهجا تاريخيّاً وصفيّاً تحليليّاً أحسب أنّه سبيلي في عرض مادتي البحثية هذه، معتمدا على عدد من المراجع التراثية والعصرية، إذ التيسير رغم حداثة فهو ينطلق من التراث، لأن هذا الأخير هدف النقد، ومنبع الشكوى التي تمخّض عنها

تيسير النحو، وأهمّ الكتب التراثية؛ كتاب سيبويه، وكتاب العوامل المئة للجرجاني، وأمّا كتب المعاصرين؛ فكتاب محاولات التيسير النحوي الحديثة للعُكيلي، وكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وتحديد النحو لشوقي ضيف، والكتب التي عُنت بالعوامل مثل : نظرية العامل في النّحو العربي " تقعيد وتطبيق" لرياض بن حسن الخوّام، ونظرية العامل في النّحو العربي "دراسة تأصيلية تركيبية" لمصطفى بن حمزة.

ولم يسلم طريقي في البحث من عوائق جمّة، منها جدّة الموضوع، فالتيسير موضوع معاصر، لا يستطيع الباحث جمع كلّ ما دار حوله، فما تزال البحوث والمؤتمرات والندوات والملتقيات في سبيله قائمة مستمرّة، ولم يُتوصّل فيها إلى نتائج مستقرّة، وإذا كان الباحثون عادة يشكون من قلة المراجع، فشكواي مبعثها من كثرة المراجع التي عسر عليّ الجمع بين مضامينها، خصوصا في مسألة التيسير التي اختلطت فيها الآراء بين تيسير النحو وتيسير تعليمه، وكذا تضارب الآراء، إذ تجد دعاة التيسير يردّ بعضهم على بعض، كرد عبد المتعال الصعيديّ في كتابه النحو الجديد على كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى وكلاهما من دعاة التيسير.

وقد تشكّل بحثي هذا من مدخل و فصلين، محصورين بين مقدّمة وخاتمة، على المنوال التالي:

المقدمة: وفيها لمحة وجيزة عن النحو العربي وأهمّ مراحله، مع ذكر أهمية البحث ودوافعه، عارضا خطّي ومنهجي الذين سرتُ عليهما في البحث.

المدخل: بعنوان اللسانيات الحديثة وضرورة التيسير، تعرّضتُ فيه بإيجاز؛ للتيسير كضرورة إسلامية وفطرة إنسانية، ثم تحدّثتُ عن ضرورة تيسير اللغة العربية في ضوء اللسانيات.

والفصل الأول: بعنوان تيسير النحو بين القدامى والمحدثين، وقد ضمّ مباحثَ أربعة هي:

المبحث الأول: [التيسير: مفهومه و مصطلحاته] وجعلته في مطلبين، أولهما تعريف التيسير والثاني خصّصته لمصطلحات التيسير .

المبحث الثاني: [إرهاصات التيسير] وفيه مطلبان، المطلب الأول مخصّص لجذور التيسير النحويّ وأما المطلب الثاني فتحدث فيه عن أشكال التيسير عند القدامى.

المبحث الثالث: [التيسير في العصر الحديث] ويتكوّن من مطلبين، الأول فيه مصتّفات التيسير النحوي، التعليمية والعلمية. والمطلب الثاني جاء مخصّصاً لدواعي التيسير النحوي وأسبابه ودوافعه.

المبحث الرابع: [محاوّر التيسير النحوي في العصر الحديث] وركّزت فيه على أهم المحاور التي كثر الحديث عنها، كالدعوة إلى إلغاء العامل، وإلغاء بعض أبواب الإعراب وغيرها.

أما الفصل الثاني فأوردته بعنوان دراسة تحليلية في نظرية العامل ، جعلته في مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: [نظريّة العامل في التراث النحوي] وجعلته من أربعة مطالب، في المطلب الأول تعرضت لتعريف العامل، وفي المطلب الثاني بيّنت مكانة العامل عند النحاة القدامى، وفي المطلب الثالث تحدّثت عن مقتضيات نظريّة العامل ، وأما المطلب الرابع فخصّصته لتفصيل الجرجاني في تقسيم العوامل.

المبحث الثاني: [نظريّة العامل في ميزان الميسرين] وهذا المبحث قسّمته إلى خمسة مطالب، فعرضت في كلّ مطلب مواقفاً من مواقف أشهر الميسرين، بدءاً بإبراهيم مصطفى

ثم موقف إبراهيم أنيس وبعدهما مهدي المخزومي فشوقي ضيف، انتهاء بموقف تمام حسان .

المبحث الثالث [مآخذ المُحدثين على العامل] وجمعتُ فيه أهمّ حجج الداعين إلى إلغاء العامل، فجاء في ستّة مطالب، في كلّ مطلب أحاول الردّ على الحجّة، بما تيسّر لي. وختمتُ بحثي بخاتمة لخصتُ فيها ما بدا لي أنّه نتائجُ لهذا الموضوع، مُبدِياً رأيي وبعضاً من المقترحات في هذا الصّدّد.

ولا يسعني في آخر المطاف إلا أن أسألَ الله التوفيقَ والسّدادَ، وأستمدّ منه المدد والزّاد، شاكرًا إيّاه على مِنّهِ وآلائهِ، مُثْنِيًا بكلّ من كان لهم فضلٌ عليّ ومُثْنِيًا عليهم، والحمد لله ربّ العالمين.

وكتبه الباحث يوم: 22 ذي القعدة 1436هـ

06-09-2015م

المدخل

اللسانيات الحديثة وتيسير النحو

التيسير فطرة إنسانية وشرعية إسلامية:

إن التيسيرَ في الإسلام أصلٌ أصيل؛ وسِمَة بارزة؛ وملح من ملامح الحضارة؛ الإسلامية ومظهر من مظاهر تجلياتها، وما دخول الناس أفواجا في هذا الدين إلّا من نتاج هذا التيسير ويعزز الاستدلال على يُسر هذا الدين من النصوص الشرعية، ما ورد في النهي عن التشدد والأمر بخلافه، حتى أن الله عزّ وجلّ جاد به على عباده في تشريعه، قال سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة:185).

فهذه الآية تدلّ على أنّ الشريعة الإسلامية شريعة سهلة يسيرة، وأن أيّ حكم خرج عن التسهيل والسهولة واليسر إلى ضده من المشقّة والعنت والحرَج، بمعنى: أنّه خلاف السهولة واليسر؛ فهو ليس من الدين، فالشريعة الإسلامية جاءت برفع الحرَج عن المكلفين بمراعاتها لأحوال الناس؛ ولذا؛ كان من قواعد الفقه الأساسية: (المشقّة تجلب التيسير)¹، وهذه القاعدة إنّما المراد منها أنّه قد يطرأ عسر ومشقّة على ظروف الإنسان المكلف يستوجبان التخفيف والتيسير.

وقد ثبت عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم أنّه كان يميل إلى الأيسر من الأمور، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «مَا خَيْرَ النَّبِيِّ "ص" بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا...»²، فالتيسير فطرة إنسانية تجنح لها النفوس، وترجح لها العقول، فما من نفس سوّية خيّرت بين طريقين توصلان لمقصد واحد إلا واختارت الأيسر والأسهل منهما.

التيسير ضرورة إسلامية:

لقد انتهج العلماء في العصر الحديث كلّ ما أتيح لهم من وسائل لتيسير العلوم الشرعية بفروعها، فتجد مصطلح التيسير ومرادفاته جزءا من عناوين مصنّفات كثيرة، على غرار:

1 محمد بن إبراهيم التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، (ج02)، ط02، 2009، ص283.

2 صحيح البخاري، كتاب (الحدود)، باب (إِقَامَةُ الْحُدُودِ وَالْإِتِّقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ)، رقم الحديث (6786).

تيسير علوم الحديث لعمر بن عبد المنعم سليم¹، و تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحّان²، وتيسير العلوم النافعة (العقيدة) لسعد عطية فياض³، وغير هذه التصانيف كثير، وكلّها موجهة للناشئة بهدف تعليمي صرف، إذ العصر الذي نعيشه اليوم غيرُ العصر الذي عاشه أسلافنا، فالتطور الذي نشهده اليوم في مجالات الحياة المختلفة، نجم عنه تطوّر في العقل والنفس، وبالتالي تطوّر في الاستعداد والقابليّة لدى المتعلّم، فمتعلّم الماضي الذي كان مستنفداً كلّ جهده ومنفقا كلّ وقته للتلقّي، ليس هو ذاته متعلّم اليوم، الذي انشغل بالتحولّ الرهيب الذي تمثّل في الآلات المستحدثة التي استحوذت على جزء كبير من اهتمام المتعلّم ووقته وتركيزه، فوجود المذياع والمرناة والهاتف والحاسوب والمِشباك في متناول المتعلّم؛ لا يترك له مجالاً لثني الرُكْب بين يدي معلّم يسمع عنه العلم ليفهمه ثم يحفظه، لأنّ العلم كما قال عنه العلماء: أعطه كلّك يعطك بعضه فإن أعطيته بعضك فاتك كلّهُ، وقد كان الشافعي يقول: (لو كُلفتُ شراءَ بصلة لما فهمتُ مسألة)⁴؛ إشارة إلى ضرورة الاشتغال بالعلم وعدم الانشغال عنه، فإذا كان شراء بصلة يُحرّم صاحبه من إفادة مسألة، فكيف بالملهيات والمشغلات التي انبهر بها المتعلّمون في عصرنا الحديث؟.

من هنا رأى المختصّون في التربية والتعليم الشرعيّ أنّ تيسير العلم أمر ضروريّ، حتى يناسب عصر المتعلّم، أخذوا بالاعتبار ظروفَ العصر، فصنّفت المصنّفات التعليمية كالتّي ذكرناها سالفاً، وكان منهجها تقديم العلم بأبسط صورهِ، في عبارة سهلة مشروحة، مع مراعاة الاختصار فيما يعرض والاقتصار على ما يحتاج إليه، ذلك لأنّ متعلّم اليوم غيرُ متعلّم الأمس كما أشرنا، فالواجب أن يختلف تعليم الأمس عن تعليم اليوم، ولا يقصد بذلك خلق قطيعة تاريخيّة بين المنهجين، وإنما يقصد به مراعاة الجانب الاجتماعيّ والنفسيّ والذهنيّ للمتعلّمين، حتّى تكون المادّة المقترحة للتعلّم مناسبة لظروف المتعلّم.

1 طبعة دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، مصر 2000.

2 طبعة مركز الهدى للدراسات بالإسكندرية، مصر 1415 هـ.

3 طبعة دار الأبرار بالمنصورة، مصر، 2003.

4 ابن جماعة الكناي، تذكرة السامع والمتكلم بآداب العالم والمتعلّم، عناية/ محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط03، 2012، ص88.

مشكلات العربية وضرورة التيسير:

إنّ اللغة العربيّة هي لغة القرآن العظيم، ولغة الرسول الكريم، ولغة أهل الجَنَّة يوم الدِّين، وهي وسيلة أفراد المجتمع التواصليّة، وهي ذاكرة أدبنا الراقي الأصيل شعره ونثره، وهي وعاء حضارة العرب الخالدة، إنّ شاء العرب فهي سبيل وحدتهم، وقوام حضارتهم، ولواء عزّتهم، فما ارتقت الأمم إلّا على سُلّم لسانها، ومِرْقاة لغتها، فإنّ الشعوب لتستفيء تحت ظلال لواء اللغة الوارفة، فكيف إذا كانت تلك الظلال من فيء لغة القرآن الكريم، قال عز وجل : □ إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلّكم تعقلون □ (الزخرف 3) .

وإنّ قراءة التاريخ بتجرّد تهدينا إلى القول بأنّ العربيّة استطاعت أن تستجيب لحاجات الحضارة ومتطلّباتها، خاصّة في عصر بني العبّاس، فكانت هي لا غيرها؛ لغة العلم والبحث العلميّ؛ سواء في الطّب أو العلوم والرياضيات والفلك وغيرها¹. وبفضل علاقة اللغة العربيّة بالقرآن الكريم، استطاعت أن تتبوّأ مكانة أعلى ومرتبة أسمى، فكانت الأجلّى بياناً، والأحلى بديعاً، والأتقن تركيباً، والأحسن ترتيباً، وقد حظيت بحفظ الله لها من الضياع، فحفظ الله للقرآن حفظاً لها، قال عز وجل : □ إنا نحن نزلّنا الذكرَ وإنا له لحافظون □ (سورة الحجر 9). فانتقلت العربية من كونها لغة قبيلة إلى كونها لغة أمة، ومن كونها لغة تواصل إلى كونها لغة عقيدة ودين .

وبرغم تلك المكانة السامية التي تبوّأتها لغتنا العربية إلا أنّها تواجه في العصر الحديث مشكلات لا يجب التغافل عنها؛ سواء كانت واقعا أو تُهمّا ترمى بها، حيث توصف العربية بالصعوبة من لدن غير واحد من الباحثين العرب و المستشرقين، فهذا هو "ولهم سبيتا" يدّعي أنّ سبب اندثار العربية وتوجّه أهلها إلى العامية؛ هو صعوبتها واقتصارها على الواجبات

1 رضا الطيّب الكشو، توظيف اللسانيات في تعليم اللغات، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ط 1436، ص19.

الدينية، فهي لغة تعيق التمدّن والترقي، تفتقر إلى المرونة التي تؤهلها لأن تكون لغة الحياة اليومية ولغة المعاملات والمؤلفات العلمية والأدبية¹. وليس "سييتا" وحده صاحب ذلك الزعم، بل قد تناثرت تلك الفرية في كتابات الغربيّين المغرضين، حيث كتب عن صعوبة العربيّة وضرورة التخلّص منها كثيرون، أمثال "كارل فولرس" في كتابه (اللهجة العامية في مصر)، و"سلدن ويلمور" في كتابه (العربيّة المحكيّة في مصر)، و"فيلوت" و"باول" في كتابهما (المقتضب في عربيّة مصر)²، تلك الآراء قد لا نتورّع في وصفها بالمعادية للعربيّة، إذ الروح العلمية الموضوعية تقتضي أن لا تُطْلَق أحكاما تلقائية غير مؤسّسة على منطلقات علمية، والتاريخ يسجّل للغة العربية عصورا زاهية راقية؛ كانت فيها لغة الطبّ والعلوم باختلافها، كما تحفظ صفحات التاريخ للبشرية بحروف من ذهب أسماء العلماء العرب الذين برعوا في مختلف العلوم والفنون.

ومن مشكلات العربية في هذا العصر عدم قدرة استيعابها للعلم³، ولا يمكن تجاهل هذا الواقع، غير أنّ تحديد المشكل طريق إلى الحلّ، إذ استيعاب العلم هو مشكلة العرب لا مشكلة العربيّة، والدليل على ذلك؛ ما سقناه آنفا عن رقيّ الحضارة العربية الإسلاميّة زمن الدّولة العبّاسيّة مثلاً.

إنّ وقوف التحدّيات أمام اللغة العربيّة في عصرنا هذا، وأكبرها تحدّي العولمة، واحتواء العلم، يحتم على المختصّين أن يشمّروا على سواعد همّة، وذلك للنهوض بالعربية حتّى تستردّ سؤددها ومجدها الضائعين، ولا يكون ذلك بالعاطفة الجيّاشة فحسب، بل يكون

1 سمر روجي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 01، 2010، ص19.

2 المرجع نفسه.

3 سمر روجي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، ص50.

بتحديد موضع الداء ليسهل وصف الدواء، ويتوجب في هذا الصدد رسم خطة واضحة المعالم لتيسير العربية، بإشاعتها بين أهلها ثم تعليمها لغير أهلها، للوصول بها إلى مرتبتها الحقيقية، فاللغة التي احتوت القرآن واستوعبت شريعة الله، لا يصعب عليها احتواء العلوم الدنيوية، على أن لا نبقى ندندن حول صعوبة العربية في ذاتها، بل نتجاوز ذلك إلى فهم الملبسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، ولا يخفى على أحد أن الأمم التي ترفع من شأن لغتها هي تلك الأمم المتفوقة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا.

ميلاد اللسانيات العربية وبوادر التيسير:

إن فكرة الاحتكاك بين الحضارتين العربية والغربية ولدت هاجسا يؤرق الفكر العربي لفترة طويلة من الزمن، بحكم التخوف من الذوبان في فكر الآخر، إذ قد يفضي الاختلاط مع ثقافة الغرب انصهار الهوية العربية وفقدانها مقوماتها. إلا أن عددا من الباحثين العرب تجاوزوا هذه الفكرة، ولم تؤثر فيهم، لأنهم كانوا يدركون تمام الإدراك أن الحضارات بطبيعتها تتفاعل ويقع ما يقع بينها من احتكاك، وينتج عن كل ذلك أخذ وعطاء؛ بالرغم من تفاوت النسب وتباين التأثيرات. ثم إن المسار الذي سلكه بعض الدارسين العرب في اتجاه الانفتاح جعلهم ينهلون من منابع الثقافة الغربية وعلومها، ويستفيدون من طرائقها ومناهجها، بغية توظيفها في دراساتهم وبحوثهم التي تهدف إلى بعث التراث العربي، وإلباسه حلة عصرية جديدة، تتسم بالموضوعية طرحا والعلمية منهجا ومسلكا. وكانت هذه الخطوة من الخطوات الأولى التي ساهمت بشكل كبير في تشكّل بوادر التيسير اللغوي.

من الواضح أن التفاعل مع الغرب أوفد للدراسة اللغوية العربية العديد من المناهج الغربية، التي بدأت بالظهور تباعا في مؤلفات الدارسين العرب، وكان المنهج التاريخي أول منهج يشق طريقه إلى الثقافة العربية، وذلك بعد أن تحولت الجامعة المصرية إلى جامعة حكومية سنة 1908 م، حيث كانت من أهم الفضاءات التي اكتشف فيها المثقفون العرب

بعض جوانب علم اللسانيات ونقصد بذلك اللسانيات التاريخية¹. فلقد أسهم اصطلاح الدارسين العرب على اللسانيات الغربية ثم محاولة نقلها إلى الدرس اللغوي العربي في تشبث هؤلاء بمشروع تيسير النحو والعمل على تحقيقه؛ على اختلاف الرؤى والقناعات والآليات والوسائل في سبيل تحقيق ذلك.

وقد تطوّرت الدراسة التاريخية للغة في مصر، وكان ذلك بسبب الجهود التي قام بها المستشرقون الذين تم انتدابهم للتدريس في الجامعة المصرية، بالإضافة إلى جهود الطلبة الذين عادوا من ألمانيا وفرنسا بعد أن أخذوا مبادئ علم اللسانيات من منابعه. وكان "علي عبد الواحد وافي" أوّل قلم يكتب بشكل مستفيض في هذا النوع من الدراسات وذلك في كتابه (علم اللغة) كذلك تظهر تجليات المنهج التاريخي عند الأستاذ "مهدي المخزومي" في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، وتجدر الإشارة ههنا إلى أن الأستاذ مهدي لم يُظهر في نقده للنحو انتماء صريحاً للسانيات.²

ثم تأتي جهود "إبراهيم أنيس" في الدراسة التاريخية المقارنة، وهذا ما نلمحه في كتابه (من أسرار اللغة) الذي يمكن أن نلاحظ فيه ثقل التكوين التاريخي على آرائه، خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا مثل تقسيمه للكلام، فالنظرة التاريخية هي التي جعلته يخرج بعض الوحدات (الضمير وألفاظ الإشارة والعدد والموصولات) من باب الاسم ويلحقها باب منفصل أسمائه باب الضمير³. وهذا الرأي يعتبر خطوة جريئة تبين جلياً عدم اقتناع أنيس بالتقسيم التراثي للكلمة، ذلك التقسيم الذي لم تسجل لنا كتب النحو اختلافاً جوهرياً في شأنه، فالكلمة عند النحاة لا تخرج عن تقسيم سيبويه؛ فهي عنده أقسام ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ ونجد هذا عند جمهور النحاة؛ لم يخالفهم فيه إلّا قلة. قال سيبويه في كتابه: (فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)⁴، قال ابن هشام: (لما

1 عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، كلية الآداب، ط01، 1998، سوسة، تونس، ص 22.

2 عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، ص 26.

3 المرجع نفسه، ص 33.

4 سيبويه، كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج 1/ ص 12.

ذكرتُ حدّ الكلمة؛ بيّنتُ أنّها جنس تحتها ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف والدليل عل انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا عليه)¹. إذن؛ فرأي أنيس في مخالفة تقسيم النحاة للكلمة يندرج ضمن مشروع المُحدثين في التجديد والتيسير.

و إضافة إلى إسهامات إبراهيم أنيس، فقد عرف الدرس اللساني العربي نموًا ملحوظًا، و توالى الدراسات اللسانية وتواصلت؛ وظهر الاتجاه الوصفي برجالاته وأعلامه من أمثال تَمّام حسان ومحمود السّعران وعبد الرحمان أيّوب وكمال بشر وغيرهم، ولعل البعض يحسب لتَمّام حسان سبقه في تقديم المفاهيم الأساسية للسانيات الوصفية وذلك في كتابه "مناهج البحث في اللغة"²، حيث ساهم تَمّام حسان مساهمة عظيمة في نشر المنهج الوصفي على نطاق واسع في الثقافة العربية، واستطاع كذلك أن يوجّه الدراسات اللغوية للاهتمام باللهجات. كما استطاع إدخال التراث النحوي في حوار نافع وثرّي مع اللسانيات، وذلك من خلال طرحه لسؤال مهم؛ هو: هل خلّص العرب الدراسات اللغوية من شوائب التفكير الفلسفي، وهل استطاعوا الفصل بين منهج الدراسة اللغوي وباقي المناهج العلمية الأخرى؟.

وقد كان لتلك الإسهامات التي جاء بها تَمّام أثر جليّ؛ حيث ألهمت أبحاثه جموعاً غفيرة من الباحثين والدارسين، ما جعل الوصفية كمنهج تنتشر بشكل سريع وعلى نطاق أوسع في الثقافة العربية.

هذا وقد ظهر بين النخبة التي حملت لواء الحداثة جيل آثر الانفتاح على المعارف الغربية والاستفادة منها في نطاق البحث، وهو أمر جعل الجهود تتواصل وتتكاتف وكان الحاصل؛ أن ظهرت العديد من الاتجاهات على الساحة اللغوية العربية، على غرار الاتجاه

1 ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ضبطه يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط01، 2012، ص23

2 عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، ص 33.

التوليدي والاتجاه الوظيفي، وتفرّع اهتمام الباحثين ليشمل العديد من الدراسات الحديثة كالأسلوبية والتداولية وغيرها من العلوم المستجدة في ميدان اللغة¹.

التيسير بين الوصفية والمعيارية:

لقد بدا بشكل واضح في العصر الحديث تنافر بين الوصفية والمعيارية، حيث ترسّخ لدى العديد من الباحثين أنّ من يلتزم بالمنهج الوصفي يتحمّ عليه أن يطعن في المنهج المعياري، مع أنّ كلاّ منهما منهج قائم بذاته، يقول تمام حسان: (و حين نظرتُ في كتب اللّغة العربيّة، فطنتُ إلى أنّ أساس الشّكوى، هو تغلّبُ المعيارية في منهج حقّه أنّ يعتمدَ على الوصفِ أوّلاً وأخيراً)².

فتمام الذي يعتبر من روّاد العرب في الوصفية، ينطلق منها ليعبر عن حاجة الدرس النحوي العربي إلى التجديد في المنهج، واستبدال المنهج الوصفي بالمعياري؛ هذا الأخير الذي ضلّ مهيمنا على الدرس النحوي قرونا طوالا.

غير أنّ البعض يرى أنّ الوصفية والمعيارية باعتبارهما منهجين يختلف أحدهما عن الآخر ينفي بالضرورة أن تكون بينهما علاقة ما تقوم على تواز أو تصادم (فالحقيقة التي خفيت على فقهاء اللغة وعلى كثير من اللسانيين أنفسهم هي أنّ الوصفية والمعيارية لا تنتمي إلى صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق، ولا إلى نفس الحيز التصوريّ، فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارنة إحداهما بالأخرى)³.

ولكنّ الأمر الذي لا يمكن تجاهله بتاتا، هو تلك الانتقادات اللاذعة التي وجهتها

اللسانيات -بما فيها الوصفية- للنحو العربي، حتى صار من الممكن اعتبار ظهور اللسانيات الحديثة سببا في ظهور دعوات التجديد والتيسير في النحو العربي⁴، فالمصاهرة بين

1 زكموط بوبكر، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، (دراسة في فكر خليل عمايرة)، رسالة ماجستير، ص18.

2 تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2001، ص12.

3 عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، اللسانيات وأسسها المعرفية، ط1986، الدار التونسية للنشر تونس، ص13.

4 جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، لبنان، ط01، 2013، ص61.

التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة أسهمت في بناء تصوّر لنحو جديد¹. فقد حاول المُحدّثون التخلّص من نظرية العامل، انطلاقاً من الدراسة الوصفية لعناصر الجملة، التي تعتمد على المشافهة (النطق)، ومعرفة دور هذه العناصر في المعنى. ومن ثمّ أصبح تفسير الظواهر النحوية يقوم على أساس وصفي بدلاً من الاعتماد على الفلسفة والمنطق والتخرّيجات والتأويلات التي تبعد اللغة عن طابعها إلى علوم وميادين أخرى².

وعليه يمكن أن نخلص إلى أنّ الواقع اللغوي العالمي الجديد؛ ألقى بظلاله على اللغة العربيّة، فلم تعد بمنأى عن التحدّيات اللغوية المعاصرة، وإن كنّا نعترف أن العربية ما زالت تتجاذبها رياح اتجاهين اثنين، اتجاه تراثي محافظ وآخر لساني حديثي معاصر، ولكنّ المسلّم به أنّ التيسير قد فرض نفسه كحتمية واقعية مطلوبة، ويبقى النظر في آلياته ومناهجه ومنابعه.

1 عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط02، 1986، ص12.

2 بلقاسم دفة، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع5، مارس، 2006، ص65.

الفصل الأول

تيسير النحو بين القدامى والمحدثين

المبحث الأول: [التيسير: مفهومه و مصطلحاته]

المبحث الثاني: [إرهاصات التيسير]

المبحث الثالث: [التيسير في العصر الحديث]

المبحث الرابع: [محاوَر التيسير النحوي في العصر الحديث]

لا شكَّ في أنَّ فهمَ النحوِ وإدراكَهُ والتَّحكُّمَ في قواعدهِ، سبيلٌ لفهمِ العربيَّةِ؛ وإنَّ إدراكَ العربيَّةِ إدراكًا مُحكمًا، وإِجادَتُها، وكذا الإحاطةُ بِتراكيبيها؛ سبيلٌ إلى فهمِ القرآنِ الكريمِ؛ ومنهُ تتضحُ العلاقةُ جليَّةٌ بينِ النحوِ العربيِّ كعلمٍ؛ وبينَ القرآنِ الكريمِ كنظامِ حياةٍ لا يحوز الميْلُ عنه، وهذا ما يفسِّرُ ذلكَ الرَّحْمَ الهائلَ مِنَ المصنَّفاتِ، التي تنافسَ القُدامى في تدْييجِها، خدمةً للقرآنِ الكريمِ. ولم يتفرَّد الأوَّلون بذلك الشَّرَف، بل كان للمتأخِّرين حظٌّ وافر، ونصيب لا يجب أن نغفل عنه، وإنَّ دلَّ ذلك على شيءٍ؛ فإنَّه — لا شكَّ — يدلُّ على جهدِ المتأخِّرين في الحفاظ على الهُويةِ الدينيَّة، انطلاقًا مِنَ الاهتمامِ بالنَّحوِ، للحفاظ على القرآنِ الكريمِ. ولا غَرَوُ في ذلك، ونحن نقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر 9؛ فلعلَّ ذلك مِنْ حفظِ اللهِ تَعَالَى لكتابه العزيز.

ولما أدركَ المُختصُّون في علمِ النحوِ تلكَ الأهميَّةَ، جدُّوا سَعيًا في إيجادِ الوسائلِ التي مِنْ شأنِها تبليغُ النَّحوِ إلى أفهامِ النَّاشئةِ؛ ففوجئوا بعلم، عسر فهمه، وصعب تبليغه، وبلغ من أمره؛ أنَّ نفرَ مِنْهُ المتلقُّون؛ استثقالوا لقواعدهِ، واستهجانا لعلله؛ فكان لا بدَّ من انتحاءٍ مَنحَى جديدٍ في معالجةِ علمِ النحوِ، وتجسَّدَ ذلكَ في ما اشتهر بِـ " تيسيرِ النحوِ ". وقد ازدوجتِ الرُّؤيةُ في هذا المصطلحِ الحديثِ، فأراد به بعضهم؛ تيسيرَ العلمِ ذاتِه، أي؛ علمَ النحوِ؛ فراموا بذلكَ الزيادةَ والتَّقْصانَ، والتَّبدِيلَ في التُّراثِ الموروثِ عن السَّالِفينَ؛ في حين قصدَ البعضُ الآخرُ مَنحَى التَّعليمِ؛ فالنَّحوُ قسمان: واحد يستهدف الطلبة المتعلِّمين، والثاني يقدِّم للباحثين المتخصِّصين¹، أي نحو تعليمي تطبيقي وظيفي عمليٍّ مبسَّط، ونحو علميٍّ نظريٍّ معمَّق.

1 ينظر : عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط 03، د ت ، ص 5 إلى 8.

المبحث الأول:

[التيسير؛ مفهومه و مصطلحاته]

المطلب الأول : تعريف التيسير

1 - لغة :

كلمة (تيسير) على وزن (تفعيل) من الفعل الرباعي المزيّد (يَسِّرُ)؛ وجذره في المعجم (ي س ر)، جاء في لسان العرب : (الْيَسْرُ) قوله (الْيَسْرُ) بفتح، فسكون وبفتحتين، كما في (القاموس) : اللَّيْنُ والانقياد يكون ذلك للإنسان والفرس، يَسَرَ وقد يَسِرُّ¹ أنشد ثعلب:

قومٌ إذا شؤمِسُوا؛ لَجَّ الشَّماسُ بهم ذاتَ العِنادِ، وإنِ يَاسَرَتْهُمُ يَسِرُوا²

وياسره أي ساهله³. وفي الحديث: «إنَّ الدِّينَ يُسَرُّ»⁴؛ اليُسْرُ ضدُّ العسرِ، أراد أنه سَهْلٌ سَمَحٌ، قليل التشديد. وفي الحديث: «يَسِرُّوا ولا تُعَسِّرُوا»⁵.

وعن اللَّيْثِ: يُقَالُ: إِنَّهُ لَيَسَرُّ خَفِيفٌ، وَيَسَرُّ، إِذَا كَانَ لَيِّنَ الانقياد، يوصفُ به الإنسانُ، والفرسُ. واليَسْرُ السَّهْلُ¹.

¹ ابن منظور، لسان العرب، تح/ عبد الله علي الكبير وآخرين، ط01، دار المعارف، القاهرة. مج15، ص86.

² البيت لخارجة بن فليح، بنظر: مجالس ثعلب، ص236.

³ ابن منظور، لسان العرب، 15/ 87.

⁴ صحيح البخاري، كتاب (الإيمان)، باب (الدين يسر)، (رقم الحديث 39).

⁵ صحيح البخاري، كتاب (الإيمان)، باب (الدين يسر)، (رقم الحديث 69).

إذن التيسير هو كلّ ما تعلّق بالتسهيل، وجانب التعقيد، وكان له نصيبٌ من الوضوح، سواء كان ذلك خاصاً بالعقل، أو النفس، أو البدن.

2) اصطلاحاً :

قد لا نقفُ — ونحن نحاولُ ضبطَ مفهومٍ لتيسيرِ النحو — على تعريف واحدٍ، إذ المسألة ليست دقيقةً، والأكثر من ذلك، أننا لا نستطيعُ الوقوفَ عندَ مصطلحٍ واحدٍ، ذلك لأنَّ المصطلحاتِ المرادفةَ لتيسيرِ النحو كثيرة، قد تتباعدُ معانيها شيئاً ما؛ ولكنها في الأخير تصبُّ في مَصَبٍّ واحدٍ؛ وسنعرض مجموعة من المفاهيم، التي تنمُّ عن رؤى أصحابها؛ مُحاولينَ بعد ذلك جمع تلك المفاهيم في مفهومٍ موحدٍ شامل. يقول نهادُ الموسى في هذا الصددِ : (إنَّ تيسيرَ النحو، تشتجرُ فيه مطالبُ شتى، بعضها يتّصلُ بالمادّة، وبعضها يتّصلُ بالطريقة، وتحديثها، وتقريبها إلى أفهام المتعلّمين واهتماماتهم، وبعضها يتّصلُ بقواعدِ الفصحى، في إطارِ الوضع اللّغوي الازدواجي في العربيّة ...)².

ويقدمُ مهدي المخزومي تعريفاً لتيسير النحو، من زاوية فكره وفهمه؛ فيقول : (...). فالتيسير إذن؛ ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرضٌ جديدٌ لموضوعاتِ النحو؛ يُيسّرُ للناشئين أخذها، واستيعابها، وتمثّلها؛ ولن يكون التيسيرُ وافياً بهذا، ما لم يسبقهُ إصلاحٌ شاملٌ لمنهج هذا الدّرسِ وموضوعاته، أصولاً ومسائل...)³.

1 ابن منظور، لسان العرب، مج 15 / ص 87.

2 نهاد الموسى ، نحوٍ نحويٍّ وظيفيٍّ" مثل من باب الاستثناء (بحث في مؤتمر تيسير تعليم النحو) مجمع اللغة العربية بدمشق 2002

3 مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 1986، 02، ص 15.

من خلال تأمل هذا المفهوم، الذي قدّمه مهدي المخزومي، لا شك أننا نستشف أن التيسير عنده، قضيةٌ عصريةٌ، ويتبين ذلك حينما يُقَصَّى جهودُ القدامى من دائرة تيسير النحو، خاصةً أولئك الذين حاولوا جُهدهم تَقْلِيصَ المَطَوَّلَاتِ، واختصارَ أبوابِ النحو، ويركّزُ المخزومي على أمرين هامّين في التيسير هما : المنهج والموضوع. ويجعلُ التيسيرُ مُرادفًا للتجديد حينما يُقرُّ أن التيسير هو عرضُ النحو عرضًا جديدًا للناشئة.

إلى جانب المفهومين السابقين، فقد جمع الباحثُ حسن منديل العكيلي - في أحد مُصنّفاتِه، التي عُنيَت بالتيسير- مجموعةً من المفاهيم الخاصة بتيسير النحو، وتدرجُ تلك المفاهيم، إمّا ضمنَ ما يعرفُ بالنحو العلمي، أو النحو التعليمي. ومن ضمن تلك المفاهيم المتعلقة بالجانب العلمي للنحو، نذكر ما يلي:

(تيسيرُ النحو هو معالجةُ منهجِ النحو معالجةً حديثةً، بحيثُ يعتمدُ مناهجُ البحثِ اللّغويّ، الوصفيةَ والمقارنةَ والتاريخيةَ)¹؛ وهذه رؤيةُ المتأثرين بالمدارس اللّغوية الغربية الحديثة، فهدفُهم من تيسيرِ النحو لا يتعدى الثورةَ على معياريةِ القداماء، التي تسيطرُ على النحو العربيّ، فاللغةُ عند هؤلاء، كائنٌ مُتطوّرٌ، غيرُ ثابتٍ، فالأجدرُ أن تُطبّقَ المناهجُ الحديثةُ التي اعتمدها الغربيّون على لغاتهم، وأهمّها المنهجُ الوصفيّ، الذي ينظرُ دعائمه إلى اللّغة كواقعٍ كائنٍ، لا كواقعٍ يجبُ أن يكونَ وفقَ قانون (قل ولا تقل)؛ ومن ثمةَ دراستُها، وتحليلُها بعيداً عن إصرِ التسلّطِ، الذي فرضته القواعدُ النحويّةُ الحاكمةُ بمبدأ الخطأ والصواب، ويعتبرُ تمامُ حسنٌ، من بينِ المنتصرين للمنهجِ الوصفيّ، على حسابِ المنهجِ المعياري، الذي عمل به النّحاة الأوائلُ، حيثُ يقولُ مُفرّقاً بين المنهجين : (... فالمعيارُ أداةُ التّعليم والوصفُ أداةُ

1 حسن منديل العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2012ص

البحث ...¹، وإن التيسير الحقيقي هو الذي يزيل صعوبة النحو؛ التي تتمثل في المنهج، لا في غيره، ويتبنى تمام حسان هذا الرأي حين يقول : (ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية، حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داءً في النحو العربي، لا يستطيعون تشخيصه ... لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة، من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري فيها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة ...)²؛ ثم يصرح بتبني المنهج الوصفي كأساسٍ وحيدٍ لدراسة النحو العربي، فيقول : (و حين نظرت في كتب اللغة العربية، فطنت إلى أن أساس الشكوى، هو تغلب المعيارية في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً)³.

ويرى بعض آخر من الدارسين أن تيسير النحو، هو تغيير في الأحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة، إذ أن غاية التيسير، التسهيل، والقضاء على كل صعوبة وعسر، وهو يجب أن يمس التركيب والإعراب⁴؛ والمقصود من هذا التعريف أن يكون مصطلح التيسير مرادفاً لمصطلح التسهيل، حيث يتوجب إزالة كل غموض يتعلق بالنحو، حتى وإن كان ذلك الغموض متعلقاً بالجانب العلمي، كالإعراب مثلاً، فلا مانع من إلغائه، إذا كان يشكل عائقاً أمام فهم النحو، فكثير من اللغات لا تحتوي نحوها على إعراب. ويذهب بعض الدارسين إلى أكثر من هذا؛ حيث يرون أن الإعراب ليس من سمّة الفصحى، واللغة العربية لم تحو يوماً إعراباً؛ يقول في هذا الشأن الجنيدي خليفة: (وأحسب أن العربية لم تكن في

1 تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 9 .

2 تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 11 .

3 المرجع نفسه ، ص 12.

4حسن منديل العكيلي ، محاولات التيسير النحوي الحديثة ص 05 .

أصلها الأول بالمعربة، أو هي - على الأقل - لم تكن تلتزم بصورة مطلقة، الإعراب وقواعده...¹.

وهذا الرأي يوافق مذهب المستشرقين، الذين يدعون أن أحكام النحو والإعراب، هي من صنع النحاة وابتكارهم، فهذا هو المستشرق (مارسل كوهين) في كتابه لغات العالم، يدعي أن قواعد الإعراب في اللغة العربية، لم تكن مراعاة إلا في لغة الأدب شعراً ونثراً، أما لهجات الحديث فكانت منذ أقدم عصورها غير مُعربة؛ أو لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الأدب من شأن²، وليس له من حجة علمية يستند إليها، سوى هذر من الزعم، مفاده أن أحكام الإعراب تشكل صعوبة على العامة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المقصود بتيسير النحو، هو تجريده من الدخائل العقلية، كالفلسفة، والمنطق ونظرية العامل³، حيث يتهم أصحاب هذا الاتجاه، النحاة القدامى بأنهم أخطأوا النحو بالفلسفة والمنطق فبالغوا في التعليل والحمل والقياس، فصار النحو أقرب إلى الفلسفة وأبعد ما يكون عن علوم اللغة؛ وأبرز ما نتج عن ذلك الخلط؛ نظرية العامل، تلك النظرية التي يتوجب إلغاؤها عند بعض دعاة التيسير، حرصاً على تقريب النحو وتبسيطه، يقول شوقي ضيف في معرض حديثه عن هذه النظرية: (هذا هو الأصل الأول - يعني الانصراف عن نظرية العامل - الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نعني بالعوامل)⁴ إلى أن يقول: (وإذا كانت نظرية

1 الجندي خليفة، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان (د ط، د ت) ص 71.

2 علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر، ط 03، 2004. ص 161.

3 حسن مندبل العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، ص 06.

4 ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص 48.

العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروضٍ وصُورٍ لفروضٍ - في نحوهم - فما أحرانا أن نتخلص منها، وأن نرفع عن النحو إصرها¹؛ هذا رأي شوقي ضيف ورأي الكثيرين في نظرية العامل، التي يرونها عبئاً ثقيلاً على النحو العربي، قد استوردتها النحاة القدامى من الفلسفة والمنطق فعقدوا بها النحو، وأدخلوا فيه ما ليس منه، فأضروا باللغة العربية.

تلك بعض المفاهيم التي تعبر عن مواقف أصحابها، الذين يرون أن المشكلة تتعلق بالجانب العلمي، فالتراث النحوي في نظرهم صعبٌ عسيرٌ معقدٌ، لا بد من تصفيته والتصرف فيه بحيث يمكن إزالة ما اعتراه من غموض.

وهناك مفاهيم أخرى لتيسير النحو تتعلق بجانبه التعليمي؛ دون المساس بالموروث العلمي الذي خلفه النحاة القدامى، ومنها :

أن التيسير مقصده : (الالتزام بطرائق التدريس التربوي وتبويب النحو تبويماً حديثاً)² وهذه نظرة تعليمية صرفة؛ تعنى أساساً بالمتلقي لعلم النحو؛ ولا ينتقد أصحاب هذا الموقف المادة النحوية، بل بغيتهم من التيسير، إيجاد طرائق عصرية، تتلاءم مع استعدادات الناشئة، كما تتجه نظرتهم أيضاً إلى إعادة النظر في تبويب مصنفات النحو، تبويماً يخدم المتلقي، ويسهل على المعلم تبليغ المادة النحوية إلى الطلاب بأنجع الوسائل.

ويذهب البعض إلى أن تيسير النحو هو اختيار الأسهل من آراء القدامى³ إشارة من هؤلاء¹ إلى استثمار الاختلاف الذي شهده الدرس النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، وعدم

1 المصدر نفسه، ص 49 .

2 حسن منديل العكيلي ، محاولات التيسير النحوي الحديثة ، ص 05 .

3 المصدر نفسه ، ص 05 .

تَبَنَّى مَذْهَبٌ نَحْوِيٌّ وَاحِدٌ، بَلْ أَخَذُ الْأَيْسَرَ، تَفَادِيًا لِلتَّعْقِيدِ الَّذِي يَقِفُ دَائِمًا حَجَرَ عَثْرَةٍ أَمَامَ الطَّلَبَةِ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ النَّحْوِيَّةُ الْوَاحِدَةَ لَهَا أَوْجُهُ مُتَعَدِّدَةٌ، تَبَعًا لِاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ وَتَعَدُّدِ الْمَدَارِسِ، أَوْ رُبَّمَا لِاخْتِلَافِ نُحَاةِ الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ، فَلِأَسْلَمِ وَالْأَنْفَعِ هُوَ الْأَخْذُ بِالْأَيْسَرِ وَالْأَرْجَحِ، وَالْأَقْرَبِ إِلَى الْفَهْمِ، وَالْأَبْعَدِ عَنِ التَّكَلُّفِ وَالتَّعْقِيدِ. وَيَتَّفَقُ هَذَا الْمَفْهُومُ مَعَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ، أَنَّ التَّيْسِيرَ: هُوَ تَقْرِيبُ النَّحْوِ لِمَسْتَوِيَّاتِ الطَّلَبَةِ². وَيَتِمُّ ذَلِكَ انْطِلَاقًا مِنْ اسْتِحْدَاثِ الطَّرَائِقِ وَالْوَسَائِلِ، الَّتِي تَمَكِّنُ مِنْ إِيصَالِ مَادَّةِ النَّحْوِ إِلَى فَهْمِ الطَّالِبِ، دُونَمَا الْحَاجَةُ إِلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا، وَقَدْ أُلْفَتْ فِي هَذَا الشَّأْنِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ تُعْنِي بِعَرَضِ طَرِيقِ تَدْرِيسِ النَّحْوِ، أَوْ بِعَرَضِ مَادَّةِ النَّحْوِ بِطَرِيقِ مُيَسَّرَةٍ، سَهْلَةٍ، تَفِيدُ الطَّالِبَ وَتَخْتَصِرُ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ لِلْوُصُولِ إِلَى فَهْمِ جُزْءٍ هَامٍّ مِنَ النَّحْوِ، وَقَدْ أَحْصَى أَهَمُّ تِلْكَ الْكُتُبِ الْبَاحِثُ حَسَنُ مَنْدِيلٍ فِي كِتَابِهِ مَحَاوَلَاتِ التَّيْسِيرِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثَةِ ، وَأَهْمُهَا :

- «أصول تدريس اللغة العربية» بديع شريف
- «رأي في تدريس العربية» محمد قاضي
- «مشكلة تدريس اللغة العربية» جعفر خصباك
- «نظرة في النحو وأصول تدريسه» ناصر الحاني.
- «طريقة لتدريس النحو» مجيد إبراهيم دمعة.
- «الأساليب الحديثة لتدريس اللغة العربية» سميح أبو مغلي.

1 من هؤلاء: الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي.

2 حسن مندِيل العكيلي ، محَاوَلَاتِ التَّيْسِيرِ النَّحْوِيِّ الْحَدِيثَةِ ، ص 6 .

وإنَّ أهمَّ ما جاءت به هذه المؤلفات، العناية بأصول التدريس وطرائقه، والدعوة إلى النحو الوظيفي أو التطبيقي أو العملي¹، وذلك تلبية لإشباع تطلعات التلميذ اللغوية، تحقيقاً للكفاءة المرجوة، من إتقانٍ وتحكّمٍ وفهم سليمٍ للغة العربية، ويكون ذلك بتقديم ما يحتاجه المتعلّم المبتدئ من النحو، في حين تُترك المسائل الصعبة، كمسائل الخلاف والتعليل والتقدير للمتخصّصين في المستويات العالية.

بعد عرض تلك المفاهيم المختلفة عن تيسير النحو؛ يظهر لي أنَّ المفهوم الشامل للتيسير النحوي، هو ذلك التعريف الذي قدّمه الباحث محمد صاري، حيث قال: (التيسير تبسيط الصورة التي يُعرض بها النحو على المتعلّم ...)².

فقوله (تبسيط) يعني تيسير وتسهيل، وقوله (الصورة) فالظاهر أنه يقصد طريقة التدريس ومحتوى المادة وحجمها الذي يقدم للمتعلّمين، باستخدام الوسائل والتقنيات المتاحة لدى المعلّم، والتعريف السابق لم يتعرّض صاحبه للنحو في حدّ ذاته، فالنحو يبقى نحواً، والطرق والوسائل المستعملة في تبليغه هي التي تتغيّر من معلّم لآخر، فبها يحدث الفارق بين المتعلّمين في اكتساب النحو.

1 حسن منديل العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، ص 32.

2 محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة؟ (مقال)، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2001 ص 163.

المطلب الثاني : مصطلحات التيسير

سبقَ و أن ذكرنا أن مصطلح التيسير يتداخل ويتقاطع ويتزامن مع مجموعة من المصطلحات، التي قد يشترك معها في شيء من الدلالة ، وقد لا يتطابق معها دلاليًا، ولكن الجامع بينهم، هو تبيد الصعوبة التي يشتكي منها طلبة النحو، بل و يشتكي منها معلّموه أيضًا، وقد تناثرت تلك المصطلحات وتفرقت، فمنها ما برز، فكان عنوانًا لكتاب، ومنها ما بسط في ثنايا الكتب، ومنها ما ضمته أطراسُ البحوث ومقالات المؤتمرات الخاصة باللغة العربية، وسأحاول حصر تلك المصطلحات، وتحديد دلالتها، مبينًا مدى ارتباطها بالتيسير.

1- الإحياء : وردت هذه الكلمة عنوانًا لكتاب أحدث ضجة في العصر الحديث، وهو كتاب جريء الطرح، لصاحبه إبراهيم مصطفى سّماه إحياء النحو ، فرغ منه عام 1937 ، وكان من أبرز محاولات التيسير. والإحياء لغة: ضدُّ الإماتة، وهو مصدر الفعل المزيد بمزة التعدّي (أحيّا) وأصله في المعجم (حيي) جاء في اللسان : (الحياة نقيض الموت، يقال: حييَ وحيّ بالإدغام)¹ (وإحياء الليل السهر فيه للعبادة، وإحياء الأرض إعادة الحياة لها)² وإن دلالة كلمة الإحياء التي عنون بها إبراهيم مصطفى كتابه؛ تنعي النحو العربي الذي مات، أو أشرف على الموت، فصار بحاجة إلى من ييث في أوصاله الحياة، فجاء بكتابه يحمل الحياة للنحو العربي، يقول خالد عبد الكريم : (فغالبا ما يحمل هذا المدلول – يعني الإحياء – بعدًا تشاؤميًا عند من أطلقه، ينبع من دعوى صعوبة النحو، وضرورة بعثه

1 ابن منظور ، لسان العرب، مج 03 / 292.

2 المصدر نفسه، مج 03 / 293.

من جديد، وترك شواهد التقلدية، من مُنطلق أن العصر غير العصر والشواهد غير الشواهد، ولا داعي لإرهاق المتعلم بالشواهد الميتة، التي عفا عليها الزمن¹.

2- الإصلاح: جاء هذا اللفظ عنواناً لكتاب في التيسير التحوي، لصاحبه عبد الوارث مبروك موسوما ب(في إصلاح النحو العربي)، والإصلاح لغة، مصدر قولنا: أصلحت الشيء، وهو فعلٌ مزيدٌ بالهمزة وأصله (صَلَحَ)، جاء في اللسان: (الصلاح ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده أي أقامه)².

ومعنى الإصلاح عند مُستخدِمي هذا المصطلح أن النحو اعتراه فسادٌ، فعاد في حاجة إلى إصلاح لإقامته وإزالة فسادِهِ، يُعلّق الباحث خالد عبد الكريم على مدلول لفظ الإصلاح بقوله: (أما الإصلاح عند مَنْ أطلقه، فيرمي إلى تخليص النحو العربي ممّا لحق به من تراكماتٍ بحاجةٍ إلى إزالةٍ وتغييرٍ، وإن كان هذا المصطلح لا يحسنُ ذكره في هذا المجال، إلّا أنّه أُطلق في نظر مَنْ أطلقه نتيجة النظام التحوي السائد، الذي يحتاجُ إلى إعادة بناءٍ وفق الترتيب المشترك لجميع الألسنة)³. بمعنى أن التراث النحوي فاسد يحتاج إلى إعادة نظر تقتضي إصلاحه.

3- التجديد: أبرز الأعمال التي حملت لفظ التجديد، كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو) وفي اللغة، التجديد مصدر قولك جدّدت الشيء، وهو فعلٌ مزيدٌ أصله في المعجم

1 خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، 2008، ص60.

2 ابن منظور، لسان العرب، مج 8/ 267.

3 خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، 2008، ص61.

(جدد)، جاء في اللسان: (الجدة نقيض، يقال شيء جديد، والجمع أجدّة وجدّد وجدّد... وجدّ الثوب والشيء يجدّ، صار جديداً وهو نقيض الخلق)¹. وفي الاصطلاح، يعرفه محمد حسن الصّغير بـ (فكّ الحصار عن الثّرات النّحويّ، ليعود طليقاً بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النّحويّ ليعود غَضّاً طريّاً بعد الجفاف)².

ويدلّ ذلك المفهوم أنّ النّحو من رؤية دعاة التّجديد قد أصابه البلى والقِدْم من أثر السّنين وطول العهود، فصار غامضاً فتوجّب على المختصّين في العصر الحديث تجديده.

4- التّبسيط: أكثر ما ورد هذا المصطلح في المقالات التي تُعنى بتيسير النّحو، ومن الذين استخدموه لحسن الشّريف في مقال بعنوان (تبسيط قواعد اللغة العربية) نُشر في مجلّة (الهلal) في عددها 46 سنة 1938³، ولا يخرج مصطلح التّبسيط عن معنى التّيسير والتّسهيل.

جاء في اللسان: (البسيط من الأرض كالبساط من الثياب... وأرض بساط وبسيطة منبسطة مستوية)⁴، وفي مقاييس اللغة: (البسط هو امتداد الشيء في عرض.. والبسطة في كلّ شيء السّعة)⁵، والتّبسيط كمصطلح عند الميسرين يعني إزالة التعقيد الذي ابتلي به

1 ابن منظور، لسان العرب، مج 02، ج 6، ص 562.

2 خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، ع 03، 2008،

3 المرجع نفسه، ص 62.

4 ابن منظور، لسان العرب، مج 01، ج 3، ص 282.

5 ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 1، ص 130.

النّحو. وإنَّ سُبُلَ التّيسيرِ في النّحو العربيّ تكمنُ في آليّة عرضِه¹. وإزالة التعقيد تتوقّف على الفهم الجيّد للتراث النحوي، ومن ثَمَّ محاولة عرضه بالتركيز على المحتاج إليه ومجاوزة ما لا حاجة إليه، وفُق خطّة محكمة، تعتمد على آليات مجدية.

تلك هي أهمّ المصطلحات التي راجت مع رواج قضيّة تيسير النّحو، وأخذت بحظّها من الكتب والبحوث والمقالات التي أعدّت طلباً للتيسير، سواءً في المادّة أو المنهج أو الطّريقة.

وبرغم ما نجده من اختلاف بين تلك المصطلحات، إلا أنّها تندرج جميعها ضمن مشروع تيسير النّحو، الذي ألقى بظلاله في العصر الحديث على أرض الدرس النحوي العربي، والحقيقة أن المصطلحات قد لا تهمّ بقدر أهمية نظرة أصحابها إلى النحو العربي ومواقفهم منه.

فتراثنا النحوي الغزير، الضارب في الأزمان ماضياً وحاضراً، مختلف باختلاف المدارس نظيراً وتطبيقاً، متنوع كمّاً وكيفاً... لذا فهو يحتاج إلى جهود جبارة قصد إحصائه، وإلى مثلها قصد تصنيفه ودراسته وتحديثه، ويحتاج فوق ذلك الجهد إلى التخطيط والابتعاد عن التلقائية². ولئن شأبته بعض الشوائب؛ فليس ذلك مما يدعو إلى إلغائه، بقدر ما يدعو إلى تحديثه والتعامل معه انطلاقاً من جهود القدامى الذين كان لهم فضل إنشائه، وإنّ آية دعوى

1 خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلة الخطاب الثقافي، ع 3، 2008، 63.

2 رشيد بلحبيب، بعض ملامح الاجترار في التراث النحوي الأندلسي، مجلة آفاق الثقافة والتراث - ع 15، ديسمبر 1996م، ص 06.

إلى هدم النحو من أسسه هي دعوى مجانية للتفكير السديد والفهم السليم، إذ تقتضي بناء جديدا للنحو على أساس جديد، وهذا من غير الممكن على أرض الحقيقة.

المبحث الثاني:

[إرهاصات التيسير]

المطلب الأول : جذور التيسير النحوي

إنَّ قراءةً بسيطةً لتاريخِ النَّحْوِ، تَكْشِفُ لِصَاحِبِهَا أَنَّ كُلَّ عَصْرٍِ مِنْ عَصُورِ النَّحْوِ يَتَفَرَّدُ بِخَاصِيَّةٍ تَمَيِّزُهُ عَنْ سِوَاهُ، فَعَصْرُ تَمَيِّزَ بِالْإِلْتِفَافِ حَوْلَ كِتَابِ «سَيَوِيهِ» وَدِرَاسَتِهِ وَتَدْرِيسِهِ، وَعَصْرُ آخَرُ تَمَيِّزَ بِالشُّرُوحِ وَالْمَطَوَّلَاتِ ثُمَّ عَصْرُ ثَالِثٌ شَاعَتْ فِيهِ الْمَخْتَصِرَاتُ وَالْمَتُونُ، لِيَتَمَيِّزَ الْعَصْرُ الْحَدِيثُ بِحَرَكَةِ التَّيْسِيرِ النَّحْوِيِّ، وَرَغْمَ ذَلِكَ نَحْنُ لَا نَسْلَمُ أَنَّ التَّيْسِيرَ فِكْرَةٌ حَدِيثَةٌ، بَلْ نَقْرَأُ أَنَّ لَهَا جَذُورًا فِي الثَّرَاثِ، حَتَّى وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مُصْطَلَحَ التَّيْسِيرِ مُصْطَلَحٌ حَدِيثٌ.

وَمَنْ الْمُسْلِمُ بِهِ أَنَّ النَّحْوَ ظَهَرَ بَعْدَ تَفَشِّي اللَّحْنِ، تَصَدِّيًا لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي كَادَتْ تَعْصِفُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَمِنْعَتِهِ، فَتَوَثَّرَ بِذَلِكَ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَتَشْرِيعَاتِهِ، وَقَدْ انْبَرَى لِهَذِهِ الْمَهْمَةِ الْبَالِغَةِ الْأَهْمِيَّةِ نَفَرٌ مِنَ الرِّجَالِ الْخُلَّصِ، مُتَجَشِّمِينَ مَشَاقَّ التَّرْحَالِ، جَمْعًا لِكَلَامِ الْعَرَبِ الثَّقَاتِ، شَعْرَهُ وَنَثْرَهُ، لِيَكُونَ شَوَاهِدَ تُقَاسُ بِهَا سَلَامَةُ النُّطْقِ، وَصِحَّةُ التَّعْبِيرِ، وَلَكِنَّ تَقْدُّمَ السَّنِينَ سَجَّلَ ظَاهِرَةً شَكْوَى النُّحَاةِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، نَبْذًا لِلتَّعْقِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْقِيَاسِ وَالْغُلُوِّ فِي التَّعْلِيلِ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ اشْتَكَى مِنْ ذَلِكَ، إِمَامُ النَّحْوِ «سَيَوِيهِ» فِي الْقَرْنِ الثَّانِي لِلْهِجْرَةِ¹ فَقَدْ تَذَمَّرَ هَذَا الْأَخِيرُ، مِنْ ظَاهِرَةِ الْإِفْرَاطِ فِي الْقِيَاسِ، وَاخْتِرَاعِ الصَّبِغِ الَّتِي لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهَا الْعَرَبُ؛ يَقُولُ: (وَأَمَّا عِلَاقَةُ الثَّانِي الَّتِي لَا تَقَعُ (إِيَّا) مَوْقَعَهَا فَقَوْلُكَ: (أَعْطَانِيهِ وَأَعْطَانِيكَ) فَهَذَا هَكَذَا إِذَا بَدَأَ الْمُتَكَلِّمُ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمُخَاطَبِ قَبْلَ نَفْسِهِ فَقَالَ

1 علا البار ، تيسير النحو بين الجدوى والخروج عن الواقع (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز السعودية، 2009 ص

: (أعطاكني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (أعطاهوني)، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه¹.

يعيب سيبويه على بعض النحاة في مثل هذه الأساليب الإغراق والإغراب في القياس، لدرجة استحداث صيغ ليست من صلب كلام العرب، وهو ما يُسمى بالأمثلة المصنوعة.

وهاهو (الجاحظ) (ق 3هـ) يستهجن طرق تعليم النحو وما يُقدّم للشداة من مادة نحوية مُعقّدة؛ يتعسر فهمها، ويطول التفكير فيها لاستيعابها، فتشغل المتعلم المبتدئ عما هو أولى، فالجاحظ يرى طرح مشاغل النحو وتعقيداته عن ذهن المتعلم، والاكتفاء بما يحتاجه، يقول: (وأما النحو فلا تشغل قلب الصبي به إلا بمقدار ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة له عما هو أولى به)².

ولا يكفي الجاحظ بمخاطبة مُعلّمي النحو عموماً، بل يوجّه نقداً خاصاً — (الأخفش الأوسط) فيقول له: (أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟! وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟!)³. هذا نقدٌ علميٌّ من الجاحظ للأخفش النحوي يطالبه فيه بالنظر في ترتيب أبواب النحو، وضرورة احترام التدرج التصاعدي في عرض المادة النحوية المقدمة

1 سيبويه الكتاب، ج2/ص 363-364.

2 الجاحظ، رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، تح/ محمد الحاجري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 205.

3 الجاحظ، الحيوان، تح/ عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، ط02، 1965، ج 01/ ص 91-92.

للمتعلّم، وذلك بتقديم المفهوم على العويص، كما طالبه بعرضِ المادّةِ النحويّةِ عرضاً مُبسّطاً يُسهّلُ فهمَها، بتحاّشي الغريبِ والمستشكّلِ منها.

وجاء ابنُ ولّاد (ق4هـ) فهاجم التّأويلَ والتّقديرَ في النّحو، وأنكرَ الحذفَ والإضمارَ، وكذا ردّ ما لم يُسمَعْ عن العربِ والذي اعتمده النّحاةُ قياساً نظريّاً فقط¹.

وفي القرن الخامس الهجري جاء أبو عليّ الفارسي لينكرَ على الرّماني إسرافه في المنطق، فقد بلغ نحوّه حدّاً من التعقيد لا يستساغ، فبالغ في خلط المنطق بالنّحو ممّا جعلَ أبا عليّ الفارسيّ يقولُ: (إنّ كان النّحوُ ما يقولُ الرّماني فليس معنا منه شيءٌ وإنّ كان النّحوُ ما نقوله فليس معه منه شيءٌ)².

وبدأت - بعد ذلك - تتزايدُ الشّكوى من صُعوبةِ النّحوِ لتحوّلَ إلى بدايةِ ثورةٍ عليه، وذلك حين جاء ابن حزم النّحويّ صاحبُ المذهبِ الظّاهري في الفقه، لتنتقل ظاهريّةُ فقهه إلى الدّرسِ النّحويّ، ويمكنُ اعتبارُ الظّاهريّةِ بدايةَ ثورةٍ حقيقيّةٍ على النّحو، هيّاها ابن حزم ليشعلّها بعده ابنُ مضاءِ القرطبي، فقد أبدى ابن حزم رفضه القطعيّ للتّعليلِ النّحويّ، ويقولُ في هذا السّياق: (إنّ العللَ النّحويّةَ كلّها فاسدةٌ لا يرجعُ منها شيءٌ إلى الحقيقةِ البتّة، وإنّما الحقُّ من ذلك أنّ هذا سُمِعَ من أهلِ اللّغةِ الذين يُرجعُ إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا، مع أنّه تحكّمٌ فاسدٌ متناقضٌ، فهو أيضاً كذبٌ، لأنّ قولهم كان الأصلُ كذا فاستثقلَ فنُقِلَ إلى كذا (...)) شيءٌ يعلمُ كلُّ ذي حسٍّ أنّه كذبٌ لم يكن قطُّ، ولا كانتِ العربُ عليه

1 أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط06، 1988، ص157.

2 السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح/ أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط02، 1979 ص181.

مُدَّةً ثُمَّ انتقلتُ إلى ما سُمِعَ منها بعد ذلك ¹. هذا رأيُ ابنِ حزم الذي تجاوزَ مرتبةَ الشكوى، ليصلَ إلى درجةِ التجريح والتعريضِ بالنُّحاة، فيصلُ به الأمرُ لِيَتَّهَمَ النُّحاةَ بالكذبِ، ومثلُ تلكِ الجرأةِ تبرُّرُ وصفنا لها بالثورة على النحو والنُّحاة، ومع هذا، لا نُنكرُ أنَّ ابنَ حزم كان ذا نظرةٍ ورأيٍ في تعليمِ النحو حينما يبيِّنُ ما يُقدِّمُ للمتعلِّم، وما لا يُقدِّمُ له، لكنَّه في الوقت ذاته كان مُتَحامِلاً على النُّحاةِ السابقين، مُجرِّحاً ومُنقِداً، يقولُ : (وأما التعمُّقُ في علمِ النحو ففضولٌ، لا منفعةٌ بها، بل هي مَشغلةٌ عنِ الأوكدِ، ومَقْطعةٌ دونَ الأوجبِ والأهمِّ، وإِثْمًا هي أكاذيبٌ. فما هو الشُّغْلُ بما هذه صفته، وأما الغرضُ من هذا العلمِ فهو المخاطبةُ، وما بالمرءِ حاجةٌ إليه في قراءةِ الكُتُبِ المجموعةِ في العلومِ فقط) ².

وثالثةُ الأثافي — كما يقالُ — هي دعوةُ ابنِ مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري، إلى رؤيةٍ جديدةٍ للنحو، من خلالِ كتابه الرد على النُّحاة الذي ضمَّنه آراءً جريئةً، قصدهُ الأساسيُّ منها — كما صرَّح في كتابه —: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذفَ ما يَسْتَغْنِي التَّحْوِيُّ عنه، وأُنَبِّهَ إلى ما أجمعوا على الخطأ فيه) ³ فكان أوَّلَ ما دعا إليه إلغاءُ نظريَّةِ العاملِ ⁴ وكذا الدَّعوةُ إلى إلغاءِ العللِ الثَّواني والثَّوالتِ ⁵، والدَّعوةُ إلى إلغاءِ القياسِ ¹. ولعلَّ هذه دعوة ابن مضاء هي أجراً صوت علا في سماء النحو العربي.

1 سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط02، 1965، ص 35.

2 ابن حزم، رسائل ابن حزم، تح/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 1983، ج04، ص66.

3 ابن مضاء، الرد على النُّحاة. ص 76.

4 نفسه، ص 76.

5 ابن مضاء، الرد على النُّحاة، ص 130.

المطلب الثاني : أشكال التيسير عند القدامى

ذكرنا سابقاً أنّ مصطلحَ التيسيرِ لم يُعرفْ في الدرسِ النحويِّ القديم، وقد مرّت بنا تلك الشكاوى التي صدرت عن كثيرٍ من أهلِ النحو، بخصوص تعقيدهِ جرّاء ما أصابه من طولٍ في المصنّفات وكثرةٍ في التعليلات، وإفراطٍ في القياس، وغلوٍ في التأويل وإسرافٍ في التقدير، فصار النحو بالنسبة للشداة والمبتدئين أشبه ما يكون بالطلاسم، والرموز الغريبة، ولم يخفَ ذلك عن أذهان المتبصّرين من النحاة، الذين حملوا همّ تبليغِ النحو للناشئة، أولئك الذين أدركوا أنّ نحوَ (الكتاب) و(المقتضب) وغيرهما، من مطوّلاتِ النحو لا يتلاءم مع مستوى الصبيان المبتدئين، فبدأت بذلك تتجلى لديهم مظاهرُ التيسيرِ، حرصاً على تعليمِ النحو، ومحاولةً لعلاج ظاهرةٍ إعراضِ الناشئة عن قبولِ تعلّمه، وظهرت بذلك تأليفُ جديدة، وتصانيفُ مستحدثة تُعنى بتعليمِ النحو، وتتجنّبُ الإيغالَ فيه، حيثُ اقتصر أصحابها على القدرِ المهمّ الذي يُسهمُ في تعليمِ العربيّةِ وأساليبها، دون لحنٍ أو ركاكّة، فبرز في سماءِ الدرسِ النحوي ما عُرف بالمختصرات المنشورة والمختصرات المنظومة والشروح والحواشي.

1- المختصرات المنشورة :

هي عبارةٌ عن مؤلفاتٍ استحدثتها النُحاة طلباً لتبليغِ النحو وتيسيره، يقولُ الباحثُ محمدُ هنداي : (تعدُّ مختصراتُ النحوِ أحدَ أشكالِ التّأليفِ النّحويّ التي عالجها علماؤنا من القديم)²، وقد أشار إلى أنّ الغرض الأساسيّ من تلك المختصراتِ هو تيسيرُ النحو التّعليمي

1 نفسه ، ص134 .

2 محمد هنداي ، المختصرات النحوية (نشأتها أغراضها ومناهجها) ، مجلة علوم اللغة ، مجلد 11 ، ع 1 / 2008 القاهرة، ص94.

للصبيان ومن في حُكمهم، إذ يُتوخى في المادّة العلميّة التي تُقدّم إليهم الإيجازَ والقصرَ¹، وتشهدُ قصّةُ أبي عليّ الفارسيّ وكتابه (الإيضاح) مع عضدِ الدّولة على تخصيصِ الكُتبِ المختصرة للشّداة والصّبيان دون المتفوّقين، وذلك لما طلبَ عضدُ الدّولة من الفارسيّ أن يؤلّفَ له كتاباً في النّحو، فألّفَ الفارسيّ كتابه (الإيضاح العُضدي) فاستقصرَ عضدُ الدّولة كتابه وقال: (ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً وإنّما يصلحُ هذا للصّبيان)²، والشّاهد في الرّواية التي عرضناها، هو تمييزُ عضدِ الدّولة بين نحوين: نحو المتخصّصين ونحو المُبتدئين، وإشارته إلى سهولة نحو المستوى الأوّل الخاص بالمبتدئين مقارنة بنحو المتخصّصين. ذلك أنّ نحو المُبتدئين الذي بُسط في المختصرات غرضه الأساسيّ هو تعليمه للشّداة، عن طريقِ الاختصارِ على الأهمّ من المادّة النّحويّة، وتركُ ما لا يحتاجه المبتدئون، وقد أجهلَ الباحثُ محمد هنداوي إجراءات الاختصار فيما يلي:³

- الاختصارُ على موضع الشّاهد
- حذفُ النّظائر
- تركيزُ العبارة
- الإجمال
- حذفُ وجوه الاستعمال
- تركُّ الاستطراد

1 محمد هنداوي ، المختصرات النحوية (نشأتها أغراضها ومناهجها) ، ص94..

2حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت ص 212.

3 محمد هنداوي ، المختصرات النحوية ، ص106.

وقد تجسّدت المختصراتُ المنشورةُ إمّا لمطوّلاتٍ ذائعة، أو مختصراتٍ لذاها أُعدّت ابتداءً لغرض الاختصار، وقد تنوّعت عناوينُ المختصراتِ بين: (المختصر، الإجمال، الجمل، التّهذيب، الجامع، الخلاصة، العُجالة، القَبَسَة، المدخل، التلخيص و الإيجاز)¹ وكل تلك المصطلحات تحملُ دلالة الاختصارِ والتّيسيرِ.

وفيما يلي أهم كتب المختصرات مرتبة ترتيباً زمنياً حسب تاريخ وفاة مؤلفيها²:

- مختصرٌ في النّحو للكِسائيّ (ت189هـ): الكِسائيّ، هو أبو الحسن علي بن حمزة، أحدُ القُرّاء السّبعة، وإمام النّحو في الكوفة، صنّف مُختصراً في النّحو، ذكره صاحبُ الفهرست³ وذكره الأنباري، قال: « وله كتب كثيرة منها المختصر في النّحو »⁴.

- مختصرٌ في النّحو لليزيديّ (ت 202 هـ) : واليزيدي، هو يحيى بن المبارك، المكنى بأبي محمّد اليزيدي، كان من أهل القراءة، وله مصنّفٌ مختصرٌ في النّحو ذكره أهل التّراجم⁵.

ولعل اليزيدي أُلّف مختصره لبعض ولد المأمون الذي كان ملازماً له، ومؤدباً لأولاده، فكان مختصره بمثابة آلية لتيسير النّحو لأولاد المأمون.

1 المرجع نفسه ، ص106 وما بعدها.

2 محمد إبراهيم عبادة، النّحو العربي (أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط01، 2009، ص 272-276.

3 ابن النديم، الفهرست، تح/ رضا- تجدد، طهران، ط 1971، ص 72.

4 أبو البركات الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط03، 1985، ص 60.

5 تاريخ بغداد، مج16، ص221/ وينظر : نزهة الألباء ، ص70 / الإنباه ، ج4، ص33/ البغية ج2، ص340/ وانظر: رابية محمد ربيع، اليزيدي (حياته وأثره في العربية) (ماجستير) 1983 ، جامعة أم القرى ، ص 21.

- مختصرُ نحوِ المتعلّمين للجَرَمي (ت 225 هـ): هو أبو عمر صالح بن إسحاق، له كتب منها مختصر في النحو سماه مختصر نحو المتعلمين¹ قال عنه الفارسيّ - عن المختصر- (قل من اشتغل بمختصر الجَرَمي إلّا كانت له بالنحو صناعة)².

- مختصر في النحو للضرير (ت 231 هـ): هو أبو جعفر محمّد بن سعدان، المعروف بالضرير، ذكر كتابه هذا صاحب الفهرست³.

- مختصر في النحو لثعلب (ت 291 هـ): هو أبو العباس، أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب، له مختصر في النحو يسمّى (الموفقي) ذكره ابن النديم⁴ والحموي⁵ والقفطي⁶.

- مختصرُ النحو لابن كيسان (ت 299 هـ): ذكره ابنُ النديم⁷ والحموي⁸ والقفطي⁹؛ ورجّح الباحثُ محمّد الدّعجاني؛ أن اسم الكتاب هو (الموفقي) فمن سماه بالمختصر فقد نظر إلى

1 الفهرست 62/ تاريخ بغداد ، ج10، ص426/ معجم الأدباء ، ج4، ص596/ إنباه الرواة ، ج2، ص80/ بغية الوعاة، ج2، ص9.

2 أبو البركات الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص60.

3 ابن النديم، الفهرست ، ص76.

4المصدر نفسه ، ص81.

5 ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج2/ص53.

6 القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج1/ص185.

7 ابن النديم ، الفهرست ، ص89.

8 ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج5/ص959.

9 القفطي ، إنباه الرواة ، ج3/59.

مضمونه ومن سَمَّاه الموفقي فنسبة إلى الموفق بالله؛ القائد العبَّاسي الذي كان سببا في تأليفه¹. والذي يتبين لي — والله أعلم — أنَّ هناك خلطا بين مصنفي ثعلب وابن كيسان، فكلاهما مختصر في النحو وكلاهما نُسب إلى الموفق بالله، وليس لديّ ترجيح في المسألة، غير أنني أميل إلى أنَّ أحدهما فقط يسمى الموفقي، ذلك أنَّ تاريخ تأليفهما حسب كتب التراجم متقارب.

— مختصر في النحو لأبي موسى الحامض (ت 305 هـ): هو سليمان بن محمد بن أحمد، أبو موسى، المعروف بالحامض، ألَّف كتباً منها مختصر في النحو².

— مختصر النحو للزجاج (ت 310 هـ): ذكره ابن النديم، والحموي، وإلفطبي³.

— مختصر في النحو لابن شقير (ت 315 هـ): ذكر مختصره ابن النديم⁴ والحموي⁵ وكذا الأنباري⁶ والسيوطي⁷.

1 محمد بن محمود الدعجاني، ابن كيسان النحوي (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز، 1978، ص 115.

2 إنباه الرواة، ج2/ ص22/ ومعجم الأدياء، ج3/ ص570/و بغية الوعاة، ج1، ص601.

3 الفهرست، ص 66 / ومعجم الأدياء، ج1، ص 09 / وإنباه الرواة، ج1، ص 200. وينظر: إياد سعيد رجب، الزجاج وجهوده البلاغية في ضوء كتابه معاني القرآن وإعراجه (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية غزة، ص50.

4 ابن النديم، الفهرست، ص91.

5 ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ج 01/ ص 76.

6 أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدياء، ص187.

7 السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 302.

ومن المختصرات النحوية التي لم تحمل اسم مختصر، وجاء اسمها أو مضمونها دالّين على الاختصار، نذكر :

- مقدّمة في النحو لخلف الأحمر (175هـ): خلف الأحمر هو أحدُ كبار اللّغويين، في الجيل الثالث في القرن الثاني للهجرة¹، برع في اللغة والنحو، فكان من المقدّمين في البصرة، لريادته في النحو واللغة، له مقدّمة في النحو² تعتبر من نماذج الكتب المختصرة.

- المدخل في النحو للمبرّد (ت 285 هـ) : هو أبو العبّاس، محمّد بن يزيد، المشهور بالمبرّد، صاحب كتاب الكامل، وقد ساهم بإيجاز النحو في كتابه المدخل الذي ذكره ابن النّديم³.

- كتاب التّفاحة للنّحاس (ت 338 هـ) : كتابُ التّفاحة، كتابٌ مختصرٌ في النّحو، ذكره القفّطي⁴ والحموي⁵.

- الإيجازُ في النّحو للرّمانيّ (ت 384 هـ): وهو كتابٌ مختصرٌ لمسائل النّحو، ذكره ابن النّديم⁶ والقفّطي⁷.

1 عبد اللطيف حمودي ، خلف الأحمر بين يدي القضاء الأدبي (مقال) مجلة آفاق الثقافة والتراث ، العدد 49 / أبريل 2005 الإمارات العربية، ص85.

2 الزّركلي ، الأعلام ، ج 2 . ص310.

3 ابن النديم ، الفهرست ، ص65 .

4 القفّطي، إنباه الرواة ج01، ص137.

5 ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج01/ ص469.

6 ابن النديم ، الفهرست ، ص69.

7 القفّطي ، إنباه الرواة ، ج 02 ، ص 95 .

وبعد مرحلة ذبوع المختصرات المنشورة التي شهدها النحو العربي من بدايته إلى منتصف أواخر القرن الرابع تقريباً، ولد فنّ جديد من المختصرات النحويّة، عُرف بالمختصرات المنظومة، أو المنظومات النحويّة أو الشعر التعليمي.

فما المراد بالشعر التعليمي، أو ما يسمى بالمختصرات المنظومة؟ وكيف يمكن تسميته بالمختصر رغم طوله وكثرة أبياته؟

2- المختصرات المنظومة :

لقد تفتّن العلماء إلى أنّ النظم الشعريّ، أنفع وأجدي في ترسيخ القواعد النحوية، واستذكارها واستحضارها، ذلك لما له من دور في حفظ تاريخ العرب، وتراثهم وآثارهم، ولما كان النحو وقواعده، أحد أهمّ الآثار عند العرب، فقد لجأ إليه النحاة، الذين كانت رؤيتهم لتعليم النحو رؤيةً صائبةً، فالشعر سهل الحفظ، قريب من ذائقة السامع، خفيف الأثر على النفس، ذو إيقاعات مائعة، تلائم نفسيّة المتعلّم، لا تبعث على السأم والملل، فيكون الإقبال عليه أكثر من الإقبال على النثر. كلُّ هذه الخصائص، دفعت ثلّة من العلماء إلى التّبوغ في عرض قواعد الشعر عرضاً جديداً، في ثوب الشعر، فكان ظهور المنظومات النحوية.

أ) تعريف المنظومات النحوية:

هي نوعٌ من الشعر التعليمي، وهو النظم الذي يهدف به ناظمه، إلى تعليم الناس وتزويدهم بالحقائق والمعلومات المتعلقة بحياتهم¹.

1 ابن معطي، الفصول الخمسون، تح/ محمود محمد الطناحي، منشورات عيسى البابي وشركائه، ب ت،

ص 29/ وينظر: المنظومات النحوية، ص 230.

ورغم طول المنظومات النّحويّة، التي زاد بعضها على الألف، إلّا أنّها عدّت من المختصرات، لأنّها سهلةُ الحفظ، تحمل القاعدة النّحوية حملاً خفيفاً، يُيسّرُ وصولها للمُتلقي، فهي تؤدي ما تؤدّيه المختصرات المنشورة، والكلامُ عن المنظومات النّحويّة طويل ليس يتّسعُ له بحثنا هذا، لذا ساقْصر على ذكر أهمّ المنظومات وأشهرها في تاريخ النّحو العربيّ، أعني تلك التي أسهمت في تعليم النّحو، وبلغ أصحابها الغاية التي أعدّت لها، وقد أحصى الباحثُ حسان بن عبد الله الغنيمان المنظومات النّحوية من نهاية القرن الرّابع إلى القرن العاشر، للهجرة فعدها تسعةً وثلاثين ومائةً منظومةً، لخمسة ومائة ناظم¹.

ب (نماذج من المنظومات النّحوية :

ساقْصر على ذكر الأشهر منها، أعني التي انتشرت كثيراً، بين العلماء وطلّاب العلم، فحظيت بقسطٍ من الشّرح والتّعليق، والبحث والتّحقيق، و راجت في مجالس التّعليم، فتنافس المعلّمون في شرحها، وتنافس المتعلّمون في حفظها، وعمّ نفعها، وهي كالآتي:

- مُلحة الإعراب للحريري (ت 516 هـ): وصاحبها هو القاسم، بن علي بن محمد بن عثمان بن الحريري، البصري، صاحب المقامات الشّهيرة، أبدع في نظم مُلحة الإعراب²، وهي أرجوزة لإيجاز النّحو، تقع في 375 بيتاً، من الرّجز المشطور المزدوج³. وقد خُصّصت المُلحة بشروح عدّة، منها: شرحُ النّاظم، وشرحُ أبي العباس الحوفي (ت 664هـ).

1 حسان بن عبد الله الغنيمان ، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو (بحث) مجلة كلية دار العلوم، ع 33 / ص61.

2 حسان بن عبد الله الغنيمان ، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو ، ص 238.

3 الحريري ، شرح ملحة الإعراب ، ص25.

وشرح ابنِ بنِ مالك، وشرح الصّائغ¹، وقد ذكر الحموي - في ترجمة للحريري - ملحّة الإعراب²، وجاء ذكرها في وفيات الأعيان³، وهي منظومة جيّدة، عرض فيها الحريري القواعد النحوية في قالب شعري فني يسهل حفظه والإلمام به، ومطلع ملحّة الحريري قول صاحبها⁴:

أقول من بعد افتتاح القولِ بحمدِ ذي الطّولِ شديدِ الحولِ
وبعده فأفضلُ السلام على النبيِّ سيّد الأنام
ثم يقول:

يا سائلي عن الكلام المنتظم حدّا ونوعا وإلى كم ينقسم
اسمع هُديت الرّشدَ ما أقولُ وافهمه فهمَ من له معقولُ
حدّ الكلام ما أفاد المستمعُ نحو سعي زيدٍ وعمرو متّبعُ

- الدُّرّة الألفيّة لابن مُعطٍ الجزائري (ت 628 هـ): وتُسمّى أَلْفِيّة ابنِ مُعطٍ⁵، وتُسمّى الدُّرّة الألفيّة في علم العربيّة¹ ومطلعها:

1 المرجع نفسه ، ص 26.

2 ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ص 2207.

3 ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج 4 ، ص 64.

4 الحريري، شرح ملحّة الحريري، تح/ فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن، ط01، 1991، ص07.

5 ينظر: حسان بن عبد الله الغنيمان ، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو ، ص08 إلى 24.

يقولُ راجي رَبِّهِ الْعَــــفورِ يحيى بْنُ مُعْطِي بْنِ عَبْدِ النَّورِ

الحمدُ لِلّهِ الَّذِي هَدانا لأحمدٍ دِينًا لَهُ ارتضانا²

وَأُلفِيَةُ ابنِ معطٍ كملحة الإعراب في الافتتاح ثمّ الحديث عن الكلام واللفظ، لأنه أوّل ما تحدّث عنه النحاة، لذا نجد أصحاب المنظومات على غرار أُلْفِيَةُ ابنِ معطٍ يولونه أهميّة

كبيرة، وذلك بذكره أوّلاً، يقول ابن معطٍ:

الَلْفَظُ إِن يُفِدَ هُوَ الْكَلَامُ نَحْوُ: مَضَى الْقَوْمُ، وَهُمْ كِرَامُ³.

و لم تأتِ أُلْفِيَةُ ابنِ مُعْطٍ على وزن واحد، كعادة المنظومات، بل جاءت على وزنين هما: الرَّجَزُ والسَّرِيعُ وقد ذكر ذلك ابنُ معطٍ في متنه حين قال:

لِعَلِمِهِمْ بَأَنَّ حَفْظَ النَّظْمِ وَفَقُ الذِّكْرِ وَالْبَعِيدِ النَّظْمِ

لا سَيِّمًا مَشْطُورٌ بِحَرِّ الرَّجَزِ إِذَا بُنِيَ عَلَى ازْدَوَاجٍ مُوجَزِ

أو ما يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوِجِ الشُّطُورِ كَالْتَّصْرِيعِ⁴

1 ابن معطٍ ، الفصول الخمسون ، ص 26.

2 ابن معطٍ، الدرة الألفية في علم العربية، تق/ سليمان إبراهيم البلكي، دار الفضيلة، القاهرة ، ط01، 2010، ص 17.

3 المصدر نفسه، ص 17..

4 ابن معطٍ ، الفصول الخمسون ، ص 35.

والذي يظهر لي، أن من أسباب عدم ذبوع ألفية ابن معطٍ، هو هذه البدعة التي استحدثها، وهي النظم على وزنين، فعمل ذلك يُنفّر المقل على الحفظ، فالأذن تطرب لإيقاع واحد مستمر، وتعدّد الإيقاع في المنظومة الواحدة قد يبعث على السأم، وعكسه الاستمرار على وزن واحد.

ولقد أسهمت ألفية ابن معطٍ في تيسير النحو، بشهادة شارحها ابن الحُبّاز، إذ يقول عن ابن معطٍ: (فلقد حازَ في هذه الأرجوزة قَصَبَ السَّبْقِ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير...)¹. فشأن منظومة ابن معطٍ شأن سائر المنظومات في تقديم المعاني الجمّة في كلمات قليلة، تحفّ على الحفاظ بخفة النظم والوزن، الذين يتيحان لها ما لا يتاح للنثر.

- الوافية لابن الحاجب (ت 646 هـ): وهي منظومة تسمّى الوافية في شرح الكافية² لها شرحان هما: شرح محمد بن عمر الحلبي وشرح شارحه مجهول³، وقد ذكره الحافظ السيوطي، وأشار في ترجمته لابن الحاجب؛ إلى الوافية⁴. ومطلع الوافية :

الحمدُ لله على ما أنعمَا بجُوده وفضله وكرَّمَا
عَلَّمَنَا مَا لَمْ نَكُنْ لِنَعْلَمَا حتّى أَرَانَا فِي عِدَادِ الْعُلَمَا⁵

1 ابن معطٍ، الفصول الخمسون، ص 38.

2 ابن الحاجب، شرح الوافية (نظم الكافية)، تح/ موسى بّناي، النجف، العراق، ط 1980، ص 19.

3 المصدر نفسه، ص 63.

4 السيوطي، بغية الوعاة، ج 2/ ص 135.

5 ابن الحاجب، شرح الوافية، ص 119.

ومنظومة ابن الحاجب من بحر الرجز، كأغلب منظومات النحو واللغة، فهي لا تختلف كثيرا عنها، ثم يأتي ابن الحاجب فيتعرّض للفظ ومعناه وأقسامه،
ثم قال :

اللفظُ موضوعًا لمعنى مُفردٍ كلمةُ جنسٍ و ثلاثٌ تُعْندِي¹.

- ألفية ابن مالك (ت 672 هـ) :وهي الخلاصةُ في النّحو، وتُعرَفُ بألفيّة ابن مالك²، بلغَ عدد أبياتها ألفاً وبيتين، وقد نالت من الشهرة والصيت ما لم ينله كتابٌ منشورٌ، أو نظمٌ آخرٌ، وقد تجاوز عددُ شُرّاحها الأربعين شارحاً، هذا دليل على عظيم شأنها³، ولقد أسهمت الألفية في تيسيرِ النّحو وتعليمه أيما إسهام، ذلك لأن صاحبها كان معلماً للنّحو، خبيراً بشؤونهِ وقضاياهِ، فجسّد فيها رؤية المعلّم الخبير المحرّب. وقد جاء منهج الألفية معيارياً تعليمياً، فكان لها حظٌّ من تعليم النّحو، باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال التيسير التي مرّ بها منذ بدء التّأليف فيه⁴، ومطلع الألفية :

قال محمّدٌ، هو ابنُ مالكٍ أحمدُ الله ربّي خيرَ مالكٍ

1 المصدر نفسه ، ص121.

2 حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ص 720.

3 فادي صقر ، جهود نخبة الأندلس في تيسير النحو العربي (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح فلسطين، 2006، ص155.

4 ممدوح عبد الرحمن ، المنظومة النّحوية (دراسة تحليليّة) دار المعرفة الجامعيّة الإسكندرية ، ط 2000 . ص 283.

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَ¹

ثمَّ يدخل في صُلب المقصودِ قائلًا :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمَّ وَاسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا الْكَلَامُ قَدْ يُؤَمَّ²

- ميمية ابن حازم القرطاجي (ت 684 هـ): أوردتها الباحث عمر إدريس باسم القصيدة النحوية وهي من البسيط مطلعها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُعَلِّي قَدْرِ مَنْ عَلِمَا وَجَاعِلُ الْعَقْلِ فِي سُبُلِ الْهُدَى عَلَمًا³

- منظومة المكودي (ت 807 هـ): المكودي هو شارح ألفية ابن مالك، من أعلام (فاس) بالمغرب الأقصى⁴، ذكر الزركلي في الأعلام منظومته المسماة البسط والتعريف في علم التصريف⁵، وهي منظومة خاصة بعلم الصرف دون النحو، ومطلع المنظومة :

1 ابن مالك ،ألفية ابن مالك ، ص 67.

2 نفسه ص 69.

3 عمر إدريس عبد المطلب ، حازم القرطاجي (حياته ومنهجه البلاغي).ص 62.

4 أحمد بن القاضي المكناسي ، جذوة الاقتباس ، ص 403.

5 الزركلي، الأعلام، ج 3 . ص 318 / وانظر: محمد صالح موسى حسين ،شرح البسط والتعريف في علم التصريف، ص 10.

الحمد لله الذي خـ _____ ولنا

نعم _____ مـ

وبالحـ _____ جا فضّلنا

وخصّنا بفهم أسلوب العرب نظمًا ونثرًا، فهو من أسنى الأرب¹

وبين المكودي أن نظمه خاص بالصرف فقال :

وبعد فالفصدُ بذّا التصنيفِ نظمُ قواعدٍ من التصريفِ

حقيقة التصريف أن تُغيّرًا بناءً

كلم _____ لِمَعْنَى ظَهَرًا²

- الفريدة للسيوطي (ت 911 هـ) : هي ألفية تلخص ألفية ابن مالك، يقول صاحبها

جلال الدين السيوطي: (هذه ألفية لخصت فيها ألفية ابن مالك في ستمائة بيت

وزدت فيها أربعمائة بيت فيها من الزوائد والقواعد ما لا يستغني طالب العلم عنه)³

، ومطلعها :

أقول بعد الحمد والسلام على النـ _____ بـ

أفصـ _____ ح الأنام

النحو خير ما به المرء عني إذ ليس علم عنه حقًا يعنني

1 محمد صالح موسى حسين ، شرح البسط والتعريف في علم التصريف ، ص 12.

2 المرجع نفسه ، ص 15.

3 السيوطي ، الفريدة ، ص 1.

فهذه ألفيةٌ فـ_____ يـهِ حَوَتْ _____ أصـ_____ وُلَّهْ،

وَنفَعَ طُلَّابَ نَوْتٍ¹

ومنها أيضا قوله :

كَلَامُنَا قَوْلٌ مُفِيدٌ يُقْصَدُ وَعِنْدَنَا الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ²

3- الشّروح والحواشي و التّقريرات :

'لعلّ المقولة الشهيرة التي شاعت بين النُّحاة، والتي مفادُها أنّ " النّحو نضج حتّى احترق " قد ألقت بظلالها على المتأخّرين، ووجدت لها صدى بينهم، فقد اقتنع كثيرٌ منهم أنّ النّحو أشبع بحثاً، واشتدّ عودُه واستوى على سوقه، فشبّ عن الطّوق، وأغلق البابُ أمام كلّ مُستزید، فلم تَسِلْ أقلامُ النُّحاة، طلباً لابتداعِ مسائلٍ جديدةٍ، أو رغبةً في سنّ قواعدٍ مُستحدّثة. بل اكتفت بالقديمِ الموروثِ، المُسلم به، فانبرى العلماء لفتح المستغلق، وتوضيح المبهم من تصانيف الأوّلين، فبرزَ جهْدٌ جديدٌ، جديرٌ بأن يُنبّه إليه، تجسّدَ في ما سُميَ

بـ "الشّروح والحواشي والتّقريرات ".

(أ) ماهيتها :

– الشُّرُوح: جمعُ شرحٍ، بمعنى التَّوضيح، وهي عملٌ يُتَوَخَّى فيه توضيحُ ما غَمَضَ من المتون، وتفصيلُ ما أَجْمَلَ منها، تتراوحُ بينَ الطَّولِ والقصرِ والسَّهولةِ والعُسْرِ، ومنها الوجيزُ والوسيطُ والبَسيطُ¹. فليست على قدر واحد من الحجم والوضوح.

1 السيوطي ، الفريدة ص 3.

2 المصدر نفسه، ص 3.

- الحواشي :جمعُ حاشية، وهي إيضاحاتٌ مُطوّلةٌ، دعت إليها ظاهرة انتشار المتن والشروح، وقد قصِدَ منها حلٌّ ما يُستغلقُ من الشُّروح، وتيسيرُ ما يصعبُ فيها، واستدراكُ ما يفوت منها، والتَّنبيةُ على الخطأ، والإضافةُ النَّافعة، وزيادةُ الأمثلة والشواهد²

- التَّقريرات: هي بمثابة هوامش، كان يُسجِّلُها العلماءُ والمصنِّفون، على أطراف نُسخِهِم، ممَّا يعنُّ لهم، من الخواطر والأفكار، على نقطة مُعيَّنة، أو نقاطٍ مُتعدِّدة، وذلك أثناء قيامهم بالتدريسِ مِنَ الشُّروحِ والحواشي³.

إذن؛ يمكن القول أنَّ الشُّروحَ والحواشيَ والتَّقريراتِ، هي نواتجُ بعضها البعض، بالتسلسل، أعني أنَّ الشُّروحَ نتجتْ عن انتشارِ المتن، والحواشيَ ظهرت بسببِ بروزِ الشُّروح، فكانت إيضاحاً لبعض عباراتِ الشُّروحِ ومسائلها، و أزالَت ما في عباراتها من غموض، و أكملت ما فيها من نقص؛ في الحقائق التي لم يستوفها الشَّرح، في حين، جاءت التَّقريراتُ كتعليقاتٍ على الحواشي، لإبداء الملاحظات عليها.

1 عبد الله بن عويقل السلمي ، المتن والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي (مقال)، مجلة الأحمديّة ، ع 4 / 1420. ص 249.

2 عبد الله بن عويقل السلمي ، المتن والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي ص 249 .

3 المرجع نفسه . ص 249.

ب) - أسباب ظهور الشروح والحواشي والتقارير :

لم تكن نشأة هذه التآليف دون دواعٍ لذلك، بل كانت نتيجة الحاجة الملحة إليها، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الرغبة في تيسير علم النحو، وتقديمه للراغبين فيه بأبسط الصور وأسهلها، وكل مؤلف يدلي بدلوه في هذه المسألة، لعل غامض غيره يتضح على يديه.

ويتضح ذلك بتفصيل أسباب ظهور الشروح والحواشي والتقارير كالآتي :

- الرغبة الشديدة في التسهيل؛ وذلك بتقريب المختصرات التي استغلت، بسبب إيجاز العبارة والتي عجزت أن توصل المعنى بالتفصيل، خصوصاً مع المتون المنظومة، فقد يحوي بيت واحد من النظم الفوائد الجمّة التي لا يستوعبها الطالب إلّا بشرح مفصّل.
- ضبط أصول العلم بدقّة وإحكام، ولا يكون ذلك إلا من خلال الاستطراد والتتبع والتقصّي والتّمثيل ، وكلّ هذه الخصائص تتضمّن الشروح والحواشي والتقارير.
- الحفاظ على النفع الذي حصل من المتون، وتعزيز حفظها بفهم يرسّخها في ذهن المتلقّي.

ج) نماذج من المصنفات مع الشروح والحواشي والتقارير :

- المقتضب : لأبي عبد الله محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) وعليه شرح أبي الحسن علي الرّماني (ت 384 هـ) وعلى شرحه، تعليق لسعيد بن سعد الفارقي (ت391 هـ)¹.

1 عبد الله الحبشي، جامع الشروح، منشورات الجمع الثقافي، الإمارات العربية، ط2004، ج 02 / باب الميم ، ص 353-354.

- مُلحة الإعراب ونُحبة الآداب : لجمال الدين أبي محمد بن علي الحريري (ت516هـ) و من شروح الملحة؛ شرح بُحرُق الحضرمي المسمّى تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب، وعليه حاشية عبد الكريم اليمني (ت1309 هـ)¹.
- المفصل في صناعة الإعراب: لجار الله محمود بن عمر الزّمخشري (ت538هـ) من شروحه الإيضاح على شرح المفصل لابن الحاجب (ت646هـ) وعليه حاشية فخر الدين أبي المكارم الجاربردي (ت746هـ)².
- ألفية ابن مالك: وتسمّى الخلاصة، وإثما اشتهرت بالألفية لأنّها ألف بيت، للشيخ العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت672هـ) من شروحها شرح الأشموني المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وعليه حاشية الصّبّان وعليها تقرير منصور بن كسّاب، ومن شروح الألفية شرح ابن عقيل، المسمّى بفتح الجليل، وعليه حاشية الخضري، وحاشية السيّد الصّقيّل للسيوطي ومن التّقريرات عليها : تقرير على فتح الجليل للسّجاعي وتقرير الأمباني على فتح الجليل³.
- الكافية : لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب الكردي (ت646 هـ) ومن شروحها: شرح الكافية للجامي المسمّى الفوائد الضّيائية، وعليه

1 المرجع نفسه ج 03 / باب الميم ، ص 400 .

2 عبد الله الحبشي ،جامع الشروح ، ج 03 / باب الميم ، ص 336.

3 المرجع نفسه، ج 01 / باب الهمزة ، ص 222.

حاشية عبد الغفور بن صلاح اللّاري، وعلى الحاشية تقارير منها : تحرير حاشية عبد الغفور للسيّاكولتي¹.

- قطر النّدى وبلّ الصّدى: لابن هشام الأنصاري (ت761هـ) من شروحه شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى للمؤلّف، وعليه حواش عدّة منها؛ بلوغ المرام في حاشية القطر لابن هشام لصاحبها عبد الملك بن جمال الدين العصامي (ت1037هـ) وعلى الحاشية تقارير، منها تقرير عبد الرحمن السّويدي (ت1200هـ) المسمّى القطر الهامي على شرح القطر للعصامي².

لاشكّ أن تلك الحواشي والتقارير أسهمت بقسط كبير في تيسير النحو، خاصة إذا علمنا أن الكتب التي استشهدتها تلك الحواشي والتقارير كانت كتباً تعليمية مقررة، فدعت الحاجة إلى شرحها وتفسيرها، لما فيها من تركيز وضغط يحتاج إلى فكّ وتذليل. إذ تجد في تلك الحواشي معلومات دقيقة وعميقة، كتبها العلماء فانتفع بها المتعلّمون كثيراً نظراً لكون أصحابها متصدّرين للتعليم

والحواشي قامت على أصل سابق لها رأى أصحابها أن إتمام عمل السابقين خير من ابتداء عمل جديد، فإكمال البناء على البناء يُقوّي أركانه ويشدّ بعضه بعضاً.

- 1- فالمتن الأصلي: يقرر الأصول في العلم كما هي ولا يراعى فيه الجانب التعليمي.
- 2- والشرح : يشرح ويناقش عبارات المتن ويوضحها بالأمثلة.
- 3- أما الحاشية: تستعمل لشرح ومناقشة ما غمض أو فات أو استُدرِك على الشرح.
- 4- والتقرير: يؤتى به لبيان وشرح ما فات أو غمض من معلومات الحاشية.

1 عبد الله الحبشي، جامع الشروح، ج2. باب الكاف، ص 695 .

2 عبد الله الحبشي، جامع الشروح، ج 02، باب القاف، ص 659.

المبحث الثالث:

[التيسير في العصر الحديث]

توطئة:

للعلم جانبان :جانب علمي وجانب تعليمي، ويقوم بالجانب العلمي علماء يبحثون فيه وفق منهج يناسب ذلك العلم، وقد يختلف العلماء في تناول موضوع العلم باختلاف منطلقاتهم ومناهجهم ورؤاهم، ولكنهم يتفقون في أصول ما يدرسون، يريدون أن يصلوا بدراستهم إلى أقصى ما يستطيعون من كشف حقائق هذا العلم، وميزاته، وقضاياه ومشكلاته، ودقائق أموره¹.

فالجانب التعليمي، يتناول تدريس الحقائق التي توصل إليها العلماء القدامى، حيث يقوم المعلمون بتلقين طالبي المعرفة وشدة الحقيقة العلمية، فتقدم لهم المعارف بلا تعمق في موضوع العلم ولا حقائقه؛ لأن كشف هذه الأمور موكول إلى الجانب العلمي، إذن فغاية الجانب التعليمي اكتشاف أفضل الطرق، وأنجع السبل التي توصل هذه المعلومات إلى التلامذة والطلاب كلٌّ بحسب مستواه ليستفيدوا منه، وينتفعوا به في مجال من مجالات الحياة².

أما النحو العلمي فهو ما بُثَّ في المطولات وشروحها وما أكثرها في التراث النحوي العربي، ابتداءً من كتاب سيبويه وشروحه، وانتهاءً بشرح المختصرات التي سبق ذكرها، وفي هذه المطولات كان النحوي يظهر قضايا هذا العلم مستقصيا وشارحا ومعللا، مستندا إلى القياس

والعلل؛ معرجا على الخلافات، مفصّلا فيها ومرجّحا أو مختارا أو جامعا بينها³.

1 ينظر: مصطفى صالح جطل ، النحو بين التعليم والعلم ، مؤتمر تيسير تعليم النحو ، دمشق 2002.

2 نفسه.

3 ينظر: مصطفى صالح جطل ، النحو بين التعليم والعلم ، مؤتمر تيسير تعليم النحو ، دمشق 2002.

وقد اختصَّت بعض المصنِّفات في عصرنا هذا بتيسير تعليم النَّحو في حين اختصَّت مصنِّفات أخرى بتيسير النَّحو العلمي، لكنَّ بعض الدَّارسين لا زالوا لم يفصلوا بين الجانبين التعليمي والعلمي، فجاءت بحوثهم ومصنِّفاتهم جامعة بين الجانبين، وهذا ممَّا يعرقل مشروع تيسير النَّحو.

المطلب الأول : مصنِّفات التيسير النحوي

1- في تيسير تعليم النحو:

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت رياح اليقظة تهب على الساحة العلمية العربية، فبرز من ضمنها تجديد النحو وبدأت حركت إحياء العربية عموماً والنحو خصوصاً¹ فظهرت مؤلفات تعنى بالتيسير، هدفها إزالة تعقيد العبارات المبهمة وجمع المهم في مصنف واحد اختصاراً، فكان اتجاهها عملياً؛ تقريباً للنحو، فأثبت أصحابها فيها أهم أصول النحو؛ كالعامل متحاشين الغلو في التقدير والتأويل؛ معتمدين على المستعمل من الأساليب دون غيره؛ مع التركيز على بساطة التمثيل وقلته؛ وسارت في معالجة الطرق وتبسيطها ودرء الخلافات وطرح الآراء المتناقضة تسهيلاً على الطالب².

وقد كثرت محاولات الدَّارسين المحدثين في تيسير النَّحو، وتجنَّدت تلك الجهود في تصانيفَ مختلفة، تنوعت بين كتب ومقالات وبحوث موجزة، ولم يلتزم أصحاب تلك الجهود منهاجاً واحداً، إذ كانت رؤاهم مختلفة، ومنطلقاتهم متفاوتة، فمنهم من طالب بتيسير المنهج والطريقة، ومنهم من طالب بتنقية النَّحو من عوالق الفلسفة، ومنهم من تجاوز ذلك

1 عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ص 84.

2 نفسه، ص 85.

إلى المطالبة بتعديل مادة النحو والتصرف فيها. وتعود تلك الاختلافات إلى اختلاف الرؤية الدافعة إلى التغيير أو التيسير، فالبعض يرى أن صعوبة النحو تكمن في الطريقة التي يجب أن يصل بها إلى الطلاب¹.

ويمكن القول أن شمس تيسير تعليم النحو بزغت منذ بروز كتاب الطّهطاوي (ت1873م) في كتابه (التحفة المكتبية في لتقريب اللغة العربية)؛ ثم أطلّ حسين المرصفي (ت1889م) بكتابه (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية)²؛ ثم جاء علي المبارك (ت1893م) بكتاب (التمرين)³.

وفي القرن العشرين ظهرت كتب مهمة تعنى بتيسير تعليم النحو وطرائقه، منها: كتاب (لغة العرب وكيف ننهض بها) لمحمد عطية الأبراشي، وهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات، ثم ألف بعده بديع شريف (أصول تدريس اللغة العربية)، وألف محمد القاضي كتاب (رأي في تدريس العربية)، كما ألف ناصر الحاني (نظرة في النحو وأصول تدريسه)، ومن الكتب المؤلفة في هذا الشأن أيضا كتاب (طريقة لتدريس النحو) لصاحبه إبراهيم دمعة وكتاب (الأساليب الحديثة لتدريس العربية) لسميح أبي مغلي⁴.

1 مصطفى صالح جطل ، النحو بين التعليم والعلم ، مؤتمر تيسير تعليم النحو ، دمشق 2002.

2 إبراهيم عوض: من أعلام الأزهر: الشيخ حسين المرصفي. مجلة الأزهر، السنة 53، العدد 8، شعبان 1401 هـ

3 عبد الوارث مبروك ، في إصلاح النحو العربي، ص59 وما بعدها. وينظر: أمين ملاوي ، تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم ، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة ، ماي 2012 ص215.

4 ينظر: حسن منديل ، محاولات التيسير النحوي الحديثة ، ص31.

فتلك الكتب وغيرها بسّطت المادة الدراسية؛ وقد نأت عن الجدل ونبذت تعدد الآراء؛ وجاءت لغتها سهلة بشواهد أدبية معيشة؛ وقد طُرحت فيها الشواهد التراثية الصعبة؛ كما اعتمدت على الاختصار على المهم من أبواب النحو واستعملت فيها الجداول والرسومات التوضيحية¹

وقد حاولت تلك المصنفات اختيار السّلس من المصطلحات النحوية كإطلاق العمدة على المرفوعات والفضلة على ما سواها، واستعمال المسند والمسند، إليه والعرض والترتيب للمادة النحوية واعتماد التمارين التطبيقية المرسخة للقواعد المدروسة².

ولعلّ جامع تلك المصنّفات هو محاولة تيسير تعليم النحو دون المساس بجوهره، وقد حاول أصحاب تلك المؤلفات تربية ذوق الطالب على العربية الفصحى، وذلك بتحفيزه على قراءة نصوص راقية، باللغة العربية، وحفظ بعض منها، وذلك ليتسنى له أن يتكلم مع زملائه بالفصحى، حتى يشعر أنّها هي لغته الأصلية، ولا بد أن تكون النصوص والمحفوظات منتقاة انتقاءً ذكياً مدروساً لتناسب مع سن الطالب واستعداداته.

إذن فأهم ما جاءت به تلك الكتب الدعوة إلى النحو الوظيفي التطبيقي العملي؛ وذلك لتحقيق القدرات اللغوية لدى المتعلم بحيث يتمكن من ممارسة اللغة في وظائفها العملية ممارسة صحيحة³؛ دون التطرّق إلى القضايا التخصصية التي يعالجها النحو العلمي.

2- في تيسير النحو العلمي:

من أبرز الكتب التي اهتمت بتيسير النحو العلمي، وذلك بالدعوة إلى إعادة النظر في أصوله ونظرياته وقواعده، نذكر ما يلي¹:

1 أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع القاهرة ، 243... .

2 عبد الكريم خليفة ، تيسير العربية 85.

3 ينظر داود عبده ، نحو تعلم اللغة العربية وظيفياً ، ص9.

(إحياء النحْو) لإبراهيم مصطفى وكان ذلك سنة 1937، وهو كتاب ينتقد النحْو العربي في أغلب مسائله، وبثَّ فيه صاحبه آراءه في تيسير النحْو.
(النحْو الجديد) لعبد المتعال الصعيدي ألفه سنة 1938 وقد وضع فيه تصنيفا جديدا للنحْو، ورد فيه على إبراهيم مصطفى.

(النحْو العربي نقد وتوجيه) و(النحْو العربي قواعد وتطبيق): وهما كتابان لمهدي المخزومي؛ حدّد فيهما أهم مشكلات النحْو العربي؛ وحاول معالجة نظرية العامل، كما حاول أن يربط النحْو بنظرية المعنى محتذيا بأستاذه إبراهيم مصطفى.

(تجديد النحْو) ، (تيسير النحْو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده) و(تيسيرات لغوية): وهذه كتب ثلاثة لشوقي ضيف، وقد امتزج فيها تيسير النحْو العلمي بالتعليمي، مقترحا فيها شوقي ضيف عدّة أسس هامة لتيسير النحْو، أشار إليها في مقدّمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء.

(نحوُ التيسير) ، (نحوُ القرآن) ، (نحوُ الفعل) و (نحوُ المعاني): هذه كتب عبد الستار الجوّاري، حوت جهودَه في ميدان التيسير، وقد تأثّر فيها بإبراهيم مصطفى، ومن أهم أسسه التي اقترحها؛ الاهتمام بالقرآن الكريم في تقعيد قواعد النحْو باعتباره أصح مصدر للعربية، كما دعا إلى تنقية النحْو من شوائب الفلسفة.

(النحو الوافي) و (اللغة بين القديم والحديث): وهما كتابا لعباس حسن، حاول من خلالهما تشخيص مشكلات النحْو مقترحا حلولاً لذلك.

(دراسات نقدية في النحْو العربي): وهو كتاب لعبد الرحمن أيوب، دعا فيه إلى تغيير منهج دراسة النحْو العربي، محاولا إقحام المناهج الغربية الحديثة في الدرس النحوي العربي.

(اللغة بين المعيارية والوصفية) (اللغة العربية معناها ومبناها): وصاحب الكتّابين علم من أعلام التيسير، وهو تمام حسان، وقد نهل من علماء الغرب مناهجهم، وتأثّر بالمنهج الوصفي، ودعا إلى الأخذ به في دراسة النحْو العربي.

1 ينظر: حسن منديل ، محاولات التيسير النحوي الحديثة ، ص 41 إلى 65.

(في النحو العربي نقد وبناء) لإبراهيم السامرائي، أبطل مسألة العلة والعامل، وأخذ بالمنهج الوصفي في دراسته للغة، واستفاد من دراسة تمام حسان في كتابه (الأصول). (النحو المنهجي) لأحمد برانق، ولم يكن سوى محاولة مكررة لكتاب إبراهيم مصطفى، وقد جعل فيه صاحبه الهدف الأساس تيسير النحو بتقديم نحو وظيفي للدارسين، وكذا عدم الخروج عن حدود المتقدمين¹، وقد قسّم الدراسة النحوية إلى قسمين؛ قسم موجه للمتخصصين وقسم موجه لغير المتخصصين².

(النحو الجديد) ليعقوب عبد النبي، ينقسم الكتاب إلى قسمين، واحد نظري والآخر تطبيقي، وأهم مبادئ الكتاب:

جمع الأبواب المتشابهة كالمرفوعات والمنصوبات تحت باب واحد بقواعد محكمة، وإلغاء الأبواب التي يظهر فساد تبويبها، وإلحاقها بغيرها، وإحكام قواعد الأبواب واختصارها، ومنع الشذوذ عنها³.

المطلب الثاني : دواعي التيسير النحوي

ينطلق دعاة تيسير النحو في مشروعهم من مجموعة مآخذ يرون أنّها السبب في تعقيد النحو العربي، وأنّ النهوض بالعربيّة لا يتمّ إلا بتجاوز تلك العقبات، ورغم اختلاف الرؤى والمنطلقات والمبادئ، وتباين الأهداف إلا أن دعاة التيسير في الظاهر يجتمعون على جملة من المآخذ نفصلها كما يلي:

1-تحكيم النظر المنطقي والفكر الفلسفي: يرى أكثر الباحثين¹ المحدثين ممن تناولوا

قضية تيسير النحو، أن تأثير المنطق اليوناني في النحو العربي أمر واقع، فانبعثت شكوى

1 عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص119.

2 أحمد برانق، النحو المنهجي، ص3-4.

3 عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص123.

المحدثين من غلوّ بعض النحاة في فلسفة النحو، ومنطقته، مستندين على دعوة ج ابن مضاء الجريئة؛ في انتقاده للاتجاه المنطقي السائد فعلى النحو العربي².

2- الاضطراب المنهجي في التصنيف: وقد أشار عدد من الباحثين المحدثين إلى سمة الغموض والتعقيد في كتاب سيبويه، وذلك لما لمسوه من غموض وتعقيد شديدين في بعض عناوين كتابه، وفي أسلوبه في عرض عدد من أبواب كتابه ومسائله³، حيث اشتكى البعض من مظاهر الاضطراب في كتاب سيبويه، فهو لم يسر على خطة واحدة واضحة فيقدم أبوابا من حقها التأخر ويؤخر أبوابا من حقها التقدم، ويضع فصولا في غير موضعها ويشتت مسائل الباب الواحد على مواضع شتى⁴.

وتجدر بنا الإشارة أن العديد من الدارسين المحدثين انطلقوا من فكرة تعقيد النحو، وغموض لغته لبناء مناهج جديدة تجسدت في أعمالهم ونماذجهم المقترحة من أجل تبسيط النحو العربي، وتيسيره⁵. ويمكن تلخيص مآخذ المحدثين على تصنيف القدامى للنحو في ما يلي:

- غموض العبارة وتعقيدها.

1 منهم: إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، شوقي ضيف (مدخل الرد على النحاة) ومهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) و أمين الخولي (مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب) وغيرهم.

2 ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 138.

3 ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 180.

4 عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص 23.

5 منهم شوقي ضيف الذي جعل إعادة التصنيف أحد أسس التجديد عنده.

- الخلط بين أبواب النحو وتداخلها.
- التّطويل والإطناب في التصانيف.
- الاستطراد بلا فائدة ولا منفعة.

3- الاضطراب المنهجي في التقعيد: وسبب ذلك -حسب دعاة التيسير- يرجع إلى استعانة النحاة بالمنطق والفلسفة، وإيغالهم في القياس¹، وكذا الاعتماد على النظرة المعيارية التي تعني محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطّردة، وفرضها على أهل اللغة، وبذلك بالغ النحويون في تطبيق أصول قواعدهم، حتى قادهم ذلك إلى تسويغ أحكامهم الشاذة مثل إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب؛ ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم «أَلَمْ نَشْرَحْ»². ومن المحدثين الذين هاجموا اضطراب التقعيد: تمام حسان، السيد رزق الطويل، حسن عون، حماسة عبد اللطيف، عباس حسن، محمد عيد، و أحمد مكّي الأنصاري وغيرهم، ويلخص منصور بن عبد العزيز الغفيلي مآخذ المحدثين على القدامى في قضية التقعيد في ما يلي³:

- فرض القواعد النحوية على الاستعمال اللغوي.
- جعل القواعد مقدمة على الاستعمال اللغوي، والمعايير على الواقع اللغوي.
- القول بتراكيب لم تسمع عن العرب.
- رفض بعض ما جاء عن العرب.
- لجوء النحاة إلى التأويل.

1 ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 135.

2 ينظر: حنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 03.

3 ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 217 وما يليها.

- كثرة الحكم بالشدوذ، والندرة، والقلة.
- المبالغة في اعتماد الضرورة الشعرية.

4- كثرة العلل الثواني والثالث أو العلة وعلة العلة¹: لقد نشأت العلل النحوية منذ نشأة النحو، فقد كان الخليل صاحب تعليل، ولما سئل عن العلل النحوية: «أأخذها عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه؟» فقال: «العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه...» فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها².

وقد ذكر الزجاجي للعلّة النحوية في كتاب (الإيضاح في علل النحو) ثلاثة أنواع؛ أولها: العلل التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، وثانيها العلل القياسية وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، وتسمى أيضا بعلّة العلة، وأما الثالثة

فهي العلل الجدلية النظرية؛ وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، وتسمى أيضا بعلّة علة العلة، مثال: في قولنا "ظهر الحق" نقول لماذا ارتفع "الحق"؟ الجواب: لأنه فاعل، فهذه علة أولى أي: تعليمية، فإن قيل: ولماذا ارتفع الفاعل؟ أجاب النحويون: للإسناد، فهذه علة ثانية أي: قياسية، فإن قيل: ولماذا صار ما أسند إليه الفعل مرفوعا؟ أجاب النحويون: لأن صاحب الحدث أقوى الأسماء والضمّة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى؛ فهذه علة ثالثة أي: جدلية³.

1 جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 03.

2 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

3 الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص 65.

وقد أنكر ابن مضاء -ثم من تبعه من الميسرين المحدثين¹- على النحاة اعتلالهم بالعلل الثواني والثالث، ودعوا إلى حذفها من النحو العربي لأن فيها تعقيدا للنحو ولا قيمة لها² وشدّد الباحثون المحدثون في انتقاد تعليل النحاة المتقدمين، وإغراقهم في ذكر العلل التي تستمد سلطاتها حسبما يرون من العلل الفلسفية؛ ولا تستند إلى واقع، ومن هؤلاء: شوقي ضيف في (مقدمة الرد على النحاة)، وعباس حسن في كتابه (رأي في بعض الأصول) وحسن عون في (تطور الدرس النحوي) وتمام حسان في (اللغة بين المعيارية والوصفية) وإبراهيم السامرائي في (رحلة في المعجم التاريخي)³.

5-المبالغة في نظرية العامل : إن النحاة ينسبون كل أثر إعرابي إلى عامل، ثم يختلفون فيه،ومن ذلك مسألة القول في عامل رفع الفعل المضارع؛ (فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتعريّه من العوامل الناصبة والجازمة. وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم) وتنازعهم على العامل في رفع المبتدأ، وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد أيهما أولى بالعمل، وسموا ذلك باب التنازع في العمل⁴.

وقد طالب دعاة التيسير بإلغاء نظرية العامل⁵ لأنها مرتبطة بالفلسفة، وهي كلّ المشكلة في النحو، وهدمها هو حلّ المشكلة.

1 ينظر: عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية، ص241- 242.

2 ينظر: ابن مضاء الرد على النحاة , ص 127.

3 منصور بن عبد العزيز الغفيلي ،مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 163-165.

4 ينظر: جنان التميمي ، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ، ص 03.

5 سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني من بحثنا.

6- كثرة التقديرات: وهذا ناتج من تعسف النحويين في نظرية العامل أو القياس، لأنهم جعلوا سبب كل حركة إعراب عاملاً لفظياً أو معنوياً، ولا يكون دائماً في الكلام عامل ظاهر ملفوظ. ومن الصعب على النحويين أن يجدوا لكل حركة إعرابية عاملاً لفظياً يأتي قبلها، أو تستقيم لهم القاعدة دائماً ليقيسوا عليها، ولهذا لجأوا إلى التقدير في اختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال¹؛ ومن ذلك تقدير النحاة في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة 06). فإن سئلوا: لماذا رُفِعَ «أحدٌ» قالوا: هو مرفوع بفعل محذوف تقديره «وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ»².

7- التعويل على العلامة الإعرابية في المعنى³: يشنّع بعض المحدثين من دعاة التيسير على النحاة جعلهم الحركات الإعرابية دوالاً على المعنى، وإعطائها الاهتمام الكبير، حتى بنوا نحوهم كله عليها، مهملين بذلك غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية، وقد رأى تمام حسان أن المعنى يحدده تضافر مجموعة من القرائن لا قرينة واحدة⁴.

8- التمارين غير العملية: من ذلك قول سيبويه: (وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهاوني؛ فإنما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه)⁵ ويهاجم شوقي ضيف مثل هذه التمارين موافقا في ذلك ابن مضاء، حيث يرى أن التمارين

1 ينظر: جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 03.

2 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 34.

3 جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 04.

4 ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 192.

5 سيبويه، الكتاب، 2/ ص 364.

غير العملية لا تفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته¹، بل هي متعبة للذهن ومشغلة عما هو أولى مما يفيد في النطق.

9- اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة²: كالاختلاف في تقديم الفاعل على الفعل، والاختلاف في الفصل بين المتضايين، والاختلاف في " نعم و بئس " اسمان هما أم فعلاان؟...الخ³.

10- اضطراب المصطلح: أدى الاضطراب في المصطلح، إلى عدم الوضوح. فتجد المصطلحات قد اختلفت بين النحويين إلا أنها تتقارب في الدلالة اللغوية، لكن الخصومة بين البصريين والكوفيين في رفضهم لمصطلحات بعضهم جعلت الأمر أكثر سوءاً. مثلاً نجد عند الكوفيين مصطلحات: (الترجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود) كلها لما يسمى عند البصريين: (البدل)، وسيبويه يسمي (عطف البيان) بدلاً. ويُطلق الفراء (التفسير) على ما عُرف عند البصريين بمصطلح (المفعول لأجله) ويطلقه أيضاً على (التمييز)⁴.

وقد وقف الباحثون المحدثون أمام هذه المصطلحات ناقدين، ومراجعين لها، شكلاً ومضموناً، فسجلوا سلبيات جمّة في هذا الشأن أهمها:

أ تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد: كإطلاق سيبويه مصطلح (المجاوز، والمتعدي) على الفعل غير اللازم و (العطف، والشركة، والإشراك)، وهي مصطلحات مترادفة استخدمها سيبويه، للدلالة على العطف بالحروف أي: عطف النسق كما استخدم مصطلحات (الحلف، واليمين، والقسم) في مواضع متعددة من الكتاب، فهو يكرر مصطلح

1 علاء إسماعيل الحمزاوي ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي ص11.

2 ينظر: جنان التميمي ، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ، ص 04.

3 يرجع إلى: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف.

4 ينظر: جنان التميمي ، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ، ص 03.

القسم، ويراوح بينه، وبين اليمين، والحلف. أيضا استعمل مصطلحي الصفة، والنعت للدلالة على مفهوم واحد¹.

ب تعدد دلالات المصطلح الواحد: يرى عديد من الباحثين المحدثين أن النحاة القدماء ربما استخدموا المصطلح الواحد لعدة مفاهيم في آن، ومن ذلك مصطلح " مفرد " ففي باب العلم مثلا يدل هذا المصطلح على ما ليس بمركب وذلك في أكثر من باب نحوي، وفي باب الحال، والخبر، والصفة، والصلة؛ فهو يعني: ما ليس بجملة، ولا شبه جملة، وفي باب النداء، يقصد به: كون المنادى ليس مضافا، ولا شبيها بالمضاف، وفي تحديد أنواع الأسماء، وعلاماتها الإعرابية؛ فإنه يدل على ما ليس مثنى، أو جمعا².

ج التطويل في المصطلح النحوي: ومن نماذج تلك المصطلحات³: ومن أمثلة ذلك المصطلحات التالية:

-(باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول) وهذه العبارة المطوّلة تساوي مصطلح (البدل).

- (باب صار الفاعل فيه بمترلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه) وهذه عبارة مساوية لمصطلح (المشتقات العاملة عمل الفعل).

-(المفعول الذي لم يسم من فعل به) وهذه عبارة مساوية لمصطلح (نائب الفاعل).

د القصور في تعريفات المصطلحات النحوية أو إهمالها: ويبدو هذا القصور ظاهراً في جل كتب النحو، حيث يلاحظ أنها جاءت أحياناً خاطئة أو متناقضة أو تصادفها بعض الاستثناءات. ومن الحدود ما تعلق تعلقاً كبيراً بالجانب المنطقي الأرسطي، مما جعلها ترد في ثوب اصطلاحي معقد، وأحياناً تفتقر إلى الوضوح والدقة، والدليل على ذلك ما نجده مثلاً

1 منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 242.

2 نفسه، ص 247.

3 منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، ص 252.

في تعريف الاسم، حيث يذكر الأنباري أن النحويين ذكروا للاسم حدوداً كثيرة تزيد على السبعين¹.

المبحث الرابع:

[محاور التيسير النحوي في العصر الحديث]

إن الدعوة إلى تيسير النحو تبرز من خلال مجموعة من الخطوط والمحاور؛ حيث يشترك دعاة التيسير في بعض المحاور تارة، ويتباينون في ذلك تارة أخرى، بل قد يخالف بعضهم البعض في ما يراه كل طرف تيسيراً أو هدماً للنحو، ولسنا معيّنين هنا بذكر التفاصيل والجزئيات، بل سنقتصر على ذكر أبرز وأهم محاور التيسير، كما يلي:

1الاعتراض على حدّ النحو:

يأخذ إبراهيم مصطفى على النحاة تعريفهم للنحو، ويرى أنّهم ضيّقوا مفهوم النّحو وقصروه على الحركات التي هي الإعراب، وينطلق من تعريف للنحو أورده في كتابه عن الفاكهي ومفاده أنّ النّحو هو: (علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء)². فالنحو عند النحاة مقتصر على الحركات الإعرابية التي تلزم أواخر الكلمات، وهذا عند إبراهيم تضيق لدائرة بحث النحو، فهو أوسع من أن يحصر في الإعراب و البناء. ويقدم تعريفاً بديلاً للنحو فيقول: (هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها)³.

ويرى محمد عرفة أنّ تعريف إبراهيم مصطفى للنحو هو التعريف الشائع بين النحويين من بداية النحو إلى يومنا هذا، وليس النحو هو الإعراب كما زعم إبراهيم مصطفى⁴، ثمّ

1 ينظر: جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص40.

2 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص1.

3 نفسه، ص1.

4 محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص26.

أورد مجموعة من الأدلة، منها أنّ النحاة وعلى رأسهم سيبويه لم يجعلوا النحو مرادفا للإعراب، والدليل على ذلك حديثهم عن النفي والتوكيد والإثبات والتعريف والتنكير والاستفهام والقسم... الخ¹.

ثمّ يورد محمد عرفة - في معرض رده على إبراهيم مصطفى - تعريفا للنحو ذكره الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك، قال: (النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها)²، يقول محمد عرفة بعدما أورد هذا التعريف: (أهذا التعريف مقصور على أحوال أواخر الكلم من إعراب وبناء أم هو عام لكل قوانين تأليف الكلام المستنبطة من كلام العرب؟!)³، لا شك أنه تعريف شامل غير مقتصر على ربط النحو بأواخر الكلم، فهذا التعريف يقضي بأن النحو علم له مقاييس وضوابط بها يُتوصّل إلى معرفة كلام العرب وعلاقة أجزائه بعضها ببعض، فهذا لا ليس بأقل من قول إبراهيم مصطفى أن النحو هو قانون تأليف الكلام... الخ.

ومن الباحثين المحدثين الذين خالفوا النحاة في تعريفهم للنحو مهدي المخزومي؛ غير أنه لم يعرض تعريفا محددا للنحو بمفهومه الخاص لكنه قدم جوانب المنهج الذي يجب أن يتبعه الدارسون للنحو؛ فالنحو عنده عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل التطور فهو متطورا أبدا⁴، ولا يقبل المفهوم الشامل للنحو كما كان عند الخليل ولا كما عرفه ابن جني،

1 محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 27.

2 محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 28. وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 23/2.

3 محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 28.

4 ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 17 وما بعدها.

بل دعا إلى التفريق بين الموضوعات ليعرف النحويُّ حدود درسه النحوي، الذي يتوقف عند قضيتين: أولاهما الجملة من حيث تأليفها ونظامها وما يعرض لأجزائها أثناء تأليف الكلام من تقديم وتأخير، وثانيتهما ما يعرض للجملة من معان عامة تؤذيها أدوات التعبير كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته والاستفهام وأدواته وغيرها من المعاني العامة¹.

2 ربط النحو بالمعنى:

من الباحثين المحدثين الذين دعوا إلى ربط النحو بالمعنى الأستاذ إبراهيم مصطفى² الذي يرى أن للحركات الإعرابية دلالة على المعنى فكما أن الحركات البنائية تؤدي إلى اختلاف المعنى كذلك الحركات الإعرابية ولكنه يحدد لكل حركة معنى معيناً تدل عليه، فزعم أن النحاة العرب جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً في تصوير مفهوم، أو إلقاء ظل على صورته³.
فإبراهيم مصطفى يقرر أن أواخر الكلمات المعربة تختلف في اللغة العربية باختلاف المعنى، ولكنه ينكر على النحاة اهتمامهم بالصناعة اللفظية والشكل الإعرابي، فيتحول العامل من معنى مفهوم إلى لفظ محدود يقيد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية، فتضيع معاني الحركات الإعرابية، ويصير النحو شكلاً بلا معنى⁴. ويذهب المخزومي إلى ذات الرأي، حيث دعا إلى ربط النحو بالمعنى، فقد بنى تبويب موضوعاته على أساسه، لا على العامل أو الإعراب،

1 عمر لحرش، الدرس النحوي عند المخزومي بين التجديد والتقليد، (رسالة ماجستير) 2013، ص 92.

2 ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 37.

3 فضل الله النور علي، الإعراب وأثره في المعنى، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية (السودان)، ع 01، جوان 2012، ص 35.

4 ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 37.

لذلك أعاد تصنيف الأدوات باعتبار معانيها، فجمع مثلاً بين الأدوات "ما، أن، أن" وسمّاها أدوات الوصل، لأنّها تصل بين شيئين لا صلة بينهما¹.

وأما المعاني التي تحدّدها الحركات عند إبراهيم مصطفى فهي:

أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأما الفتحة فيرى أنّها لا تدل على معنى، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يلجأ إليها في غير الإسناد والإضافة وذلك لأن الفتحة خفيفة خاصة إذا كانت في وسط اللفظ².

ويرد محمد عرفة على اتّهام إبراهيم مصطفى للنحاة بأنهم أهملوا معاني النحو، مقرّاً أن جميع النحاة بلا استثناء يرون أن الحركات دوال على معان، فالضمة علم الفاعلية، والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة، ولم يذهب نحوي واحد إلى أن الإعراب حكم لفظي ليس فيه إشارة للمعنى³.

فالإعراب عند النحاة هدفه المعنى، ولولا المعنى ما اجتهدوا في قضاياها، يقول ابن هشام: (فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ... وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب)⁴.

وإنّ من الإنصاف العلمي أن نقرّر أن النحاة أوائلهم وأواخرهم نبّهوا على قضيّة ارتباط الإعراب بالمعاني المختلفة، ويتضح ذلك في كلام كثير منهم، إذ القول بأن حركات الإعراب دوال على المعاني هو قول أكثرهم، فالزجاجي يقول: (إن الأسماء لما كانت تعورها

1 ينظر: عمر لحرش ، الدرس النحوي عند المخزومي بين التجديد والتقليد ، (رسالة ماجستير) 2013 ص169.

2 ينظر : إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص (و-ز).

3 محمد عرفة ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، ص116.

4 ابن هشام: مغني اللبيب، 9/1.

المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني¹. ويرى ابن فارس أن الإعراب به تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على مراده²، وخلاصة القول أن النحاة لم يُسَبِّقوا إلى ربط النحو بالمعنى، إذ كان هذا الأخير مدار البحث عندهم وهدفه الأسمى.

ولعلّ أدلّ شيء على ذلك هو جهود للنحاة الكثيرة في تفسير القرآن والأحاديث ونصوص الشعر وشرحها. تلك الجهود التي بدت باكراً مع بداية التأليف النحوي المنظم في كتاب سيبويه؛ الذي بدوره لا نعدم فيه تحليلاً فنياً لمعاني بعض آيات القرآن الكريم، وهو الأمر الذي يؤكد أنه حمل البذرة الأولى للتفسير اللغوي المعنوي للقرآن ثمّ نما وتطور فيما بعد على أيدي أصحاب كتب إعراب القرآن ومعانيه³.

03 إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي: الإعراب التقديري هو: مَا يَمْنَعُ مِنَ التَّلَفُّظِ بِهِ مَانِعٌ مِنْ تَعَذُّرٍ، أَوْ اسْتِثْقَالٍ، أَوْ مُنَاسَبَةٍ أَوْ حِكَايَةٍ؛ تَقُولُ: (يَدْعُو الْفَتَى وَالْقَاضِي وَغُلَامِي)، وَأَمَّا الْإِعْرَابُ الْحَلِّيُّ فَهُوَ الْإِعْرَابُ بِاعْتِبَارِ الْحُلِّ وَنَجْدِهِ فِي الْمَبْنِيِّ وَفِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا حُلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ وَكَذَا الْمَصَادِرُ الْمُؤَوَّلَةُ⁴.

1 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 159.

2 ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، ص 310.

3 ينظر: إبراهيم رفيعة، النحو وكتب التفسير 1/ ص 101 إلى 106.

4 محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، ص 32.

وقد دعا كثير من أصحاب التيسير إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، بحجة أنهما يشكلان عبئاً على المتعلم، وأن معرفتهما لا تفيد في النطق ولا في المعنى شيئاً، ومن دعا إلى ذلك: إبراهيم مصطفى¹ وتمام حسان². وراسم الطحان³.

وكان شوقي ضيف ممن دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي تأثراً بابن مضاء القرطبي وذلك عند تحقيقه لكتابه الرد على النحاة⁴، ثم رأى أن يدمج التقديري في المحلي، قال: (وقد رأيت في الكتاب أن أعمم بين الإعرابين التقديري والمحلي مكتفياً في المفردات ببيان أن الكلمة محلها الرفع سواء كانت معربة أو مبنية⁵).

ومن الهيئات التي دعت إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي (المجمع اللغوي العربي بالقاهرة)⁶ إذ رأى أعضاؤه ألاّ يتعرض للإعراب التقديري في المفردات، والإعراب المحلي في الجمل، فاستغنوا عن الإعراب التقديري في مثل: (الفتى، والداعي، وكتابي)، فلا يذكر للناشئة أن الاسم المقصور مثل: (الفتى) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ولا يذكر الاسم المنقوص مثل: (الداعي)، تقدر فيه حركتا الرفع

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص49.

2 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185، وانظر كتابه: البيان في روائع القرآن، ص200.

3 راسم الطحان، حقيقة الإعرال والإعراب، ص179.

4 شوقي ضيف، مدخل الرد على النحاة، ص63، 64.

5 شوقي ضيف، تجديد النحو، ص24.

6 ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى 1982، ص224 و234.

والجر منع من ظهورهما الثقل، ولا يذكر أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل: (كتابي)، تقدر فيه الحركات الثلاث منع من ظهورها حركة المناسبة.

واستغنوا عن الإعراب المحلي في الأسماء المبنية، ففي نحو: (هذا كتابي)، لا يذكر للناشئة أن "هذا" مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وفي نحو: يا هذا، لا يذكر أن "هذا" منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب، غير أن الجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعاً، فيقال في إعراب "مَنْ" في مثل: جاء مَنْ سافر: "مَنْ" اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع، وفي نحو: جاء الفتى والقاضي، اسمان مسند إليهما محلها الرفع.

04 إعادة تنسيق أبواب النحو: هذا أحد الأسس التي دعا إليها شوقي ضيف

ضمن تصنيفه الجديد لأبواب النحو¹، حيث جعل الكتاب في ستة أقسام شملت العديد من المباحث، وخصص القسم الأول لنطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف²، وهو مقتبس من علم التجويد، وقد تضمن هذا القسم مباحث حول نطق الكلمة وأقسام الفعل وأزمنته مع إدراج جداول لتصريف الفعل الثلاثي، ثم ختم هذا الفصل بمبحث خاص بأنواع الحروف. وخصص القسم الثاني لأقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه³، وقد تضمن هذا القسم مباحث في أقسام الاسم وتصاريفه، ثم مبحث خاص بالمشتقات، ومبحث خصّصه للإعراب والبناء وألقابهما، ومبحث رابع للمضاف وغير المضاف، وآخر للتابع والمتبوع،

1 ينظر: شوقي ضيف، تحديد النحو، ص 11.

2 شوقي ضيف، تحديد النحو، ص 47.

3 ينظر: شوقي ضيف، تحديد النحو، ص 85.

لينهي هذا القسم بمبحثي التصغير والنسب. والقسم الثالث من مشروع شوقي ضيف التجديدي جعله خاصا بالمرفوعات¹، وقد تضمن هذا القسم الحديث عن المبتدأ والخبر وإنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس والفاعل ونائب الفاعل، لينتقل إلى القسم الرابع المخصَّص للمنصوبات؛ بداية بالمفاعيل الخمسة، ثم الاستثناء بأنواع أدواته، ثم التمييز والنداء، أمَّا القسم الخامس فخصَّصه ضيف لتكمالات؛ فتحدث عن صيغ الفعل، والعدد، والممنوع من الصرف، وعمل المشتقات، ليختتم هذا القسم بالحديث عن حروف الزيادة، وسادس الأقسام التي أحدثها ضيف وآخرها قسم الإضافات²؛ خصَّصه للذكر والحذف والتقديم والتأخير وأنواع الجمل.

05 ضبط الأبواب النحوية والتصرّف فيها: حذف شوقي ضيف من أبواب

النحو القديم ثمانية عشر بابا هي: (باب كان وأخواتها) - (باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس)؛ (باب كاد وأخواتها)؛ (باب ظن وأخواتها)؛ (باب أعلم وأخواتها)؛ (باب التنازع)؛ (باب الاشتغال)؛ (باب الصفة المشبهة)؛ (باب اسم التفضيل)؛ (باب التعجب)؛ (باب أفعال المدح والذم)؛ (باب كنايات العدد)؛ (باب الاختصاص)؛ (باب التحذير)؛ (باب الإغراء)؛ (الترخيم)؛ (الاستغاثة)؛ (الندبة). لكنّ حذف تلك الأبواب لا يعني استغناءه تماما عنها، فأبواب (كان وكاد وظن وأعلم) انتقلت إلى باب المفعول به على اعتبار أنّها أفعال تامة، ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم³ كما تصرف في بعض الأبواب، وذلك بدمج بعضها في بعض آخر.

1 ينظر : المرجع نفسه ،ص 135.

2 ينظر : شوقي ضيف، تجديد النحو ،ص 233.

3 علاء إسماعيل الحمزاوي ، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي ،2003 ص 43 وما بعدها.

07 إلغاء التمارين غير العملية: يرى شوقي ضيف رأي ابن مضاء في إلغاء

التمارين غير العملية لأن فيها فسادا واضطرابا كثيرا، يقول : (من الواجب أن نلغي العلل والأقيسة من النحو حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه، فكذلك يجب أن نلغي منه كل المسائل التي لا تفسر صيغا نطق بها العرب، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية)¹.

و النحاة في نظر ضيف أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير عملية، لذا لسنا ملزمين بما جاءوا به، كما لسنا في حاجة إلى ما أتى به النحاة من تمارين لا تفسر صيغا عربية، وإن هذا ليحيل النحو ألغازا².

08 إلغاء نظرية العامل: قد لا نبالغ إذ قلنا أن مشروع المحدثين في تيسير النحو

بني أساسا على (العامل) إذ رأى أغلب الباحثين المرتبطة أعمالهم بالتجديد والتيسير أن مشكلة النحو في تلك النظرية التي اخترعها النحاة، فهاجموا العامل وإن اختلفت شدة الهجمات باختلاف أصحابها ورؤاهم وأهدافهم ، وطالبوا بإلغائه ، وشنعوا على النحاة الذين اعتمدوه أصلا في النحو العربيّ ، وربما صار من الواجب على كلّ من أراد التيسير أن يمر بطريق الدعوة إلى هدم العامل، وليس يعنيه أكان صاحب بديل أم أنها دعوة وفقط.

ومن الذين تعرضوا للعامل وربطوه بالتجديد والتيسير: إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، وشوقي ضيف في مدخل الرد على النحاة، ومهدي المخزومي في كتابيه النحو

1 ينظر: شوقي ضيف، مدخل الرد على النحاة ص 43.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 44.

العربي نقد وتوجيه والنحو العربي قواعد وتطبيق، وتمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها وإبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة.

ويرى أغلب المحدثين أن جذور (العامل النحوي) تعود إلى فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطيّ، فهي فكرة دخيلة أفسدت النحو وسيطرت على عقول النحاة، ولعلّ منشأ هذا الهجوم يعود إلى ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة.

ولنترك الحديث عن قضية العامل والتفصيل فيها إلى الفصل الثاني، حتى يتسنى لنا التعرض لها بشيء من المعالجة العلمية جمعاً لأهم الآراء، مع الوصف والتحليل، محاولين الترجيح بينها، بما نراه الأرجح، من حيث قوة الدليل، لا من حيث التعصب لحقبة تاريخية أو طائفة معينة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية في نظرية العامل

المبحث الأول: [نظرية العامل في التراث النحوي]

المبحث الثاني: [نظرية العامل في ميزان الميسرين]

المبحث الثالث: [مآخذ المحدثين على العامل]

المبحث الأول:

[نظرية العامل في التراث النحوي]

المطلب الأول : تعريف العامل

1- لغة:

جاء في معجم العين : (عمل عملا فهو عامل ، واعتمل عمل لنفسه ... وعامل الرّمح دون الثّعلب ... وفلان يُعْمِلُ رأيه ورمحه وكلامه ونحوه، عَمِلَ به)¹.

وفي الصّحاح : (عَمِلَ عملا، وأعمله غيره.... أي طلب إليه العمل، وعاملُ الرّمح ما يلي السّنان وهو دون الثّعلب ... والتّعميل تولية العمل)².

وفي مقاييس اللّغة : (العين والميم واللّام أصل واحد صحيح ، وهو عامّ في كلّ فعل يُفعل)³.

وأما في لسان العرب : (... والعاملُ: هو الذي يتولّى أمور الرّجل في ماله ومِلْكِهِ وعَمَلِهِ، ومنه قيل للذي يَسْتَخْرِج الزكاة: عامل. والعَمَلُ المِهْنَةُ والفِعْلُ ...)⁴.

1 الخليل ، العين، تح/ إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة و الإعلام بالجمهورية العراقية، 1985، ج02، ص 154-159.

2 الجوهرى ، الصّحاح ، تح/ أحمد عطار، دار العلم للملايين.(باب اللام) ص 1775 .

3 ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ج 04 ص 145.

4 ابن منظور ، لسان العرب ، مج 04 ، باب العين ، ص 3107.

وجاء في القاموس المحيط : (العمل: المهنة والفعل ... وأعمل رأيه وآلته واستعمله عمل به...وعامل الرّمح صدره)¹

ومعنى العمل في تاج العروس: (المهنة وأيضا الفعل ، والعمل حركة البدن و قد يكون حركة النفس فهو إحداث أمر قولا كان أو فعلا ... والتّحقيق أنه - أي العمل - لا يدخل في القول والفعل إلا مجازا)².

وفي معجم متن اللغة: (عمله عملا ، فعله أو فعله بمشقة)³.

لم تختلف المعاجم العربيّة في تحديد مفهوم مادّة (ع م ل)، فالعمل في اللّغة كالفعل، لكنّه أخصّ منه، وأغلب العمل يصدر بالإرادة والقصد، ويُطلّب فيه القوّة والسّعي لتحقيق شيء ما، والعمل لا يقال إلّا في ما كان عن فكر ورويّة، ولهذا قرّن بالعلم حتّى قال بعض الأدباء: قُلبَ لفظ العمل عن لفظ العلم⁴، وقد نسب الله تعالى العمل للإنسان والجان دون غيرهما، وذلك لتوفّر القصدية فيهما، قال أبو هلال العسكري: (والفرق بين الفعل والعمل: أن العمل الأثر في الشّيء. يقال: فلان يعمل الطّين خزفا، ويعمل الخوص زنبیلا، والأديم سقاء. ولا يقال: يفعل ذلك؛ لأن فعل الشّيء إيجاده على ما ذكرنا ...)⁵. أي أنّ الفعل يكون بسببٍ أو بدونه. وإذا تأملنا كلمة العمل ومشتقاتها في القرآن الكريم، يتّضح أنّها

1 الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ج 04 - (فصل العين باب اللام) ص 21.

2 الزّبيدي ، تاج العروس ، تح مصطفى حجازي ، ج 30 (باب اللام) ، ص 56.

3 أحمد رضا ، معجم متن اللغة ، ج 04 / ص 209.

4 الكفّوري ، الكلّيات ، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري ، ص 616.

5 أبو هلال العسكري ، الفروق اللغويّة ، تح محمّد إبراهيم سليم ، ص 134.

أُسْنَدَتْ إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، لِتَوْفَّرِ الْإِرَادَةُ عِنْدَهُمَا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ (195 آل عمران). فَالْعَامِلُ هُنَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَدَعَا اللَّهَ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ¹. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ 61 يونس ، والمعنى : ولا تعملون أيها النَّاسُ²، فَأُسْنَدَ اللَّهُ الْعَمَلَ لِلنَّاسِ. وَقَدْ يُسْنَدُ الْعَمَلُ لِلشَّيْطَانِ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (90 المائدة)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ۚ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ﴾ (13 سبأ) أي: يَعْمَلُ الْجَنُّ لِسُلَيْمَانَ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ... وَغَيْرِهَا³. فَتَرَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَسَبَ الْعَمَلَ لِلْجِنِّ الَّذِينَ كَانَ يَسْتَعْمِلُهُمْ سَيِّدُنَا سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَلَيْسَ الْمَقَامُ مَقَامَ إِحْصَاءٍ، وَإِلَّا لَذَكَرْنَا كُلَّ الْآيَاتِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا لَفْظُ الْعَمَلِ أَوْ مُشْتَقَاتُهُ، وَالَّتِي تَنِيْفُ عَنِ الثَّلَاثِمِائَةِ، كُلِّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرَادَةِ وَالْقَصْدِ.

2- اصطلاحاً:

رَغْمَ أَهْمِيَّةِ الْعَامِلِ عِنْدَ النَّحَاةِ إِلَّا أَنَّنَا لَا نَجِدُ لَهُ تَعْرِيفًا وَاضِحًا، أَعْنِي عِنْدَ أَوَائِلِ النَّحَاةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا فِكْرَةَ الْعَامِلِ، وَلَعَلِّي أَعْرَضُ سَبَبَ ذَلِكَ لَاحِقًا، وَأَمَّا عَنْ تَعْرِيفَاتِ الْعَامِلِ الَّتِي اسْتَطَعْتُ تَقْيِيدَهَا مِنْ مَصَادِرِهَا، فَسَأَعْرِضُهَا مَرْتَبَةً حَسَبَ تَارِيخِ وَفَاةِ أَصْحَابِهَا، مُحَاوَلًا تَحْدِيدَ الْفَوَارِقِ بَيْنَهَا إِنْ وَجَدْتُ، مَقْرًا بِعَدَمِ جَمْعِي لِكُلِّ التَّعْرِيفَاتِ لاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ.

1 ينظر: الطَّبْرِي، تفسير القرآن الكريم، تح محمود شاكر و أحمد شاكر، ط02، ج07/ص486.

2 نفسه، ج15/ص114.

3 ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح سامي السَّلَامَة، ج06/ص500.

يقدم ابن بابشاذ (ت.ق. 05 هـ) تعريفا للعامل نقلا عن شيخ لم يسمه، قال ابن بابشاذ: (قال الشيخ رحمه الله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، على حسب اختلاف العوامل" ثم يعلّق ابن بابشاذ على تعريف الشيخ قائلا: (وإنما كان كذلك لأنّ العامل لما وُجد مؤثرا في المعمول عملا سميّ عاملا، كما أنّ الفاعل لما وُجد مؤثرا في المفعول أثرا سميّ فاعلا)¹، بمعنى أنّ العمل مثل الفعل، وقد أوضحنا سابقا أنّ العمل أخصّ، وابن بابشاذ يجعل تأثير اللفظ على اللفظ تماما كتأثير الفاعل على المفعول من الحيوان.

ويعرّف ابن الأثير (ت.ق. 07 هـ) العامل بقوله: (العامل ما أثر في غيره شيئا لم يكن لولا هو، من حركة، أو سكون أو حذف، ...) ² وهذا التعريف ليس ببعيد معناه عن معنى التعريف السابق، إذ يربط ابن الأثير ذلك الأثر الذي يتجلّى على المعمول بالعامل، فلولا وجوده — أعني العامل — ما وجدت الحركة بأنواعها، ولا السكون، ولا الحذف.

أمّا المَطْرَزي (ت.ق. 07 هـ) فيرسم حدّ العامل بقوله: (والعامل عندهم — يقصد النّحاة الأوائل — هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)³، حيث عرّف العامل استنادا إلى مراد النّحاة الذين سبقوه، فهو موجبُ الإعراب، وهو المتحكّم في أوجهه المتغيرة.

1 ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ص 344.

2 ابن الأثير، البديع في علم العربية، ج 01 / ص 430.

3 المَطْرَزي، المصباح في النّحو، ص 61.

والعامل عند ابن الحاجب (ت.ق 07 هـ) هو: (ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب)¹. أي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى المقتضي للإعراب، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة² ثم يأتي الرضي الاسترابادي (ت.ق 07 هـ) شارح الكافية، فيطور معنى العامل بشرحه لتعريف ابن الحاجب، فيقول: (يعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل)³. والأعراض هي المعاني النحوية المتغيرة (الفاعلية، المفعولية، الإضافة)، ولعله يقصد بتوسط العامل جعل العامل وساطة من المتكلم لتحديد تلك المعاني، نحو قولنا: (ضرب زيد غلام عمرو) ففاعلية (زيد) ومفعولية (عمرو) توسط لهما المتكلم بالفعل (ضرب) فأحدث فيهما ما أحدث من العرضين السابق ذكرهما، في حين توسط المتكلم في إحداث معنى الإضافة بإسناد (غلام) إلى (عمرو) فأعمل المتكلم (غلام) فأحدثت هذه اللفظة الأخيرة الجر في (عمرو)، أو لعله يقصد بتوسط العامل أن يعمل الفعل مثلاً في الفاعل والمفعول به بوساطة الفاعلية والمفعولية⁴.

و ينقل ابن منظور-صاحب لسان العرب-(ت.ق 08 هـ) في معجمه تعريفاً اصطلاحياً للعامل، فيقول: (والعامل في العربية: ما عمل عملاً ما، فرفع أو نصب أو جرّ، كالفاعل والتائب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل، وقد عمل

1 ابن الحاجب، الكافية، ص 11.

2 نفسه، ص 12.

3 الاسترابادي، شرح الكافية، ص 64.

4 ينظر: البركوي، إظهار الأسرار في النحو، ص 50..

الشيء في الشيء أحدث فيه نوعاً من الإعراب¹، وهنا قد بين ابن منظور أهم أنواع العامل اللفظي موضحاً عملها، دون أن يشير إلى العامل المعنوي.

وجاء في معجم التعريفات للجرجاني (ت.ق. 09هـ): (العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)²، وقد مرّ بنا هذا التعريف، فقد نقله المُنطَرِزي في المصباح.

وفي معجم القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت.ق. 9هـ) وعَمِلَ الشيء في الشيء أحدث نوعاً من الإعراب³ وقوله الشيء يعني به العامل اللفظي أو المعنوي المتحكم في إحداث الإعراب.

وعند الدماميني (ت.ق. 8هـ) المراد بالعامل: (ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلّق بالمعنى التركيبي)⁴، ذكر هذا في معرض شرحه لحدّ الإعراب عند ابن مالك، وهذا تعريف لطيف، أراه قيّد العامل بالمعنى، ويتّضح ذلك في شرحه وتمثيله، فقد بين أنّ التقاء الساكنين ليس بعامل، لأنّ تأثر آخر الكلمة تخلصاً من التقاء الساكنين، لا يصنع معنى، فانظر إلى الكسرة في (نون مَنْ) في التركيب الآتي: (من ابنك؟)⁵، فهذه ظاهرة صوتية عرفها العرب للتخلص من التقاء الساكنين، ولا علاقة لها بالمعنى.

1 ابن منظور ، لسان العرب ، ج 04 (باب العين) ، ص 3108.

2 الشّريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، ص 122.

3 الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج 04 (فصل العين باب اللام) ، ص 21.

4 الدّماميني ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ج 01 / ص 123.

5 نفسه ، ص 123.

وجاء العيني (ت.ق 9 هـ) ولم يزد على سابقه - أعني المُطَرِّزي والجرجاني - فقال: (والعامل في اصطلاح النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)¹.

والعامل عند خالد الأزهرى (ت.ق 10 هـ) -وهو شارحُ عوامل الجرجاني- (جمع عامل، والعامل في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أو ساكناً)²، يقصد بالسكون الجزم في المضارع، إذ المضارع تسلط عليه الجوازم المعروفة فيسكن آخره بها، نحو قولنا: (لم أفعل كذا) أمّا السكون في قولنا (فعلت) فهو بناء عارض لتوالي ثلاث حركات وهذا ثقیل على اللسان.

والفاكهى (ت.ق 10 هـ) يجعلُ العاملَ جالباً للإعراب، فهو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف³، ذكر هذا التعريف في (الحدود في النحو)⁴، وشرحه (في شرح الحدود في النحو)، فالعامل عنده مُحدثُ الإعراب، وقد ذكر أنواعه اللفظية الثلاثة، ولم يُشر إلى العامل المعنوي، ثم انبرى يشرحُ تعريفه؛ ففسّر (ما) بقوله: كل شيء، و (أثر): أي أحدث رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، أو جزماً، و (اسم، فعل، حرف): بيان

1 العيني، وسائل الفئة في شرح العوامل المئة (بحث)، تح محمد العامودي، الجامعة الإسلامية غزة، المجلد 05، ع02، 1997، ص22.

2 خالد الأزهرى، شرح العوامل المئة النحوية للجرجاني، ص73.

3 الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص173.

4 لم يقع بين أيدينا هذا الكتاب، فاستعنا بشرحه للمؤلف ذاته وهو الفاكهي.

لـ (ما)، أي هي العوامل، ثم ضرب مثلا، فقال نحو: "مرّ بكرٌ بـغلام زيدٍ ولم يضحك"¹ فحصرها في الألفاظ ولم يذكر العامل المعنوي كالابتداء والتعرية.

أمّا البركوي (ت.ق 10هـ) فيرى أنّ العامل ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والمراد بالواسطة: مقتضي الإعراب² ومقتضي الإعراب هو الأعراض المتغيرة من فاعلية ومفعولية وإضافة، فهذه معان متغيرة خفية، لا تظهر إلا بعلائم يجلبها العامل. وليس بعيدا هذا عن تعريف ابن الحاجب ولا عن شرح الرضي، فـ (مقتضي الإعراب) أو (الواسطة) محلّها الاسم دون الفعل، فهذا تعريف لا يشمل العامل المؤثر في الفعل كالجوازم والتواصب.

وفي تاج العروس للزبيدي (ت.ق 13هـ): العامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جرّ، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعاً من الإعراب³، وقد مرّ بنا نظيره في لسان العرب.

والعامل عند الأئعدي⁴ (ت.ق 14هـ) هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وقد يقال: العوامل في كلام العرب: علامات لتأثير المتكلم، لا

1 ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص 173.

2 البركوي، إظهار الأسرار في النحو، ص 50..

3 الزبيدي، تاج العروس، ج 30 (باب اللام)، ص 59.

4 عالم مغمور، لم أعثر له على ترجمة، وهو من علماء داغستان، كذا قال محقق كتابه "هداية الفحام". وإنما نسبته لوفيات ق 14هـ، لأنّه التقى شيخه البوني صاحب "كفاية المرام" وهذا الأخير (ت 1304هـ).

مؤثرات بنفسها¹، فالأنغدي يورد التعريف الذي راج من قبله في مصنفات النحو، ثم يحترز بنقل عبارة عن الكفوي صاحب الكلّيات، مفادها أنّ العملَ عند بعضهم للمتكلم، وليست العوامل إلّا علامات لتأثير المتكلم في إحداث الإعراب، إذ هي ليست بالمؤثر الحقيقي.

والعامل عند أحمد رضا (ت.ق 14هـ) هو : ما أحدث فيها نوعا من الإعراب²، وهذا تعريف تكاد تجتمع عليه كثير من المعاجم، واختصاص المعجم إبراز المعنى اللغوي، ولكنها أوردت هذا التعريف العام للعامل، وذلك لما تكتسبه هذه النظرية في نحو العربية من أهمية بالغة.

ويعرّف الغلايبي (ت.ق 14 هـ) العامل بقوله: (العامل ما يحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه)³، والأصل المعروف عند النحاة أن يتقدّم العامل على معموله، غير أنّ العامل القويّ كالفعل قد يؤثّر في الذي قبله، كتأثير الفعل في مفعوله المتقدّم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالرَّجَزَ فَاهْجِرْ﴾ (المدثر 05) .

وإذا حاولنا استقراء دلالات تلك التعريفات ثبت لدينا ما يلي:

- العامل موجبُ الإعراب ومُحدثه في التركيب.
- العامل يترك أثرا قد يكون ظاهرا وقد يكون مقدّرا.
- العامل جزء من التعليل.

1 الأنغدي ، هداية الفخام في شرح كفاية المرام ، ص90.

2 أحمد رضا ، معجم متن اللغة ، ج 04 / ص 209.

3 مصطفى الغلايبي ، جامع الدروس العربية ، ج 03 / ص 273.

- العامل يعرب عن المعنى.

- العامل لفظٌ يترك أثراً على لفظٍ آخر في تركيب الجملة العربية.

- العامل هو المتكلم.

- العامل آلة المتكلم.

وإذا أردنا الجمع بين المفاهيم التي تناولناها، قلنا أن العامل هو آلة المتكلم، التي يسلطها على الألفاظ، فتتأثر أواخرها، مؤذنة بمعنى جديد، تدلّ عليه العلامة التي تركتها الآلة المستعملة، فيفهم السامع مراد المتكلم.

أو: العامل آلة للمتكلم يحدث بها أثراً على الألفاظ وفق ما نطقت به العرب، رغبة في الإعراب عن معانٍ في ذهنه ليُعَيِّها السامع، فتقع بعامله علاماتٌ تبين مقصوده.

المطلب الثاني : مكانة العامل عند النحاة.

1- نشأة العامل

لا يختلف الدارسون في كونِ نظرية العامل متعلقة بالتعليل، لأنّ القول بالعامل يعدّ ضرباً من ضروب التعليل، وهذا ما جعل نشأة العامل ملازمة لنشأة العلة في الدرس التحوي¹ ومفهوم العامل نشأ في أول وضعه على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته على ما يروي الزبيدي في طبقاته، يقول: (فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا

1 حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص167، نقلاً عن (التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل). مجلة جامعة الأنبار للأدب واللغات " محمد عدلي وآخران " ، ع09 / 2013 ، ص4

له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووصفوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف¹.

وقد يمكن اعتبار ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) ، أقدم من انتهج القياس وارتاح إليه وأخذ بالأكثر والأغلب، فقد عدّه ابن سلام أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل. وقد نقل ذلك الزّبيدي في طبقاته قال: (قال ابن سلام: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل)². و جاء في نزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري: (إنه - يعني الحضرمي - أوّل من علّل النّحو³)، ويرجّح المخزومي أنّ العامل بدت بواذره عند الخليل (ت 175هـ) يقول: (الذي يتّبّع الخطوات التي خطاها الخليل في دراسة اللّغة يعرف أنّ نظريّة العامل اللّغوي كان الخليل قد التفت إليها، ولاح في كلامه منها خطوط لم تكن لنظريّة تامّة مبرهنا عليها، ولكنّها تحمل الخطوط الرئيسيّة التي تقوم النظريّة عليها)⁴، وقد شهد الزّبيدي (ت.ق 4هـ) لسبق الخليل فقال: (واستنبط من العروض ومن علل النّحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)⁵.

1 الزّبيدي ، طبقات النّحويّين واللّغويّين ، ص 11.

2 نفسه ، ص 31.

3 ابن الأنباري ، نزهة الألباء ، ص 27.

4 مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص 269.

5 الزّبيدي ، طبقات النّحويّين ، ص 47.

وقال ابن الأنباري : (وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه)¹.

وليس المهم هنا صاحب السبق في ابتداع العامل، ولكن المهم هو قيمة العامل لدى علماء النحو الأوائل. والمتأمل في فكر الخليل النحوي يكتشف تلك النظرة الشمولية العميقة لنظرية العامل، وذلك حينما بين أثرها في توجيه التراكيب النحوية وتفسيرها، وقد عدّ الخليل العامل أصلاً في بناء الجملة، كبرهان ذهني يفسر التغيرات الطارئة على البناء التركيبي.

رغم أن الخليل عدّ من أوائل النحويين الذين تحدّثوا عن العامل، إلا أنه لم يترك كتاباً في النحو، وإنما كان لعلمه حظّ من كتاب تلميذه سيويه. فمن يقرأ كتاب سيويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العامل ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور²؛ وقد نقل تلميذه اعتداده بنظرية العامل، ومكانتها في تأصيله لظاهرة التركيب، فهذا هو التلميذ البارّ بشيخه، ينسب العلم لأهله، فيقول: (... قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ (43 الرعد)، إنما هي كفى الله ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضع موضع نصب وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله³.

1 ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص45..

2 شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص38.

3 سيويه، الكتاب، 1/ ص92.

وقال: (زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب...) ¹، يقصد الحروف المشبهة بالفعل وهي (أن ولكن وليت ولعلّ وكأن).
وقال: (قال الخليل: (إنّ "ما" لا تعمل فيما بعدها) ².

هذه بعضُ النصوص التي عزاها سيبويه لشيخه الخليل والتي لا تترك مجالاً للشك في قضية أهمية العامل عند الخليل، حيث استعمل لفظ العمل صراحة، وأراد به العلاقة التي تربط بين أجزاء الجملة ومدى تأثير بعضها في الآخر.

وإذا تأملنا في مذهب سيبويه من خلاله كتابه، لاح جلياً أماننا مكانة العامل، فهو الذي تتلمذ على يدي الخليل، فلا غرو أن يكون قد أخذ عنه نظرية العامل، وتشهد بذلك نصوص يضيق عن إحصائها بحثنا هذا، ولا ضير من استعراض بعض منها للتنبؤ بقيمة تلك النظرية عند سيبويه، قال:

- (وإنما ذكرت لك ثمانية محار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل) ³، وهنا جعل العامل محدثاً للتأثير الذي يكون على آخر الكلمة.

- (باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول) ¹، وهذا تصريح سيبويه بعمل اسم الفاعل واسم المفعول عمل فعليهما.

1 نفسه ، 131/2.

2 سيبويه ، الكتاب ، 138/2.

3 سيبويه ، الكتاب ، 13/1.

- (فنعم تكون مرة عاملة في مضمير يفسره ما بعده... وتكون مرة عاملة في مظهر لا تجاوزه)². نرى أن مصطلح العمل صريح في كتاب سيويه، فهو مستند إلى نظرية العامل، يفسر بها ما كان يطرأ على كلام العرب من تغير وتأثر عند اختلاف التراكيب والمعاني.

ولم يخرج النحاة الذين جاؤوا من بعد سيويه عن سننه وسنن شيخه الخليل، فرسخوا نظرية العامل في مصنفاتهم، وحادي عيسهم في ذلك سيويه ومنارة دليلهم كتابه، وكأنهم أخذوا بنصيحة أبي عثمان المازني عندما قال: (من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيويه فليستحي).

2- مصنفات في نظرية العامل:

لقد تزايد الاهتمام بالعامل النحوي لدى النحاة الذين عقبوا سيويه، حتى أفردت للعامل النحوي مصنفات خاصة، منها ما وصلنا، ومنها ما ضاع؛ فلم يبق إلّا اسمه، وهذه أهم مصنفات العوامل:

- العوامل في النحو ، لأبي عليّ الفارسي³ ت377هـ.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجاني⁴ ت471هـ.

- العوامل في النحو، لعليّ المجاشعي القيرواني¹ ت479هـ.

1 نفسه ، 33/1.

2 سيويه ، الكتاب ، 177/2.

3 حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 120/2.

4 نفسه 120/2.

- عدّة الكامل في ضبط العوامل، لمحمد بن مكّي الأنصاري² ت 565هـ.

- العوامل، للبركلي³ ت 981هـ.

وهناك شروح لكتب العوامل، مثل:

- شرح العوامل في النحو للجرجاني، للشريف الجرجاني⁴ ت 816هـ ، وبدر الدين العيني⁵

ت 855هـ، وخالد الأزهري⁶ ت 905هـ.

1 حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 120/2.

2 السيوطي ، بغية الوعاة ، 248/1.

3 ينظر : البركوي ، إظهار الأسرار في النحو ، ص 19.

4 حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 120/2.

5 نفسه ، 120/2..

6 ينظر: مقدّمة شرح العوامل المنة للمحقّق ، ص 52.

المطلب الثالث: مقتضيات نظرية العامل .

1- أركان نظرية العامل :

تبنى نظرية العامل على ثلاثة أركان¹:

أ/ العامل:

العامل ما يحدثُ الرفعَ أو النصبَ أو الجزمَ أو الخفضَ في غيره، والعواملُ هي: الفعلُ وشبهه، والأدواتُ التي تنصبُ المضارع، والأدوات التي تجزئُه، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ وحروف الجرِّ، والمُضافُ، والمبتدأ.

ب/ المعمول فيه:

المعمولُ هو ما يتغيَّرُ آخرُه برفعٍ أو نصبٍ أو جزمٍ أو خفضٍ بتأثير العامل فيه، والمعمولاتُ هي الأسماءُ والفعلُ المضارعُ.

ج/ العمل:

العملُ (ويُسمَّى الإعرابَ أيضاً): هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزم.

نحو قولنا: جاء زيدٌ، فالعاملُ (جاء) لأنَّه تسبَّب في رفعِ الفاعلِ، والمعمول (زيدٌ) لأنَّه المحلُّ الذي تأثَّر بدخولِ العاملِ، وأمَّا العملُ فهو (الرفعُ في آخر زيد).

2 - تقسيمات العوامل وشروطها عند جمهور النحاة:

يقسِّم النحاة العوامل إلى عدَّة تقسيمات باعتبارات مختلفة، فالعامل عندهم باعتبار أنواع الكلم في العربية على ثلاثة أقسام : أفعال وأسماء وحروف، أمَّا الأفعال فجعلوها

1 ينظر مثلاً: الجرجاني ، العوامل المئة ، ص 23، و الغلاييني ، جامع الدُّروس العربيَّة ، ج 03 / ص 273-274-

الأصل في العمل وهي الأفعال التامة والتاقصة والجامدة و أفعال القلوب، وأمّا الأسماء فيعمل منها ما كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة وأفعال التفضيل وهذه كلّها من المشتقات، وقد يكون الاسم العامل جامداً كالمصدر وأسماء الأفعال التي ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً وكصاحب الحال والمميز، والمبتدأ عند بعضهم أيضاً عامل في الخبر، ومن الأسماء العاملة أيضاً الإضافة عند بعض النحاة، وكذا أسماء الشرط التي تجزم فعلين، وأمّا الحروف العاملة فهي حروف الجر، والحروف المشبّهات بليس، وأن المصدرية وأحواتها النَّاصِبَةُ للفعل المضارع وحروف الجزم¹

كما قسّموا العوامل إلى قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية (وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العامل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه. كـ _____ "مررت بزيد و "ليت عمراً قائماً"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ.. بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ...)².

وقد أحكم النحاة وضع أصول العامل وقواعده ، فقالوا أن العامل لا بد من وجوده فإن لم يكن موجوداً وجب تقديره، كما نصّوا على ألا يجتمع عاملان على معمول واحد، وهذه القاعدة هي الأساس في التنازع، ومنها أيضاً أنّه إذا وُجد معمولان وعامل واحد قُدِّر لأحد المعمولين عامل مضمّر، وهذه القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال، ومنها أن الفعل كلّما كان أمكن في الفعلية كان أوفر من العمل حظّاً، ويحمل الاسم في العمل على الفعل إذا تحقّق له شبه يقربّه من،ه ويؤهّله لحكمه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وكذلك لا بدّ أن يتحقّق للحرف شبه بالفعل حتّى يعمل كالحروف الناسخة، أو أن يكون العمل

1 سليمان ياقوت ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها على القرآن الكريم ، ص 61-62.

2 ابن جني ، الخصائص ، 1/ص 109

أصلاً في الحرف غير محمول على الفعل كحروف الجر، ومن هذه القواعد أيضاً أنّ العامل مرتبته التقدّم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدّماً ومتأخراً، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدّماً وألاً يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي¹.

المطلب الرابع: تفصيل الجرجاني في تقسيم العوامل.

العامل عند النّحاة قسمان: لفظي ومعنوي²، وزاد الجرجاني القياسيّ والسّماعي³. ويفصّل الجرجاني في تقسيم العوامل كالآتي:

- 1 العوامل المعنويّة: وهي العوامل غير المحقّقة، أي: العوامل المعترية، التي تدرك قلبياً، وليس للعين منها حظّ، نحو: رافع المبتدأ⁴ وهو (الابتداء) الذي لا يظهر في التّركيب، ورافع المضارع وهو (التّعريّة)⁵ أي: التّجرّد من النّواصب والجوازم، أو (موقعه موقع الاسم)⁶.
 - 2 العوامل اللفظيّة: وهي المحقّقة في التّركيب، والتي تدرك بالعين، وتفهم بالجنان، كالأفعال والحروف، والأسماء العاملة، نحو قولنا: هذا زيد الضّاربُ عمراً بالسّيف، فالعوامل اللفظيّة في مثالنا هذا هي: (هذا) وعمل في (زيد)، و (زيد) عمل في (الضّارب)، و(الضّارب) عمل في (عمراً)، و(الباء) عملت في (السّيف).
- وتنقسم العوامل اللفظيّة بدورها إلى قسمين: سماعيّة وقياسيّة¹.

1 إبراهيم مصطفى، إحياء التّحوي، ص 25.

2 ينظر مثلاً: البركوي، إظهار الأسرار، ص 52. وابن الأثير، البديع، ص 430.

3 الجرجاني، العوامل المئة، ص 75.

4 رافع المبتدأ عند البصريين هو الابتداء وعند الكوفيّين هو الخبر، راجع في هذه القضيّة، كتاب الإنصاف، ص 44.

5 هذا قول أكثر الكوفيّين، راجع، الإنصاف، ص 551.

6 هذا قول البصريّين، راجع المصدر نفسه.

2-1 العوامل السمعية: وهي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها، وهي:

أ / حروف الجرّ: [الباء، من، إلى، في، اللام، ربّ، على، عن، الكاف، منذ، مذ، حتّى، واو القسم، تاء القسم، باء القسم، حاشا، خلا، عدا].

ب / الحروف المشبهة بالفعل: وعملها نصب الاسم ورفع الخبر وهي: [إنّ، أنّ، لكنّ، كأنّ، ليت، لعلّ].

ج / (ما - لا) المشبّهتان ب _____ (ليس): وعملهما رفع الاسم ونصب الخبر.

د / حروف تنصب الاسم المفرد: [الواو، إلّا، يا، أيّا، هيا، أيّا، الهمزة].

هـ / حروف تنصب الفعل المضارع: وهي أربعة [أنّ، لن، إذن، كي].

و / حروف تجزم الفعل المضارع: وهي خمسة [إنّ، لم، لما، لام الأمر، لا الناهية].

ز / أسماء تجزم الأفعال: وهي تسعة [أيّ، منّ، ما، مهما، أين، أنّى، حيثما، إذما، متى].

ح / أسماء تنصب على التّمييز أسماء نكراتٍ: وهي أربعة أسماء: [عشرة إذا ركّبت مع أحد أو اثنين إلى تسعة، كم الاستفهامية، كم الخبرية، كآين، كذا].

ط / أسماء الأفعال: بعضها ينصب، وبعضها يرفع، فالنّاصبة: [رويد، بلّه، دونك، عليك، ها، حيّهّل] والرافعة هي: [سرعان، شتّان، هيهات].

ي/ الأفعال الناقصة: وهي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر عددها ثلاثة عشر □ كان ، صار ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، ظلّ ، بات ، ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما انفك ، ما دام ، ليس].

ك / أفعال المقاربة: ترفع اسما واحدا □ كاد ، عسى ، كرب ، أوشك].

ل / أفعال المدح والذم: □ نعم ، بئس ، حبّذا ، ساء].

م / أفعال الشك واليقين: وتسمّى أفعال القلوب وهي □ علم ، وجد ، رأى ، ظنّ ، حسب ، خال ، زعم].

2-2 العوامل القياسية: وهي التي سُمعت عن العرب ويُقاس عليها غيرها، كجرّ المضاف للمضاف إليه، نحو قولنا: غلام زيدٍ، يقاس عليه : ثوب بكرٍ¹... وهي سبعة عوامل : (الفعل على الإطلاق - اسم الفاعل - اسم المفعول - المصدر - المضاف - الصّفة المشبّهة - الاسم التّام).

1 ينظر : شرح الأزهري لعوامل الجرجاني ، ص 85.

المبحث الثاني:

[نظرية العامل في ميزان الميسرين]

المطلب الأول: - إبراهيم مصطفى: (1888-1962م)

دعا إبراهيم مصطفى إلى هدم نظرية العامل وعدم القول بها، لما فيها من اضطراب، وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ رأى أن الفلسفة هي منشأ تلك النظرية، والتعويل على الفلسفة في النحو مضيعة للمعاني، ونظرية العامل بذلك ما هي إلا مخرج مصطنع، يعتمد على النحاة تقريراً لقواعدهم، وتعليلاً لمذاهبهم؛ قال: «والنحاة في سبيلهم متأثرون كل التأثر بالفلسفة التي كانت شائعة بينهم، غالباً على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم. ورأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض الكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد؛ فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّوا هذه العوامل، ورسوموا قوانينها...»¹

فأول المآخذ التي سجّلها إبراهيم مصطفى ضدّ النحاة هو تميعهم للنحو وفتح تخومه أمام الفلسفة فامتزج بها، ممّا أسهم في ضياع مقصود النحو، وهو علم المعنى، إذ اقتصر النحاة على العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب، والتغيرات العارضة على كلّ جزء بسبب جزء آخر معه في نفس التركيب، فسمّوا المسبّب للأثر عاملاً، وسمّوا من وقع عليه التّغيير معمولاً، ومن هذا التّفكير الفلسفيّ انطلق النحاة ورسوموا قوانينهم، التي لم يرتضوا لها خلافاً،

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 31.

فحجبوا عن القارئ المعنى المراد بتلك التغيرات، وجعلوا مصبّ الاهتمام على الألفاظ وما يجب أن تكون عليه في داخل التركيب.

ثمّ يضيفُ مأخذاً ثانياً، وهو مسألة حقيقة التأثير، أهو للألفاظ أم للمتكلّم؟ ولا يبيدي رأيه بصراحة، لكنّه يشير إلى رفضه نسبة التأثير للألفاظ، فيقول: « فانظروا كيف تصوّروا "عوامل الإعراب" كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، قال الإمام الرضيّ (والنّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثرات الحقيقية)¹.

ثمّ عمد إلى نقد مذهب النّحاة في نظرية العامل، فجعله في أمورٍ هي:

أولاً- التقدير:

يقول إبراهيم مصطفى: « أن النّحاة بحثوا عن العامل في الجملة فلم يجدوه، ممّا جعلهم يضطّرون في سبيل تسوية مذهبهم وطرّد قواعدهم إلى "التقدير" وأكثروا منه يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا² فظاهر عند إبراهيم مصطفى أنّ "التقدير"، من سلبيات نظرية العامل، وذلك لما كان مبرراتهم في إثبات المؤثرات، فترى النّحاة يتعسّفون في التقدير، رغبة في تحقيق قواعدهم، فجرّهم ذلك إلى ما لا يحمد عقباه. و يسوق إبراهيم مصطفى مجموعة من الشّواهد سيطر عليها التقدير، ومنها³:

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص. 32.

2 نفسه ، ص 34 وما بعدها.

3 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص. 34-41.

أ-زيداً رأيته فيقدرون: رأيت زيداً رأيته، وهذا في باب الاشتغال، حيث اشتغل الفعل "رأى" بنصب الضمير المتصل به، العائد على "زيد"، ففسر النحاة نصب "زيد" بفعل محذوف مقدر¹.

ب- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة 06). يقدرون: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)². وهذا في باب الفاعل الذي حذف فعله وجوبا، قال ابن مالك:

ويرفعُ الفاعلُ فعلُ أضمرَا كمثلِ "زيدُ" في جوابِ "من قرأ؟"

قال المكودي في شرحه للألفية أن الحذف واجب في الآية السابقة، والتقدير (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)³.

ج- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الإسراء 100)، يقدرون (لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي)⁴.

قال الزمخشري: (لَوْ) حَقَّقَهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ دُونَ الْأَسْمَاءِ، فَلَا بَدَّ مِنْ فِعْلٍ بَعْدَهَا فِي (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) وَتَقْدِيرُهُ لَوْ (تَمْلِكُونَ تَمْلِكُونَ)، فَأُضْمِرَ (تَمْلِكُونَ) إِضْمَارًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَأَبْدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ (الْوَاوُ) ضَمِيرَ مُنْفَصِلٍ، وَهُوَ (أَنْتُمْ)، لَسَقُوطِ مَا

1 ينظر مثلاً: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص 192.

2 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 34.

3 المكودي، شرح الألفية، ج 01 / 269.

4 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 34.

يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ اللَّفْظِ، ف_____ (أنتم): فاعل الفعل المضمر، و(تملكون): تفسيره، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب¹.

د - قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فُصِّلَتْ 17) يَقْدَرُونَ (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)².

قال ابن هشام: وقرئ: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" بالنصب على حدّ: "زيداً ضربته"³.

والنَّصْبُ فِي الْآيَةِ قَرَأَ بِهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالنَّصْبُ بِالتَّوْنِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَقْدِيرُ النَّحَاةِ (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا هَدَيْنَاهُمْ) هُوَ فِي بَابِ الْإِشْتَغَالِ، فَقَدْ اشْتَغَلَ الْفِعْلُ (هَدَيْنَا) بِنَصْبِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِهِ، وَهُوَ (هُمْ)، فَلَمْ يَنْصَبِ الْاسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ (ثَمُودَ)، فَوَجِبَ التَّقْدِيرُ، لِيَنْتَصِبَ (ثَمُودَ) بِفِعْلِ مَضْمَرٍ وَجُوبًا يَفْسِّرُهُ الَّذِي بَعْدَهُ، وَمَوْقِعَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ الْمَقْدَّرِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ (أَمَّا) لَوْلَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَاءِ بِجُمْلَةٍ تَامَّةٍ⁴.

ثانياً- تضييع حكم النحو:

يرى إبراهيم مصطفى أنّ التّحاة بتوسّعهم في التّقدير أضاعوا حكم التّحوى، فشّتوه على أوجه شتى، فلم يحسموا فيه أمر الإعراب، ولم يفتنوا لمسألة ارتباط تلك الأوجه بمعان، ثمّ ساق قصّة الكسائي والأصمعي مع قصيدة أفنون التّغلي ومنها:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُقُوبَ بِهِ رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

1 الكشاف ، تفسير سورة الإسراء ، ص 609.

2 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 34.

3 ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج 02 / ص 169.

4 ينظر مثلاً: عدّة السالك بشرح أوضح المسالك ، ص 169.

فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : رِئْمَانُ بِالرَّفْعِ ، فَقَالَ لَهُ الْكِسَائِيُّ : اسْكُتْ ، مَا أَنْتَ وَذَا ؟ ، يَجُوزُ : رِئْمَانُ وَرِئْمَانِ ، وَرِئْمَانِ ، فَسَكَتَ الْأَصْمَعِيُّ¹ . وإِنَّمَا ساق إبراهيم مصطفى هذه القصة ليبين أن التقدير هو خروج من الحرج، ودفع للخصم، ودفاع عن الرأي، قال: "يقدرّون العامل رافعا فيرفعون ويقدرّونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنّه يتبع ذلك اختلاف في المعنى، ولا تبديل في المفهوم"².

وفي نظر إبراهيم مصطفى أنّ النّحاة قد أضاعوا معاني النّحو أثناء الانسياق نحو العامل وتقديراته، فالالتزام بفلسفة العامل ضيّع المعنى³، ومن ذلك اختيار النّحاة الرّفْع في "أخوك" في قولهم: "كيف أنت وأخوك؟" ويضعّفون النّصب، وذلك لعدم مخالفتهم أصول العامل، فيرون أنّ النّصب على المفعوليّة يحتاج لعامل هو الفعل، وعدم وجوده يرجّح الرّفْع على العطف⁴. يقول إبراهيم مصطفى منتقدا هذا الإغفال للمعنى من قبل النّحاة: "الحقيقة هي أن لكلّ من التركيبين (الإعرابين) معنى لا يغني عنه الآخر. تقول: كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنّما تسأل عن الصّلة ما بينهما ... فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص، لكنّ النّحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل"⁵.

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو ، ص 36-37.

2 نفسه.36.

3 إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو ، ص 37-38.

4 نفسه ، ص 37-38.

5 إبراهيم مصطفى ، إحياء النّحو، ص37.

ثالثا: كثرة الخلاف في العوامل:

يرى إبراهيم مصطفى أنّ من ضعف نظرية العامل هو اختلاف النّحاة في العوامل، كاختلافهم في ناصب المفعول به والمفعول معه والمفعول المطلق، ولو بنيت نظرية العامل على أصل صحيح لما وجد اختلاف بينهم¹.

رابعا: عدم الالتزام بأصول النظرية:

يقول إبراهيم مصطفى أنّ النّحاة رغم اشتراطهم أن يكون العامل متكلّما به أو مقدّرا في الكلام، إلّا أنّهم اضطرّوا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي... كعامل الابتداء عند البصريين وعامل الخلاف عند الكوفيّين، وهذه حجّة على النّحاة تنقض مذهبهم بقواعدهم².

خامسا: الإعراب ليس أثرا للعامل:

يقول: " فللإعراب الضّمّة والكسرة فقط، وليستا بقيّة من مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم، ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"³ فينفي إبراهيم مصطفى العمل الذي نسبته النّحاة للألفاظ، مستدلاّ بنحاة عاصروهم، كقطرب والزّجاج والزّجاجي.

1 نفسه ، ص 39-40.

2 إبراهيم مصطفى ، إحياء النّحو ، ص 41.

3 نفسه ، ص 50.

المطلب الثاني: - موقف إبراهيم أنيس (1906-1977م)

أ- الإعراب ليس أثرا لعامل إنما هو قصة:

يرى إبراهيم أنيس أنَّ ظاهرة الإعراب قصّةٌ مختلفة، من خيال النحاة، فقال: «ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حيكّت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل القرن الثاني الهجري على يدّ قوم من صناع الكلام نشأوا -معظم حياتهم- في البيئة العراقية، ثمّ لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامها إلّا على قوم سُمّوا فيما بعد النحاة»¹.

وهكذا يزدري إبراهيم أنيس الإعراب، الذي هو عند النحاة أثر يجلبه العامل، ونفْيُ الأثر يقتضي نفْيَ المؤثر، فهو بنفي وجود الإعراب ينفي وجود العامل.

ثمّ يعود فيجعله مقتصرًا على اللغة النموذجية و منعداً في لغة التّواصل ؛ يقول: «وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقيّة في متناول العرب جميعاً - كما يقول النحاة-، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ، ولهجات خطابهم»².

ب- علامات الإعراب لا علاقة لها بالمعنى:

نفى إبراهيم أنيس وجود علاقة بين الإعراب والدّلالة، فالحركات الإعرابية ليست دوالّ على معان، وهي لا تشير إلى الفاعلية والمفعولية ، بل ليست إلّا وسائل للوصل؛ فقال:

1 إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص.198.

2 إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 203.

«لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب - كما يزعم النحاة- بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»¹.

ويستبدل ظاهرة الإعراب المبتكرة في نظره بتفسير صوتي، فالحركات في أواخر الكلم ضرورة صوتية فحسب، والأصل في أواخر الكلم التّسكين، ودليله سيطرة ظاهرة الوقف عند العرب، إذ ما من كلمة إلا ويوقف عندها على السّكون، فلا تظهر الحركات إلّا بوصل الكلمة بالتي بعدها، يقول إبراهيم أنيس في هذا السّياق: «ويظهر -والله أعلم- أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً، فإذا توقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى "السكون"، كما يظهر أنّ الأصل في كلّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، ولا يُلجأ إلى تحريك الكلمات إلّا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل»².

وقد نقل عن المتقدّمين ما رآه حججاً تقدم فكرة الإعراب، يقول: «وقد قرّر بعض المتأخرين من ثقات العلماء أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصلّ؛ لذلك جاز سقوطها في الوقف، وجاز سقوطها في بعض

1 نفسه: ص 237.

2 إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 220.

المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية»¹؛ ونقل قول سيبويه: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى المتكلم به»².

كما نقل قول أبي علي الفارسي من كتابه الحجة في علل القراءات، يتحجج به في جواز حذف الحركات الإعرابية في بعض المواضع دون أن يرى في ذلك مساساً بالمعنى³. ثم يربط ذلك بالواقع، في رأي يراه داعماً لموقفه فيقول: إن قراءة خبر في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال سيدل ذلك على عدم وجود علاقة بين الإعراب والمعنى؛ لأنه سيفهم معناه تمام الفهم مهما تعمّدنا الخلط في الإعراب⁴.

المطلب الثالث: - موقف مهدي المخزومي (1936-1993م)

ينطلق مهدي المخزومي من المنهج الوصفي الذي يراه الأمثل في دراسة الظواهر اللغوية، حيث يعتبر أحد أهم اللغويين العرب المعاصرين الذين تجلّى المنهج الوصفي في دراستهم للنحو العربي ونقده⁵. غير أن المخزومي لم يهمل التراث النحوي، ويظهر ذلك من تأثره بالخليل من جهة ومن مدرسة الكوفة من جهة ثانية⁶.

والمنهج الوصفي يرفض قاعدة "قل ولا تقل" فترى المخزومي -بناء على ذلك- يهاجم قواعد النحاة المبنية على منهجهم الصّارم في التصويب والتخطئة، فيقول: "ليس من وظيفة

1 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 237.

2 سيبويه، الكتاب: 241/4-242.

3 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 237.

4 نفسه: ص 242.

5 عمر لخرش، الدرس النحوي عند المخزومي بين التجديد والتقليد (رسالة ماجستير)، ص 139.

6 ينظر: كتاباه (الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه و مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو).

النحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوباً، لأن دراسة النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال¹. ويرى أن منهج الخليل أمثل من غيره، لأنه أقرب للوصفية، أبعد ما يكون عن الفلسفة والمنطق، يقول: وكان الخليل بن أحمد إذا تناول مسألة.. نحا فيها نحواً مقبولا في نظر الدرس اللغوي ولم يفلسف المسألة أو يتكلف تعليلاً عقلياً، وإنما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم².

ويذهب المخزومي مذهب ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل والتقدير وإلغاء العلل الثواني والثالث، وذلك حينما يجعل تيسير النحو مرتكزا على أمرين، أحدهما- كما يقول- : (أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل)³. إذن - لا شك- في اعتقاد المخزومي أن نظرية العامل هي من مفرزات تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة، لذا يتوجب تنقية النحو من شوائبهما ، وأوّل ما يجب إسقاطه نظرية العامل، فإذا بطلت بطل ما نجم عنها، من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كلّ ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال⁴.

فمناط التجديد ومدار التيسير هو القضاء على العامل أوّلاً، هذا رأي المخزومي ، حيث صرّح بأنه حاول في كتابيه أن يجدّد موضوع الدرس النحوي ، وأن يعيد للنحو ما

1 مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 19.

2 نفسه ، ص 22.

3 مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ص 15.

4 مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 16.

فقدته بإبطال فكرة العامل، يقول : « فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه ، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل ... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال ، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام»¹.

فالنّحاة - في نظر المخزومي - أكثر ما كانوا يهتمون به هو التّغير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثانيا الجملة وكان هذا التّغير يلفت أذهانهم فأقبلوا عليه تعليلاً وتفسيراً في هدي الفكرة التي رأوها أساساً ينبني عليه الدرس النحوي، يعني فكرة العمل وفكرة العامل² ... فصار ذلك غاية لا وسيلة.

وإنّ الحركات لا ترتبط بالعامل، فالقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل ولا بزعم وجوده ، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية³.

وما يمكن أن نخلص إليه هو أنّ هدف المخزومي الأسمى إلغاء العامل، إلغاء نهائياً، ليلغى بعد ذلك كلّ ما ترتّب عنه من أبواب، يقول: " هذا الكتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مُبرّءاً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من

1 نفسه ، ص 16.

2 مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 65.

3 نفسه ، ص 66.

منهجه فقد أُلغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً، وأُلغي معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي¹

المطلب الرابع: - موقف شوقي ضيف (1910-2005م)

إنَّ نظرية العامل هي أهمُّ ركن دعا ابن مضاء إلى هدمه، فقد حمل عليها حملةً من يروم اجتثاثها؛ فهي في نظره لا تفيد الدرس النحوي، وقد صرَّح بذلك في كتابه، يقول: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنَّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب).. وهذا بيِّن الفساد"².

فالمُتأمل في كلام ابن مضاء، يستشفُّ من خلال بعض الألفاظ أن القول بالعامل ليس مرفوضاً فحسب، بل هو ثورة عنيفة³ ضدَّ النحاة ودعوتهم، فانظر مثلاً من قوله السَّابِق: (أحذفُ — أجمعوا على الخطأ — ادعائهم — عبارات توهم — هذا بيِّن الفساد).

وعلى هذه الأرضية التي تبنَّتها ابن مضاء، ثبتت قدما شوقي ضيف، ومنها انطلق مؤيداً رؤية ابن مضاء، فهو محقق كتابه المعروف (الرَّد على النحاة)، فلا غرو أن يكون سائراً على هديه، يقول معلقاً على قول ابن مضاء في العامل: (أليست فكرة العامل تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم

1 مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد و تطبيقات، ص15. نقلا عن مطير المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو (رسالة ماجستير)، ص 140.

1 انظر: الرد على النحاة، ص 76.

3 ينظر شوقي ضيف، مقدِّمة الطَّبعة الثَّانية لكتاب الرَّد على النحاة.

موجزا، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير¹.

وفي هذا الكلام يصرح شوقي ضيف بأن مخلفات العامل، من حذف وإضمار وتقدير، دالة على بطلان العامل، إذ أن الأثر دال على بطلان المؤثر، ودليل بطلان الإضمار والحذف هو عدم قصد العرب إياهما، لأن العرب لو قصدت كما لتكلمت بهما.

وفي مدخل الرد على النحاة، تحت عنوان "الانصراف عن نظرية العامل" يقول ضيف: (إن هذا هو الأصل الأول الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفا جديدا، ونحن في هذا التصنيف لن نعني بالعوامل، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة ..)².

فنظرية العامل التي قال بها النحاة، خلفت ركاما هائلا من التقديرات التي لا مسوغ لها، فهي لا تعدو أن تكون مجرد افتراضات من عقول النحاة، وليس من حق التحوي فرضها على غيره، بل من واجبه - كما يقول ضيف - أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا للعبارات لم ترد في اللغة³.

ويتابع ضيف في نقضه للعامل داعما لتصنيفه الجديد، فيستهجن كثرة القواعد التي مردّها لتلك النظرية، ويرى أنّها النحاة أطالوا الطريق للوصول إلى المبتغى، في حين يمكننا

1 ينظر: شوقي ضيف : مدخل الرد على النحاة ص 26.

2 انظر: شوقي ضيف، مدخل الرد على النحاة ، ص 48.

3 شوقي ضيف، مدخل الرد على النحاة ص 49.

الاختزال في الوصول إلى المراد، وهذا لم يصرّح به لفظاً، وإّما كانت إشارة ضمنية حينما ساق قصّة الطّبيب ماسويه¹ ومريضه.

ثمّ يصرّح ضيف بموقفه من العامل بقوله: (وإذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النّحاة إلى فروض وصور لفروض في نحوهم، فما أحرانا أن نتخلّص منها، وأن نرفع عن النّحو إصرها..)²؛ ويرى أنّ بديل نظرية العوامل في تصنيف أبواب النّحو هو فكرة المجانسة، أي ضمّ المتجانس من الكلمات حسب آخره ضمن باب واحد، دون النّظر لعوامله، بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة، فباب مثل (باب المضارع) تجمع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، ومثّل لذلك اعتبار المضارع المتصل بنون التوكيد منصوباً لا مبنياً على الفتح حتى ولو لم يسبق بناسب، كي نجانس بين حالة نصبه وحالة بنائه، أو نعتبره في الحالتين مبنياً حتى يتم التنسيق³.

ومن الأبواب التي يراها ضيف من مخلفات العامل، باب التعدي واللزوم يقول: (وفكرة التعدي واللزوم؛ يجب أن نسحبها من النّحو، لأنّها تدل على العمل وترتبط به)⁴ واقترح مصطلحاً آخر بديلاً عن التّعدي والّلزوم مثل (أفعال واقعة وغير واقعة) أو (أفعال مجاوزة وغير مجاوزة) أو (أفعال مؤثرة وغير مؤثرة)⁵.

1 ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

2 شوقي ضيف، مدخل الرد على النّحاة ، ص 49.

3 ينظر: شوقي ضيف، مدخل الرد على النّحاة ، ص 50.

4 ينظر: مدخل الرد على النّحاة ص 52.

5 نظر: المرجع نفسه، ص 52 .

المطلب الخامس: موقف تمام حسّان (1918-2011م)

إنّ موقف تمام حسّان من نظرية العامل لم يتوقّف عند خطّ الاعتراض عليها، والدّعوة إلى هدمها، بل تجاوز ذلك إلى اقتراح نظرية؛ اقتنع أنّها قادرة على أن تقوم مقام نظرية العامل؛ لتفسير العلاقات التركيبية وتحديد المعاني داخلها، وهي نظرية القرائن.

ويبدو أنّ تمام حسّان تعامل مع نظرية العامل انطلاقاً من التأثير بمبادئ المدرسة الوصفية، حيث أنّ الوصفيين يتبنّون مبدأ ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، فالمدرسة تستبعد العامل وما يتعلّق به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد¹.

ويرى حسّان أنّ "العامل النحوي، وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السّطحي، والخضوع لتقليد السّلف، والأخذ بأقوالهم على علائقها"²، كما يرى أنّ المنطق الأرسطي هو المسؤول عن وجود نظرية العامل، ولذا رفض التعليل، وذكر أنّ فهم القرائن المقالية يُغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال بها النحويون³.

ونظرية العامل عنده مجردة من المعنى، ولا علاقة لها به، فالقارئ يستطيع أن يعرب كلمات ليس لها معنى في المعجم، ويضرب لذلك مثالا هرائياً في إعراب البيت التّالي⁴:

1 خالد الحجيلان ، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين(رسالة ماجستير) ، ص239.

2 تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

3 خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، مج4/ ع 2 ، 2007، ص 301.

4 تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص183.

قاصّ التّجنيُّ شحالَه بتريسه الفاضي ولم يستفّ بطاسية البرنْ

وهذا بيتٌ من صنع تّمام حسان، وهو بيت استقام فيه وزن الشّعْر فهو من الكامل، بقافية مقيّدة، وحروفه من حروف العربيّة لا تخالفها، وصرف كلماته؛ وأصواته كذلك، وعلاقات الأبنية بعضها ببعض؛ إسنادا وتعليقا حاضرة في البيت، وبالتالي يستقيم إعرابه انطلاقا من قواعد النّحاة ونظرتهم للإعراب، فيكون:

قاصّ: فعل ماض مبني على الفتح.

التّجنيُّ: فاعله مرفوع...

شحالَ: مفعول منصوب بالفعل...

إلى أن يتمّ الإعراب كما يراه النّحاة¹.

وغرض تّمام من وراء هذا التّمثيل - أعني به البيت المصنوع - هو أن الإعراب وعلامته وعوامله لا يحدّدون المعنى، فقارئ البيت السّابق -رغم إمكانيّة إعرابه - لا يصل إلى فتح ما أغلق من معنى، ذلك لأن تلك الكلمات هُرائيّة، لا تحمل معنى معجميا يذكر، رغم أنّها حمّالة للمعنى الوظيفي داخل التّركيب. يقول تّمام حسان أنّه لو كان الإعراب مسؤولا عن المعنى لما أمكننا إعراب تلك الطّلاسم ومثيلها².

ومن هنا ينطلق تّمام حسان، ليبرّر قصور نظريّة العامل وسقوطها ليستبدلها بنظريّة تضافر القرائن. فهو يرى أن المعنى لا تحدّده العلامة الإعرابيّة وحدها، هذه العلامة التي عدّها

1 ينظر: تّمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 183-184.

2 ينظر: تّمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص184.

النّحاة أثرا للعامل الإعرابي، ليست عند تمام سوى قرينة لا بدّ لها أن تتضافر مع قرائن أخرى ليسهل على القارئ تحديد المعنى المراد من التركيب¹.

جاءت فكرة "تضافر القرائن" - كما أرادها حسان - لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساسا في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي. وهنا يتعدى مفهوم القرائن مجرد الاهتمام بالعامل - حسب رؤية حسان - ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى بما فيها القرائن المعنوية والقرائن اللفظية².
والقرائن التي يجب أن تتضافر عند تمام حسان هي³:

أ- القرائن المعنوية: وجعلها تمام خمس قرائن، وهي: (الإسناد - التخصيص - المخالفة - النسبة - التبعية).

ب- القرائن اللفظية: وجعلها تمام ثماني قرائن، وهي: (العلامة الإعرابية - الصيغة - الرّبط - الأداة - الرتبة - المطابقة - التّضام - النّغمة).

ويرى تمام حسان أنه لا يُشترط أن تتضافر جميع هذه القرائن للوصول إلى معنى التركيب، كما أنّه ينفي في الوقت ذاته الاكتفاء بقرينة واحدة لتحديد المعنى، مثلما قصر النّحاة الإعراب على العلامة الإعرابية وحدها.

ويوضّح تمام حسان كيفية التوصل إلى المعنى اعتمادا على تضافر القرائن، من خلال العبارة: الآتية:

"قام محمدٌ ليصلي" فيذكر أن: (محمد) فاعل، بالقرائن التالية⁴:

1 نفسه ، ص192.

2 خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، ص286.

3 تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، 195-205.

4 . فهد القحطاني، أثر القرينة الشرعية في توجيه المعنى النحوي عند ابن هشام (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى، 1427هـ، ص78.

- 1 قرينة الإسناد (قرينة معنوية) وذلك بإسناد القيام إلى محمد.
 - 2 قرينة البنية (قرينة لفظية) لأنه اسم، وليس فعلا ولا حرفا.
 - 3 قرينة التضام (قرينة لفظية) لأن كل فعل يستلزم فاعلا.
 - 4 قرينة الرتبة (قرينة لفظية) لأنه متأخر عن الفعل.
- فاحتجنا- في رأي تمام حسان - إلى أربع قرائن متضافرة؛ ليستقيم لنا التعرف على فاعلية "محمد".

المبحث الثالث

[مآخذ المُحدثين على لعامل]

إنّ الدّعوة لإلغاء العامل عند دعاة التّيسير تنبني على مجموعة من المبرّرات نفصلها كما يلي:

- العامل فكرة فلسفيّة بعيدة عن جوهر اللغة.
- العامل نظريّة مبنی لا نظريّة معنى.
- العامل موجد الإعراب والإعراب قصّة مختلفة.
- اختلاف النّحاة في العوامل.
- التّعسف في التّقدير.
- المتكلّم هو سبب حدوث الحركات الإعرائيّة، وليس العامل.
- العامل شغل النّحاة عن بقيّة القرائن.

المطلب الأوّل: العامل فكرة فلسفيّة بعيدة عن جوهر اللغة:

أمّا فكرة أنّ العامل وليد تأثر النّحو العربيّ بالفلسفة فهي محض افتراء، وهو قول المستشرقين ومن تبعهم، قول يفتقر إلى الدّليل. ويتّضح ذلك في تتبّع نشأة النحو التي جاءت مرتبطة بالدراسات القرآنية ارتباطاً وثيقاً، ففيها أنزل وبه حفظت واستمرت وتطوّرت وبينهما أثر وتأثير. ومن أجل القرآن الكريم قام النحو يصحح ويضبط ويقعد ويعلل ليفهم

نصاً وتسلم لغة ويستقيم لساناً؛ فلذلك كانت نشأة النحو العربي بأيدي أوائل القراء لا غيرهم¹.

وإنّ الادعاء بأن النحو العربي ما هو إلا صورة منقولة عن منطق أرسطو، يتسرّب من ثغرة أن اعتماد النحاة على التعليل والتأويل وهما من خصائص الفلسفة، ويفند الزجاجي ت337 هـ هذا الزعم قبل أن يولد، يقول في الكلام عن حد الاسم عند المنطقيين (... وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين ... وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأنّ عرضهم غير عرضنا ومغزاهم غير مغزانا...)². فقوله " عرضهم غير عرضنا ومغزاهم غير مغزانا " حدّ فاصل بين النحو العربي والفلسفة، ودليل على رفض النحاة خلط النحو بالمنطق.

وأما تاريخياً فلا مجال للشكّ في صفاء النحو العربيّ من تداخله بالفلسفة، يقول عبده الراجحي: (و الثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي كانت على يد حنين بن إسحاق (ت260هـ) وتلامذته حين نقلوا (الأورجانون) كلّ من اليونانية إلى السريانية ثمّ إلى العربية أو من اليونانية إلى العربية مباشرة³. وقد مرّ بنا أنّ نظرية العامل بدت بشكل واضح مع الخليل بن أحمد ت 170 هـ ثم نضجت مع تلميذه سيويه ت 180هـ، فكيف تنتقل من الفكر الأرسطي الذي ترجم إلى العربية متأخراً عن تلك النظرية بما يقارب القرن؟.

1 صالحة حاج يعقوب، صفاء النحو العربي من التأثيرات الأجنبية، ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع81، ص17.

2 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 48.

3 عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص64.

ويذهب خميس الملخ إلى أبعد من ذلك إذ يقول: ونحسب أن فكرة العمل والعامل جاءت النحو وافدة من أفكار مفكرى الإسلام في التوحيد لأن من طرق إثبات وجود الله سبحانه وتعالى ووحدانيته النظر إلى الكون المخلوق على أنه معمول لعامل واحد فقط¹.

المطلب الثاني: العامل نظرية مبنى لا نظرية معنى.

إن اتهم النحاة القدامى بالميل عن المعنى إلى المبنى مسألة لا بد التحفظ عليها، يقول عبد القادر مبارك: (أعتقد أننا نتحفظ على مثل هذا الزعم، لأن التخريجات السيويهية تتقضى آثار المعنى لا غير، وهو سر فلسفة التحليل عند سيويه، ومن يقف على أقسام الكلام في الكتاب يتبين له حقاً أمارات المنهج الوصفي التحليلي...)².

فالقول بأن العامل نظرية مبنى لا نظرية معنى هو اتهام تفنّده الدراسات التي حفلت بجهود سيويه في كتابه، إذ جعل المعنى أولى من الإعراب³، يقول الباحث عبد العزيز عبده: فالمعنى في مذهب سيويه هو وحي الشرط و القاعدة وهو الذي يحكم الإعراب ويهيمن عليه ولهذا يعرض على القارئ الأمثلة مما حسن وقبح وما صحّ ولم يصحّ، ويعلّل كلّاً بعلته، ويقرن كلّاً بمعناه فيبطل من التراكيب ما لم ينجى طبق المعنى المقصود⁴.

فكتاب سيويه زاهر بمعاني النحو غير مقتصر على الإعراب وتجد ذلك في تعويل الفقهاء عليه، يقول أبو عمر الجرمي (ت 225 هـ) - "أنا أفتي الناس منذ ثلاثين سنة من

1 خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، 83.

2 مبارك عبد القادر، نظرية المعنى في الدرس النحوي، ج1، ص27.

3 عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب ونظرية العامل، ج2، ص 307.

4 نفسه، ج2، ص308.

كتاب سيويه"، فأخبر "المبرد" بذلك، فقال: "أنا سمعته يقول هذا¹، ويؤكد الشاطبي أن كتاب سيويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيويه وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني².

ومن الإنصاف أن نقول بأنّ الدرس النحوي عند سيويه لم يكن قائماً على أساس شكلائي بحث إذ إنه لا يفصل فيه بين التركيب والمعنى. فليس النحو العربي إعراب مفردات فحسب أو فلسفة عوامل نحوية كما زعم البعض، بل نحن أمام نظرية نحوية متكاملة. ولا شكّ أنّ النحو العربي؛ أصولاً وفروعاً، مردّها إلى كتاب سيويه، وإنّ اتهام النحاة بإغفال المعنى تفنّده نصوص كتاب سيويه؛ الشاهدة على اهتمامه بالمعنى، حيث تحدّث إلى جانب العلامة الإعرابية عن بقيّة العناصر المشكّلة للمعنى كالمقام والدلالة المعجمية والبنية الصّرفية والسّياق، وتجنّده إلى جانب ذلك شارحاً ممثلاً للمعاني الأسلوبية³.

ومن شواهد اهتمام سيويه بالمعنى ما يلي:

حذف المبتدأ لدلالة المقام عليه، كقول العرب: (عبدُ الله ورّبي) إذا كان قادماً، والتّقدير (هذا عبدُ الله ورّبي)⁴، وحذف الفعل وفاعله، فالعرب تقول لمن نوى السّفر:

1 ينظر: مجالس ثعلب، ص191.

2 الشاطبي، الموافقات، ضبطه محمد عبد الله درّاز، 4/ص116.

3 محمود الجاسم، المعنى وبناء القواعد النحوية، مجلة جامعة دمشق، مج 25، ع 1 و2/ 2009، ص84.

4 سيويه، الكتاب، 2/130.

(مصاحبا معانا) والتقدير (اذهب مصاحبا معانا)¹ . كما راعى سيبويه الجانب الاجتماعي في تحليل الأسلوب² كقول المتكلم لضيفه: (ما تأتيني فتحدّثني)، فلمعنى في ذهن المتكلم إما يريد به نفي الحضور ثم نفي التحدّث لانتفاء الحضور، وإما نفي التحدّث رغم حصول الحضور³ .

ولو كان إعمال النَّحاة للألفاظ دالا على تقصيرهم في المعنى، لما تَبَّعُوا كلام العرب ومرادهم من استخدام اللفظة الواحدة في المعاني المختلفة، فيختلف معها الإعراب، وفي ذلك دليل على تماشي الإعراب مع المعنى، ف_____ "ما" -مثلا- تعرب حسب سياقها في التَّركيب، ولو كان نظر النَّحاة إلى اللَّفظ دون المعنى، لكان لها وجه واحد من الإعراب، فانظر إلى تغيّر معنى "ما" في الآيات الآتية وعدم تقيّد النَّحاة بإعرابها وإهمال المعنى:

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة 04). (ما) في هذه الآية موصولة. و في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (سبا 30). (ما) شرطية. أمّا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الأنفال 33) فتجد (ما) نافية. فلم يمنع الاهتمام بالإعراب من النظر إلى استعمالات الأدوات وتغيّر معانيها.

يقول عبد العزيز عبده: (وهذه خلاصة وجيزة لبعض القواعد التي ذكرها سيويوه في باب "أم" و"أو" تبين بما لا يدع مجالا للشك أنّ النّحاة لم يقتصرُوا على البحث في أواخر

1 نفسه ، 70/1.

2 محمود الجاسم ، المعنى وبناء القواعد النحوية، ص 84.

3 سيبويه ، الكتاب 30/3 ، وينظر: محمود الجاسم ، المعنى وبناء القواعد النحوية، ص 85.

الكلمات فقط بل كان بحثهم أوسع من نظرية الإعراب والبناء فهو يشمل كلّ قوانين العرب في كلامهم ... ومن ذلك التركيبان التاليان¹، تقول العرب:

1- أزيد جاءك أم عمرو ؟

2- أ جاءك زيد أم عمرو ؟

فالتركيبان بمعنى واحد ظاهرياً، غير أن التّمعّن؛ هدى سيويّه إلى التّفريق بين التركيبين، فالسّائل - التركيب الأوّل - يعتقد كينونة المحي مع عدم درايتّه بأيّ واحد جاء، فطلب تعيين الجائي، أمّا في التركيب الثاني فالسّؤال عن المحي في حدّ ذاته، أحصل أم لم يحصل ابتداء. يدلّك على ذلك جواب المسؤول، فإنّه يجب في التركيب الأوّل بأحد المسؤول عنهما فيقول: "عمرو" أو يقول: "زيد". أمّا في التركيب الثاني فيجب بقوله: "نعم" أو "لا"².

والحركات الإعرابية عند النحاة دوال على المعاني، لا كما زعم إبراهيم مصطفى أنّ الفتحة حركة خفيفة مستحبة لا تدل على شيء، يقول مبارك عبد القادر: (وإذا عقّبنا على اعتباره الفتحة حركة خفيفة مستحبة، فما تعليلها في قوله تعالى: □ إنّما يخشى الله من عباده العلماء □ فاطر 28، هل تقوم الفتحة هنا مقام السكون ليحسن السكوت عليها؟ إنّ الفتحة هنا لها دلالة قطعية على المفعولية، وهذا من أسرار البلاغيين في التقديم والتأخير)³. وفي هذا

1 عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب ونظرية العامل، 2/ص 301.

2 عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب ونظرية العامل، 2/ص 301..

3 مبارك عبد القادر، نظرية المعنى في الدرس النحوي، ج 01، ص 27.

دلالة على ارتباط الإعراب بالمعنى، وعدم إهمال النحاة لخاصية المعنى ودور الحركات في تحديده.

وتقول العرب: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن (بضم الباء وفتحها وتسكينها في "تشرب")

قال ابن هشام: وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الأول في النهي وكأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان (الباء واللام) فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مُقَدَّرٍ مِمَّا قبله نصبت الفعل بأن مضمرة وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني¹.

وفي التركيب السابق تظهر جلّية علاقة الإعراب بالمعنى، فجزم الفعل "تشرب" عطفاً على سابقه "تأكل" معناه نهي مطلق عن "أكل السمك وشرب اللبن"، أمّا نصب الفعل "تشرب" فالنهي لا يتجاوز حدّ الجمع بينهما، فيكون النهي مقتصرًا على ذلك، أمّا "أكل السمك" منفصلاً عن "شرب اللبن" فلا يطاله النهي. وفي حالة رفع الفعل "تشرب" فالمعنى استئناف الكلام، أي بعد "النهي عن أكل السمك" استئناف في إثبات فعل شرب اللبن.

ونرى من خلال هذا الشاهد تماشي المعنى مع أوجه الإعراب، ودلالة الحركات على المعاني المتصورة في ذهن المتكلم لتبلغ بذلك مقصوده إلى السامع

المطلب الثالث: العامل موجد الإعراب والإعراب قصّة مختلفة.

قال ابن فارس رحمه الله تعالى: (من العلوم الجليلة التي خُصِّت بها العربُ الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام،

1 ابن هشام، شرح شذور الذهب، 1/ ص 402.

ولولاه ما مُيزَ فاعل عن مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجُّب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد ... وزعم ناس يُتوقف عن قبول أخبارهم أن الذين يُسمّون الفلاسفة؛ قد كان لهم إعراب ومؤلفات نحو...¹ قال: (وهذا كلام لا يعرج على مثله ، وإنما تشبه القوم — أنفا — بأهل الإسلام فأخذوا من كتب علمائنا وغيروا بعض ألفاظها ، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء منكرة بتراجم بشعة لا يكاد لسان ذي دين ينطق بها ، وادّعوا مع ذلك أن للقوم شعرا ، وقد قرأناه فوجدناه قليل الماء ، نزرَ الحلاوة ، غير مستقيم الوزن² .

ومن كلام ابن فارس نطلق لنقول: إنَّ قصّة " قصّة الإعراب " هي القصّة المختلقة، التي أدرجها إبراهيم أنيس ضمن كتابه "من أسرار اللغة" ليشكّك في أصالة الإعراب، ولم يكن وحيدا في ذلك، بل لم يكن سبّاقا إلى هذا الزعم؛ فقد سبقه غير واحد من المستشرقين³، ويجتمع هؤلاء — بما فيهم إبراهيم أنيس — على زعم واحد؛ هو عدم أصالة الإعراب في العربية، سواء في شعرها الجاهلي أو في القرآن الكريم، وإنّ الدراسة العلميّة الموضوعيّة البريئة من الهوى والتدليس؛ تثبت عكس ما ذهب إليه هؤلاء، حيث أثبتت بعض الدّراسات نتائج مهمّة في هذا الجانب منها:

1 ابن فارس ، الصّاحي في فقه اللغة ، تعليق أحمد حسن ، ص43.

2 نفسه ، ص43.

3 منهم (كارل فوللرز) و (باول كاله) و (فتسشتاين).

أثبت المستشرق "يوهان فك" أن العربية احتفظت بسمة الإعراب التي فقدتها جميع اللغات جميع اللغات السامية¹.

ويذهب المستشرق "كارل بروكلمان" إلى الرأي ذاته فيقول: (وقد احتفظت العربية القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسة سالمة...) ².

كما أثبت كل من المستشرقين: "نولدكه"، "ليتمان" و "رايت" وجود الإعراب في اللغات السامية؛ والعربية إحدى اللغات السامية³.

وهناك دليلان على أصالة الإعراب في العربية، أحدهما تاريخي والثاني تطبيقي، فأما التاريخي فيتمثل في قول المستشرق يوهان فك : فأشعار عرب البادية من قبل العهد الإسلامي ومن بعده ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان ... أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي وهو القرآن قد حافظ أيضا على غاية التصرف الإعرابي⁴.

ويرد حسن جبل دعوى خلو القرآن من الإعراب، وأن النحاة ألحقوه به بعد نزوله، وقد أورد في هذا الشأن الرواية التي تناقلتها كتب تاريخ النحو وتراجم النحاة⁵ عن أسباب نشأة النحو وهي لحن أحد المقرئين في قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ

1 يوهان فك ، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، ترجمة. رمضان عبد التّوّاب ، ص15.

2 كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التّوّاب ، ص 100.

3 محمد حسن جبل ، دفاع عن القرآن الكريم (أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن واللغة العربية) ، ص 31.

4 يوهان فك ، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، ترجمة. رمضان عبد التّوّاب ، ص15.

5 الرواية في : مراتب التّحويين / أخبار التّحويين البصريين / الفهرست / نزهة الألباء / إنباه الرّواة وغيرها.

الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۖ وَرَسُولُهُ ۚ ﴿التوبة 03﴾ ، فلحن ذلك المقرئ في كلمة "رسوله" حين قرأها بكسر اللام، فاكتشف أحد الأعراب الفرق بين المعنيين في حالتي الضم والكسر¹. وأما من الناحية التطبيقية، فأدلة أصالة الإعراب ما ذكره الباحث عوض إبراهيم في بحث ردّ فيه على إبراهيم أنيس، وذلك من زاويتين:

الأولى: أصالة الإعراب في القرآن الكريم، حيث أورد إبراهيم عوض مجموعة من الآيات وناقش مسألة إعرابها، ومنها : قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ (البقرة 127)، وأسأل نفسك: ما موقع إسماعيل هنا؟ وقوله: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ (البقرة 132)، وقل لي: هل وصّى إبراهيم بنيه ووصى معهم يعقوب أيضاً، فعندنا موصّ واحد؟ أم هل وصّى إبراهيم بنيه، ووصى يعقوب بنيه هو أيضاً، فعندنا إذن موصّيان؟ وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ (آل عمران 192)، فما المقصود به؟ هل المقصود أنك أنت يا ربّي الذي تدخل الناس النار، فقد أخزيت فلانا؟ أم هل المقصود أنّ من تدخله النار يا ربّ هو المخزى؟ لا يفصل في الأمر هنا إلا ضبط آخر الفعل المضارع: ضمّاً أو سكوناً على الترتيب².

إنّ القول بخلوّ القرآن الكريم من الإعراب دعوة شنيعة، والأشنع منها الدعوة إلى إلغاء الإعراب من القرآن الكريم، إذ سترتب عليه تعذر قراءة القرآن، وتدبّر معانيه، كما أنّ الدّعوة إلى صناعة نحو خاص للقرآن هي حيلولة بيننا وبينه، فهذا الاقتراح الجديد بأن تكون

1 حسن جبل ، دفاع عن القرآن (أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن واللغة العربية) ، ص 51.

2 إبراهيم عوض ، دراسات في الأدب واللغة والدين ، ص 119.

لنا قواعدنا، وللقرآن قواعده التي ستكون معرفتها وفقاً على المختصين في الدين وطلاب الدراسات العليا، هو فصل بين المسلم ومنبع تشريعه¹.

ثمّ ينتقل الباحث عوض إبراهيم إلى إبراز أصالة الإعراب في الشعر الجاهلي فيقول: ومما يترتب على فكرة إبراهيم أنيس الشاذة؛ أن الشعر العربي لم يكن موزوناً قبل ذلك التاريخ، ثمّ لما اخترع النحو تصادف أن أثزن الشعر بعدما كان مكسوراً لا يعرف الإيقاع المنتظم...². ثمّ يضرب مثالا من معلّقة امرئ القيس وهي ساكنة أواخر كلماتها، يقول: (لنرى معا كيف يكون حالها من دون الإعراب، ثم كيف يكون حالها به. وما هي ذي الأبيات المذكورة ساكنة أواخر الكلمات عارية عن الإعراب)³ :

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعُ	فَأَلْهِمْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلُ
وَيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرْتُ	عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تُحَلِّلْ
وَبَيْضَةُ خِدرٍ لَا يُرَامُ حِبَاءُهَا	تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرُ مُعْجَلُ
تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسَ إِلَيْهَا وَمَعَشَرَ	عَلَيَّ حِرَاصُ لَوْ يُسَرِّوْنَ مَقْتَلِي
فَقَالَتْ: يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ	وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي
خَرَجْتَ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا	عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلُ مِرْطُ مُرَحِّلُ

1 نفوسة زكرياء، تاريخ الدعوة إلى العامة وآثارها في مصر، ص 203.

2 نفسه ، ص 121.

3 إبراهيم عوض ، دراسات في الأدب واللغة والدين ، ص121.

وبعد تجريد أبيات المعلقة الممثل بها، يتساءل الباحث "عوض" متعجباً: (بالله عليك أهذا شعر؟! بالله عليك أهذه موسيقى؟! إني لأشعر أننا جالسون على مصطبة في قرية من القرى نستمع إلى كلام سخيّف يظنه صاحبه العامي القدم شعراً، وما هو من الشعر في دقّ أو جلّ. ولا تنس أيضاً القافية التي اضطربت اضطراباً رهيباً؛ بسبب جرئنا على تسكين أواخر كلماتها طبقاً لنظرية أنيس، إذ وجدناها مرّة تنتهي بالسكون، وأخرى بمدّة الياء، وهو ما لا أدري كيف يحله لنا د. أنيس بنظريته المخرّبة. أمّا القصيدة على وضعها بعد الإعراب (المخترع في زعم د. أنيس فهي من الإبداع الفني في الذروة¹:

قال امرؤ القيس الكندي²:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ	فَأَلْهِيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ
وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْبِ تَعَذَّرْتُ	عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تُحَلِّلِ
وَبَيْضَةَ خِدْرِ لَا يُرَامُ خِبَاءُهَا	تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ
تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا	عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي
فَقَالَتْ: يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ	وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي
خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا	عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحِّلِ

ثمّ يعلّق الباحث بعد استعراض المثالين فيقول: فانظر، يا رعاك الله، إلى هذه المفارقة: كيف أن الشعر الجاهلي، بدون الإعراب، ليستغلق في كثير من الأحيان على قارئه

1 إبراهيم عوض ، دراسات في الأدب واللغة والدين ، ص122.

2 محمد علي الدرة ، فتح الكبير المتعال (إعراب المعلقات العشر الطوال) ، ص 9 و 10.

ومستمعيه بسبب ما فيه من تقديم وتأخير للكلمات عن مواضعها؛ أو الإتيان بجمل وعبارات اعتراضية، ممّا لا يزيل غموضه ولَبْسَه إلا الإعراب، الذي لم يكن موجودا في ذلك الحين طبقا لفكرة الأستاذ الدكتور المتهايلة¹.

فلو أخذنا أنفسنا بتسكين أواخر الكلمات لأدّى ذلك إلى تدمير تراثنا الشعري كله، ولما استقام لنا شعر بعد ذلك؛ وذلك لانْهيار الوزن الذي يعتمد على التفعيلة، وهي تعتمد على المتحرك والساكن.

وهكذا فإنّ الإعراب ليس حلية لفظية وزخرفا لفظيا؛ بل له دلالة معنوية لتمييز المعاني المختلفة²، وحَتَّى ولو وجدت بعض التراكيب التي يتسنى لقارئها أو سامعها فهمها دون إعراب، فهي من قبيل القلّة التي لا يقاسُ عليها، فضلا عن قيمة الإعراب الجمالية، التي تطرب لها الأسماع السليمة، وتنفر عما سواها.

كما أنّ القول بترك الإعراب، وتسكين أواخر الكلمات لا يُلغي الإعراب؛ لأنّ الإعراب في الفصحى ليس مقصوراً على أواخر الكلمات؛ لأنه داخل في بنيتها، وبتغيره تتغير معاني الكلمات، مع تماثل حروفها، فالحركة الداخلية تُفرّق بين اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي مثل: محترم ومحترم، وبين الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمجهول؛ مثل: كُتِبَ، كُتِبَ، وتفرّق بين المصدر والفعل؛ مثل: عِلِمَ، وعِلِمَ.

1 إبراهيم عوض ، دراسات في الأدب واللغة والدّين ، ص122.

2 محمد بن عبد الله الإمام ، المؤامرة الغربية على اللغة العربية ، ص 41.

المطلب الرابع: اختلاف النّحاة في العوامل وتعسفهم في تقديرها

إنّ اختلاف النّحاة القدامى في بعض جزئيات العامل ومسوّغاته أمر لا جدال فيه، ومسائله مبسّطة في كتب الخلاف التّراثية؛ ككتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ) و(ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لعبد اللّطيف الشّرجي الزّبيدي (ت 802 هـ)، كما تجد مسائل الخلاف في كتب معاصرة ككتاب (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف) لفتحي حمودة وكتاب (الخلاف بين النّحويين) للسّيد رزق الطّويل. ولقد ذكر صاحب الإنصاف اثنتي وعشرين مسألة حول اختلاف المدرستين في العامل¹ منها: الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الاسم بعد لولا وناصب المفعول به ... الخ.

غير أنّ ذلك الاختلاف ليس اختلافاً حول أصل العامل، أو بالأحرى نظرية العامل، وإنّما هو اختلاف يكمن في نسبة توظيفه ليس في قضية تقبّله وتبنيّه من عدمهما، واعتماده أو تطبيقه، ويرز حلمي خليل هذا الاختلاف ويبين طبيعته قائلاً: (والبصريّون أحرص على هذا الأصل وأمهر في تطبيقه فهم أصحابه وواضعوه، ومع ذلك فالكوفيّون يطبقونه أيضاً، ولكن بالنظر إلى المادة المسموعة، ومدى استجابتها له، ولذلك غيّرُوا وعدّلُوا في العمل النّحويّ ولكنّهم يسلّمون به ويستخدمونه...)².

والنّحاة جميعهم بصريّوهم وكوفيّوهم متّفقون على ضرورة العامل النّحوي³ وإنّما الاختلاف في الرّؤية لجزئياته وتفصيلاته، أمّا الأصل فلم يخرج عليه أحد من النّحاة. يقول

1 السّيد رزق الطّويل ، الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، ص 181.

2 حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص 41.

3 السّيد رزق الطّويل ، الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، ص 180.

محمد عرفة: (إنَّ ما نشاهده من خلاف بين النّحاة إنّما هو لتعيين الشّيء الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب؛ كما في المفعول به، فالقائل بأن العامل هو الفعل يرى أنّه هو الذي تقوم به المعنى المقتضي للإعراب، ومن يرى أنه الفاعل فكذلك، ومن يرى أنّهما معاً يرى أنه لولا ارتباطهما بالمفعول به على جهة وقوع الفعل عليه لما قام به معنى المفعولية المقتضي لنصبه¹.
فالاختلاف ليس جوهرياً في وجود العامل إنّما هو في العامل الموصل للمعنى.

وأما قول بعض النّاقمين على نظرية العامل؛ أنّ من سلبياهما التّقدير الذي أفسد النّحو، فهذا خلاف الواقع، فما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب، فلعلّ هذه القاعدة الفقهيّة تصلح مع فقه النّحو، فالتّقدير كما يراه علي النّجدي ناصف (هو وحي توحى به اللغة نفسها وضرورة لا غنى عنها للتعمّق فيها، وفقه أسرارها)². لأنّ التّقدير قائم على مبادئ سليمة³ وهو ضرورة لكثرة الإيجاز والحذف⁴ ويأخذ داود عبده بإقرار التّقدير حيث يرى أنّ الأخذ بواقع اللّغة يتطلّب التّقدير في كثير من الأحيان⁵ لأنّ غاية التّقدير المقبول تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللّغة⁶ فالتّقدير يوصلنا إلى البنية العميقة التي يتحدّد فيها المعنى؛ أمّا

1 محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص104.

2 علي النّجدي ناصف، من قضايا اللغة والنّحو، ص 112. نقلا عن: خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص129.

3 نفسه، ص 92. نقلا عن: خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص129.

4 علي النّجدي ناصف، من قضايا اللغة والنّحو ص 83. نقلا عن: خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص129.

5 داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص 23. نقلا عن: خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص129.

6 نفسه، ص 26 نقلا عن: خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، ص129.

الادعاء بأن معاني الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجي وحده فلا تؤيده الحقائق اللغوية¹.

إذن فالتقدير قد يكون ضرورة لفهم المعنى، وبدونه يُستشكَل فهم المعنى غموضاً أو التباساً، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (من الخفيف):

ثم قالوا: تحبها قلت: بهرا عدد النجم والحصى والتراب²

فلا مُشاحّة في قبول التقدير، إذ ظاهر التركيب لا يدلّ على وجود استفهام في البيت، غير أن السياق يدلّ على الاستفهام برغم عدم وجود الأداة، فالتقدير: (أتحبّها؟) دلّ عليه الجواب اللاحق الذي أردفه الشاعر.

وليس التقدير عند النحاة وسيلة لتبرير نظرية العامل، وإنّما كان لتحصيل المعنى؛ فالتقدير في قولهم: "إياك والأسد" ضروري للمعنى؛ لأن (إياك) ضمير يدلّ وضعاً على المخاطب المفرد المذكور، و(الأسد) يدلّ وضعاً على ذلك الحيوان المفترس، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية؛ إذ لا يفهم منهما المعنى التركيبي (وهو تحذيره من الأسد) إلاّ بتقدير لفظ "حذر" و"احذر" يرتبطان بهما ارتباطاً على جهة الوقوع عليهما، ولولا ذلك لما دلّ التركيب على معنى. فالمعنى -إذا- هو المقتضي للتقدير وليست نظرية العامل³.

1 خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع ، ص 130.

2 عمر بن أبي ربيعة ، ديوان بن أبي ربيعة ، ص 73.

3 محمد أحمد عرفة ، النحو والنحاة ، ص 93.

المطلب الخامس: المتكلم هو سبب حدوث الحركات الإعرابية،

إنَّ جُلَّ الدَّارسين الذين يردُّون على النَّحاة قولهم أنَّ الألفاظ تعملُ في بعضها فتحدثُ الإعرابَ بحركاته، منطلقهم في ذلك ابنُ مضاء القرطبي، فهو يرى أنَّ المتكلم هو العامل في الألفاظ، والمسألة فيها تهاافت ينبغي التنبيه عليه.

فابن مضاء يركز على قول ابن جنِّي: (وأمَّا في الحقيقة ومحصلُ الحديث فالحركات من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هي للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره)¹. وهذا القول لم يوظفَ توظيفاً موضوعياً، حيث بُنِيَ من نصٍّ أشمل، فتحوَّلت دلالاته وتُصَرِّفُ فيها، فمن غير المعقول أن يكون ابن جنِّي رافضاً لنظرية العامل، لأنَّه واحد من جهازة العلماء الذين ساروا وفق ما سار عليه سببويه في القول بالعامل، فإذا عُذْنَا إلى كامل النص الذي استدلَّ به ابن مضاء، وجدنا ابنَ جنِّي يقول: (وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ(مررتُ بزيدٍ، وليتَ عمراً قائمٌ)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلَّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقعَ الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول². فابن جنِّي لا يخالف النحويين في نظريته للعامل، يشهدُ على ذلك نصوصٌ جمةٌ أوردها، ينسب فيها العمل للعوامل منها، قوله مثلاً: (فلو كانت التاء في (ضربتكَ) هي العاملة في الكاف لفسد ذلك، من قِبَل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من التواصب مُشَبَّهٌ في ذلك بالفعل، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موعلاً في التنكير، والاسم المضمر متناه في التعريف)³.

1 ابن جنِّي ، الخصائص 109/1-110 .

2 ابن جنِّي ، الخصائص ، 1/ ص 109-110.

3 نفسه ، 103/1.

فترى ابن جنّي معتدّاً بالعامل، قائلاً به بصريح العبارة، ولو كان معترضاً على النّحة فيه لما ساق ما ساقه من كلامٍ يسير فيه على سنن الأول، وإذا أردنا الجمع بين النصّ المجتزأ الذي استدللّ به ابن مضاء ومؤيّدوه وبين النصّ الذي أوردناه بعده، أمكننا القول — والله أعلم — أنّ ابن جنّي كان بجسّ العالم الجهد يتوقّع أن لا يفهم البعض مراد النّحة من العامل؛ فانبرى يبيّن نظرة النّحة الصّحيحة وموقفهم منه.

إذ الظاهر من قول ابن جنّي هو بيان مقصود النّحة من العامل، فهو يستبعد أن يكون هؤلاء قد غفلوا عن دور المتكلّم في إحداث الإعراب، وقد سقنا نصوصاً تبين اهتمام سيبويه بالمتكلّم؛ ولكنّ التسليم بأنّ المتكلّم هو محدّث الحركات على الإطلاق، تعسّف مردود عقلاً، فلو صحّ ذلك لعمّت الفوضى في حيّز اللغة، ولصار الكلام طلاسماً ومعميّاتٍ لا يقوم به تواصل.

وإذا سلّمنا ابتداءً أنّ النّحة أصحاب علم، ولكلّ علم مصطلحاته التي يصطلح عليها مؤسّسوه، فلا مجال للمماحكة في نسبة العمل للألفاظ تجوّزا علمياً، فإذا ارتضى النّحة "مصطلح العامل" لتفسير العلاقات بين التراكيب؛ فلمّ الاعتراض؟ ما دام العامل عندهم آلة والمتكلم هو من يعملها، فهو عاملٌ بها، لكنّه لا يعمل إلا وفق ما تُلزمه به الآلة، فانظر إلى السّيف وما يعملُه من قطعٍ بيدٍ حامله، فلو نسبنا القطع لحامله لم نجانب الصواب، ولكن نسبة القطع إليه أدقُّ وأوجز، فهل لحامل السّيف أن يقطع بالعصا مثلاً يقطع بالسّيف؟ لا شكّ أنّ كلّ ذي عقل يجب ————— "لا" باختلاف الآلة ينتج عنه اختلاف العمل، رغم أنّ الفاعل الحقيقيّ بالسّيف وبالعصا واحد. والعرب تنسب العمل للسّيف كما تنسبه لحامله، كما تجمع بين هذا وذاك. وقد أشار الرّضي إلى أنّ العوامل هي آلات يستعملها المتكلم، قال: (اعلم أن محدّث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلم، وهو

مُحْدِثُ علاماتها لكن تُسَبِّ إحدَث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسُمِّي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقليل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنَّه به صار أحد جزأي الكلام)¹، وما نسبة العمل للألفاظ إلَّا تسامحٌ من النِّحاة في إسناد العمل إليها².

يقول الخوَّام: (ولا بدَّ أن نشير إحقاقاً للحقِّ أن سيويوه؛ هو أوَّل من أشار إلى أنَّ المتكلِّم هو صاحبُ المعاني المعبر عنها بواسطة الحركات)³، ويسوقُ نصوصاً لسيويوه والمبرِّد، ومنها قول سيويوه: (وذلك قولك: "ضرب عبدُ الله زيدا". فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في "ذهب" وشغلتَ "ضرب" به كما شغلتَ به "ذهب" وانتصب "زيد" لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فعُلِّ الفاعل. فإنَّ قدِّمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوَّل وذلك قولك: "ضرب زيدا عبدُ الله" لأنك إنما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مقدماً⁴ ثم يعلِّق الخوَّام على نصِّ سيويوه السَّابق بقوله: فهذا النصُّ يؤكِّد على أنَّ سيويوه كان مُدركاً أنَّ العامل الحقيقي هو المتكلِّم ... فانظر إلى قوله: "إنما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مُقدِّماً" كيف يدلُّ به سيويوه على أنَّ العمل كُله للمتكلِّم⁵.

ثمَّ يُردِّفُ الخوَّام قائلاً: (لقد وضَّح المبرِّد هذه النِّظريَّة وبيَّن آثارها التي امتدَّت إلى كلِّ أبواب النِّحو — ثمَّ أورد قول المبرِّد:— [فإن قلتَ "ضرب عبدُ الله زيدا" فإن شئت قلت:

1 الاسترادي ، شرح الكافية ، 36/1 .

2 رياض بن حسن الخوَّام ، نظرية العامل تقعيد وتطبيق ، ص 17.

3 نفسه ، ص 18.

4 سيويوه ، الكتاب ، 34 / 1، وينظر : رياض بن حسن الخوَّام ، نظرية العامل تقعيد وتطبيق ، ص 18.

5 رياض بن حسن الخوَّام ، نظرية العامل تقعيد وتطبيق ، ص 19.

"ضَرَبَ عبدُ الله" فعرفّني أنّه كان منه "ضَرْبٌ" فصار بمثّلة "قام عبد الله"، إلّا أنّك تعلم أنّ الضَّرْبَ تعدّى إلى مضروب، وأنّ قولك "قام" لم يتعدّ فاعله فإن قلت: "ضرب عبد الله زيدا" أعلمتني من ذلك المفعول [فقول المبرّد: "عرفّني... أعلمتني" يريد أن المتكلّم هو المريد للفاعليّة والمفعوليّة¹.

تلك النصوص وغيرها كثير؛ يضيق المقام عن مقالها، تُثَبِّتُ مِمَّا لَا يَدْعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ أَنَّ النَّحَاةَ بَرَاءٌ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِمْ مِنْ جَهْلِ بِحَقِيقَةِ الْعَامِلِ، وَإِغْفَالِ دَوْرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ هِيَ الْأُسْتَاذُ عَبَّاسٌ حَسَنٌ يَنْتَصِرُ لِلنَّحَاةِ بِإِنْصَافٍ مَشْفُوعٍ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ مُحْكَمٍ، قَالَ: (وَالْحَقُّ أَنَّ النَّحَاةَ أَكْرَمُ أَوْلَادِ عِبَّاسٍ مِمَّا أَتَمُّوا بِهِ، بَلْ أَذْكِيَاءُ، بَارِعُونَ فِيهِمَا قَرَّرُوهُ بِشَأْنِ "نَظَرِيَةِ الْعَامِلِ"، فَقَدْ قَامَتْ عَلَى أُسَاسٍ يُوَافِقُ خَيْرَ أُسُسِ التَّرْبِيَةِ الْحَدِيثَةِ لِتَعْلِيمِ اللُّغَةِ، وَضَبْطِ قَوَاعِدِهَا، وَتَيْسِيرِ اسْتِعْمَالِهَا²). ثُمَّ يَسُوقُ لِهَذَا مِثَالًا غَايَةَ فِي الْبَسَاطَةِ، فَيَقُولُ: "أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ الضَّيْفَ" ف_____ "مُحَمَّدٌ" فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ يُنْسَبُ إِلَيْهِ شَيْءٌ. وَكَذَلِكَ "الضَّيْفُ" فَمَا الَّذِي يُنْسَبُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا؟³.

يُنسَب إلى "محمود" أنه فعلُ الكرمِ، فهو فاعلُ الكرمِ. فبدلاً من أن نقول: [ينسب إلى محمود أنه فعل شيئاً، هو: "الكرم"]، أو [ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم] حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنيينا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاة - يُرشد إليها، ويدل عليها، ذلك الرمز هو "الضمة" التي في آخر كلمة "محمود". فهذه الضمة على صِغَرِها تدلّ على ما تدلّ عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة. وهذه مُقَدِّرةٌ وبراعةٌ أدّت إلى ادّخار

1 نفسه، ص 20. وانظر قول المبرد في المقتضب 16/3.

2 عبّاس حسن ، النّحو الوافي ، 73/1.

3 عبّاس، حسن، النّحو الوافي، 73/1.

الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذي دلّ على المعنى المطلوب بأخصر إشارة¹.

ثمّ يواصل عباس حسن في التوسّع في شرح مثاله، إلى أن يقول: (لكن كيف عرفنا- في التركيب السابق- أن "محمودا" فعل شيئا، أي: أنه "فاعل"؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هي: "أكرم" ويُسمّيها النحاة: "فعلا" ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه. فوجود الفعل دلّ على وجود الفاعل، ووجود الفاعل يقتضي أن نُعلّنه، ونذيع أنّه "الفاعل". وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة، أو قليلة، أو برمز يغني عن هذه وتلك، كالضمة التي اختارها النحاة واصطلحوا على أنّها الرمز الدال، على الفاعلية... وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتمام أولاً إلى الفاعل، وإلى الكشف عنه، ثمّ وُضِعَ الرمز الصغير في آخره، ليكون إعلاناً على أنّه الفاعل، وشارة دالة عليه. فالفعل هو السبب أيضاً في ذلك الرمز وفي اجتلابه والإتيان به، فليس غريباً أن يقول النحاة، [إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل لأنه السبب في مجيئه]، ويسمونه من أجل ذلك: "عاملاً"².

إنّ دفاع عباس حسن عن النحاة أمر مقنع، لا يُبقى بعده شكاً في ذهن منصف، إذ أنّ نظرية العامل تيسير وتقريب للمتعلم، وتنظيم للكلام في العُرف الاجتماعي، وتحقيق للتواصل، فالمتكلم يحدث الإعراب للتعبير عن مراده وفق ما يفهمه به الآخرون، لأنّ اللغة اجتماعية، ويقتضي ذلك تفاهما واتفاقاً، وهو ما يُسمّى بالاصطلاح، ويلزم ذلك الاصطلاح إشارات متفق عليها، لا يملك الفرد حرية في تغييرها أو استبدالها، ومتى ما امتلك كل فرد تلك الحرية، عمّت الفوضى اللغوية؛ وعجز الناس عن التواصل الذي هو من أولى أولويات الحياة.

1 عباس حسن ، النحو الوافي ، 73/1.

2 نفسه .

ولعلّه يصلح أن نضرب لظاهرة العوامل مثلاً من الحياة الاجتماعية العصرية؛ حتّى يتّضح موقفنا، فمثلاً في مجال المواصلات عبر المراكب في الطرقات، تجد أنّه لا يتحقّق نظامٌ إلا من خلال [اللافتات]؛ التي لكلّ واحدة منها دلالة، فواحدة توقف وأخرى تبطّئ السيّر وثالثة تُنذِر بخطر ... الخ. فهل ننكر عمل تلك [اللافتات] والإشارات المرورية؟ فتعمّ الفوضى والحوادث وتعطلّ حركة السيّر، أم نقرّ بعملها فنكون مجانبين للصواب في نظر البعض، إذ كيف تستطيع [لافتة] لا إرادة لها ولا طبع أن تعمل على تنظيم حركة المرور؟ أم نتوسّط فنقول أن تواضع الناس على تلك الإشارات التي تتضمنها [اللافتات]، هو الذي أدّى إلى إحداث التنظيم اختصاراً وتيسيراً، مع علمنا أنّ تلك الإشارات و[اللافتات] من صنع الإنسان نفسه.

المطلب السادس: تضافر القرائن بديلاً عن العامل النحوي.

بعد نقده ونقضه للعامل، جاء تمام حسّان بنظريّته "تضافر القرائن" بديلاً عن العامل النحوي، وقد سبق عرض وجهة نظره، وهي محاولة لم تسلم من القصور، فنظريّة تمام تركز أساساً على مبدأ المعنى؛ حيث بنى عليه قراءاته الجديدة في التراث اللغوي، على أنّ ذلك جديد أتى به، وينتقده حلمي خليل بالإشارة إلى أنّ ما جاء به تمام مبثوث بصورة متعدّدة في كتب التراث من تفسير وأصول وبلاغة ونحو وصرف؛ لأن قضية الإعجاز القرآني كانت وراء ذلك كلّهُ¹.

كما لاحظ خليل أن حسّان متناقضٌ في آرائه، حيث يثبت لعلماء البلاغة العرب إدراكهم لنظرية المعنى، وسبقهم لعلماء اللغة المحدثين في إدراك نظرية السياق، ثمّ يدرج ذلك ضمن نظريّته التي يستدرك بها على القدامى إغفالهم للمعنى².

1 حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص223، وص225.

2 حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص225.

ويذهب الفضليّ مذهب خليل في دفع شبهة إغفال النحاة للمعنى وإهمالهم لدور القرائن عند تحديدهم للمعاني النحويّة الوظيفيّة، غير أنّ الفرق بينهم وبين حسّان هو كونهم لم يخصّوها ببحث مستقل، بل جاءت آراءهم مبثوثة في ثنايا التطبيقات الإعرابيّة¹.

ويرى أحمد سليمان ياقوت أنّ تمام حسّان أخطأ في فهم نظرة عبد القاهر الجرجاني، فهذا الأخير لم يفصل بين معاني النحو والمعاني المعجميّة كما فعل حسّان عندما عرض مثالا هرائيًا وأعربه، بل أكّد أنه لا يمكن معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس، وتترتب الألفاظ في النطق في الوقت ذاته الذي تترتب فيه معانيها في النفس².

ويناقش سليمان ياقوتُ تمامًا في البيت المخترع الذي استدلّ به على عدم وجود علاقة بين الإعراب والمعاني المعجميّة، ثمّ راح يبيّن تعذّر إعرابه بدون معرفة معاني الكلمات، كالآتي³:

قاص: فعل ماض عند تمام، لكن ما الدليل فرما كانت اسما منقوصا حذفت ياؤه.

التّجين: عند تمام فاعل، وما يدرينا، فرما كانت مضافا إلى "قاص".

شحاله: عند تمام مفعول به + مضاف إليه، وربما كانت "شحا" فعلا وما بعدها "له" جار ومجرور ... الخ.

1 عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، ص89.

2 ينظر ، سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها على القرآن الكريم، ص82.

3 نفسه ، ص82.

ويرى بهاء الدين عبد الرحمن أنّ القرائن التي أتى تمام حسان لها بتسميات جديدة، لم تكن غائبة عن النحويين، بل هي مذكورة في كتبهم، ولا فرق بينها وبين قرائن تمام إلا في الاصطلاحات، ففي باب الفاعل تجد النحاة يقولون بأنّه من مقتضيات الفعل في الفاعل أن يكون اسماً، ومن المقتضيات أيضاً أن يكون الفعل مسنداً إلى هذا الاسم، ومن المقتضيات التي يذكرها النحويون أن يكون هذا الاسم مؤخراً عن الفعل، وكذا من المقتضيات أنه إذا كان هذا الاسم مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن الفعل أن تلحق بالفعل علامة تأنيث¹ ... الخ، فكل المقتضيات التي ذكرها تمام حسان وسماها قرائن مذكورة في كتب النحو بتفصيل، ولكن لم يسمها النحويون بهذه التسميات التي ذكرها تمام حسان تحت اسم القرائن. وإذا جمعنا بين قرائن النحويين آنفاً وقرائن تمام تبين ما يلي:

مقتضيات النحويين	قرائن تمام حسان
مقتضيات الفعل في الفاعل أن يكون اسماً	قرينة الصيغة
أن يكون الفعل مسنداً إلى هذا الاسم	قرينة الإسناد
أن يكون هذا الاسم مؤخراً عن الفعل	قرينة الرتبة
إذا كان الاسم مؤنثاً حقيقياً تلحق بالفعل علامة تأنيث	قرينة المطابقة

فمن خلال تلك الموازنة، يمكن القول أنّ تماماً قد سبق إلى القرائن التي تحدّث عنها، ولم تكن غائبة عن النحويين، بل ربّما لم يعيروها اهتماماً لكونها تحصيل حاصل، فهي ليست عندهم بالغة الأهمية، وبرغم ذلك ذكروها في مصنفاتهم، وأمّا تمام فقد أعاد تسميتها،

1 بهاء الدين عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن، مجلة كلية الآداب المنصورة، ع 30، ج 4، نوفمبر 2011، ص 686.

وخصّها ببحث مستقل، فجهده لا يتعدّى إعادة التصنيف كما أشار إلى ذلك بهاء الدين عبد الرحمن¹.

ومن مساوئ نظرية تضافر القرائن هي إغراب ذهن المتعلم، حيث كان عليه أن يعرف معنى العامل ويحدد طبيعة عمله ومعموله ليصل إلى المعنى، فصار على المتعلم مع نظرية القرائن ملزماً بتحديد كم هائل من القرائن ليصل إلى المعنى، وفي هذا إطالة للطريق نحو المعنى، وتشتيت لذهن المتعلم، فتصير بذلك نظرية تضافر القرائن فلسفة أكثر تعقيداً من فلسفة العامل، هذا إذا سلّمنا بأن نظرية العامل فلسفة معقدة.

والذي يترجّح عندي أن نظرية العامل نظرية تيسيرية بامتياز، فهي تحدد المعالم التي يستهدي بها المتعلم للمعنى المقصود، فإن وجدنا الجملة فعلية أدركنا أن فعلها يطلب فاعلاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً، فإن وجدنا اسماً منصوباً يحتاجه الفعل ويتعلق به لتمام المعنى أدركنا أن ذلك الاسم هو المفعول به، وأما سبب الرفع والنصب في الاسمين الذين طلبهما الفعل هو الفعل ذاته، إذ وجوده حصل به ما حصل من عمل، وعدم وجوده أفضى إلى عكس ما كان عليه، فكان من تيسير التعليم أن نجعل الفعل عاملاً، لكونه معلماً نصل به إلى المعنى.

ونفس الشيء يقال على بقية العوامل، باعتبار وجودها في الجملة يحدث شيئاً، وعدم وجودها لا يحدث شيئاً، فالاسم بلا حرف الجر أو ما في معناه لا يكون مجروراً، فإن دخل حرف الجر تغير الاسم بعده به، وقس على سائر العوامل.

1 ينظر بهاء الدين عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن، مجلة كلية الآداب المنصورة، ع 30، ج 4، نوفمبر 2011، ص 687.

الخاتمة

حاولت من خلال بحثي هذا أن أتعرض لتيسير النحو عند المحدثين، مركزاً على أهم المحاور التي دعا إليها الباحثون المحدثون، كما حاولت أن أكشف عن صلة العامل بتيسير النحو، مروراً بمواقف القدامى وانتهاءً إلى مواقف المحدثين بخصوص نظرية العامل، وبعد فراغي من هذه الدراسة المتواضعة، خلصت إلى مجموعة من النتائج والمقترحات، هي كالآتي:

أولاً، النتائج:

- 1- إن تيسير النحو مشروع عصري يخص اللغة العربية، لا بد من رعايته، والعمل على إنجاحه، خدمة للغة القرآن ولأمة الإسلام.
- 2- إن محاور التيسير التي تعرضنا لها، بعضها نوافقه وبعضها نردّه، فكل محاولة تتهم أركان النحو، وتهدف إلى التيسير نراها خارجة عنالهدف الأسمى الذي هو خدمة اللغة بالنحو وخدمة القرآن بهما، إذ الحفاظ على اللغة العربية واستمرارها ونشرها بين الأمم، لا يقتضي أن نحذف منها ونقلّم كل ما يبدو لنا صعباً.
- 3- إن ما نوافق عليه دعاء التيسير من محاور نراها ذات جدوى لا تمسّ بأصول النحو ما يلي:

أ/ ترك الاختلاف بين النحاة، والميل إلى الأيسر، كإعراب شبه الجملة خبراً، نحو قولنا: الزهر في البستان، أو: النحل فوق الزهرة. وهذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين التقدير لمحذوف متعلق بشبه الجملة.

ب/ عدم الخوض في التمارين غير العملية في كتب الناشئة، نحوية كانت أو صرفية، كالتحويلات الصرفية للكلمات المعتلة، نحو قولنا: أن همزة قائل كان أصلها واوا، فانقلبت همزة، لأن أصل الفعل "قول". أو كالاختلاف في حذف التاءين في المضارع، نحو: (تذكرون ، تذكرون) فحذفت إحدى التاءين ،

والاختلاف بين النحاة قائم في التاء المحذوفة، أهى الأولى أم الثانية؟ والأفضل الاكتفاء بالإشارة إلى وجود حذف للتاء فقط.

ج/الاكتفاء في الإعراب المحلي بصيغة مستساغة لدى الناشئة، كأن نقول في المثال التالي: جاء الذي نحبه، فنعرّب الذي بقولنا: فاعل مبني في محل رفع. وأما في الإعراب التقديري، في مثل قولنا: جاء الفتى ، فنعرّب الفتى بقولنا: فاعل مرفوع وضمته مقدرة. فلا نتعب ذهن الناشئة بأن الذي منع ظهورها هو التعذر أو غيره، يل نشير أنّ السبب وجود حرف العلة.

د/ توحيد المصطلح وتقريبه من الناشئة، واختيار الأيسر منه، وعدم إغراق المتعلم في خضمّ هائل من المصطلحات، فالمتعلم لا يفرّق مثلاً بين الفعل الناقص نحويًا والفعل الناقص صرفيًا، فالأيسر أن نجعل مصطلح " ناقص " دالاً على أحدهما فقط، فقد ثبت بالتجربة أن معظم التلاميذ يخطئون في الامتحان عندما يطلب منهم استخراج فعل ناقص مثلاً.

4/ إنّ نظرية العامل نظرية تيسير بامتياز، وإنّ الدعوة إلى إلغائها دعوة إلى إلغاء التيسير، فبها يتسنى للمتعلم أن يفهم يُيسر سبب وجود الحركات وأنها ليست اعتباطية، بل هي معالم يتضح بها السبيل إلى المعنى. فحينما نبين للمتعلّم أنّ الاسم إذا أسند له فعل بعلاقة الفاعلية فهو مرفوع به، لا يختل ذلك الحكم ما لم تختل الشروط، فذلك خير من أن نقول أن ذلك الاسم مرفوع فقط، وهنا يجوز للمتعلّم أن يستفسر عن سبب عدم جره مثلاً.

5 إنّ نظرية العامل برغم جدواها، إلا أنّها لا تسلم من بعض المآخذ، كاختلاف النحاة فيها، ومن ذلك اختلافهم في رافع المبتدأ، لذا لا يجب يُبثّ مثل هذا الخلاف في الكتب الموجهة للناشئة، بل الأسلم أن يُكتفى في ذلك

بالأقرب إلى النظر، والأجدي في التعليم، كالأخذ بقول الكوفيين بترافع المبتدأ والخبر، ورفع المضارع بالتعرية من النواصب والجوازم.

6/عدم التعسف في شروط الأعمال، كوجوب تقدّم العامل على معموله (وهذا موقف الرضي في شرح الكافية)، فإذا سلّمنا أنّ عمل اللفظ في اللفظ هو تجوّز تعليمي، فلا يجب المغالاة في ذلك حتّى تؤثّر نظريّة العامل أكلها التيسيري.

ثانياً، المقترحات:

1- وجوب التفريق بين التحو التعليمي والنحو العلمي، فالأوّل هو ما يجب أن يطاله التيسير، وذلك من عدّة أوجه منها:

أ- أنّ عُسر التحو لا يكون دائماً في قواعده، بل يكون أيضاً في منهج الكتب، وطريقة المعلم، واستعدادات المتعلّم.

ب- التركيز على القواعد الوظيفية، أي التي يكون استخدامها مطرداً غير شاذ، ونافعاً لتقويم الأسلوب وتصحيحه.

ج- الاكتفاء بالوجه الإعرابي الواحد فيما له أكثر من وجه؛ حتى لا يتشتت ذهن المتعلّم في تلك الأوجه بلا طائل يرجى، إذ الغاية تسوية اللسان نطقاً، والقلم كتابة.

2 وجوب تعميم اللغة العربية كلغة لتدريس كافة المواد، حتى يكبر في نفس المتعلّم قدرها، وتعظم في عينيه مكانتها.

3 فرض اللغة العربية كواقع معيش، لا كذكرى تراثية نستأنس بها أحياناً، وننساها أحياناً أخرى، وذلك بجعلها لغة الصّحافة، والتّعليم، والسياسة، والدين، وسائر مجالات الحياة.

5 الاجتهاد الجادّ والسعي الحثيث لتعريب مسميات المخترعات الحديثة، وذلك بتوحيد جهد الدول العربية، ومحاولة إصدار مجلة دورية مدرسية، توزّع على كافة المدارس العربية، من أجل إعلام المعلّم والمتعلّم العربي بالمصطلحات المستحدثة التي لا يستغني عنها في محيطه العام والخاص، فقد لاحظتُ قصورا لدى المعلّم والمتعلم في تسمية العديد من الأجهزة باللغة العربية، وإن تمكّن من صياغة اسم لها وفق أوزان العرب ربما وقع في تعارض مع غيره. وإنّ فائدة التعريب الذي أدعو إليه هي عدم ترك الفرصة لازدواجية اللغة، التي تعرقل تيسير النحو.

6 أن يبقى النحو كغاية مقصودة لذاثما مطلببالعلماء والدارسين المتخصصين ، ولا إشكالفي تبخّر هؤلاء في علم النحو بكل مدارسه وخلافاته وتضارباته؛ لأن مثل هذه الدراساتينبغي أن يتصدّر لها أهل الاختصاص.

إنّ هذه النتائج والمقترحات التي تمخض عنها بحثنا هذا، -من وجهة نظرنا- قد تسهم إسهاما مقبولا في تيسير النّحو، والحدّ من تلك الشكوى اليومية من اللغة والنحو، إذ الاعتماد عليها -كما نرى- من شأنه أن يبعث في الناشئة القابلية على تكلم العربية، وتعلم النحو لصيانة المكتسبات اللغوية.

وختاما نسأل الله أن يهيئ للغة القرآن من يقوم على أمرها، ويرعى استمراريتها، حتى تستعيد مكانتها بين اللغات. والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

ثانياً: الحديث الشريف، صحيح البخاري.

ثالثاً: الكتب:

1. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط06، 1978.
3. إبراهيم رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية، ليبيا، ط03، 1990.
4. إبراهيم عوض، دراسات في الأدب واللغة والدين، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ط01، 2014.
5. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط02، 1992.
6. ابن الأثير، البديع في علم العربية، تح/ صالح حسين العايد، المملكة السعودية، ط01، 1421هـ.
7. أحمد برانق، النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
8. أحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصورة، الرباط.
9. أحمد رضا، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (ج 04) ط 1960.
10. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط06، 1988.
11. الأنغدي خليل، هداية الفخام في شرح كفاية الكرام، عناية/ أنور الداغستاني، دار المنهاج، السعودية، ط01، 2009.

12. ابن بابشاذ طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تح/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط01، 1977م.
13. أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط03، 1985.
14. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح/ جودة محمد مبروك، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط01، 2002.
15. البركوي زين الدين محمد، إظهار الأسرار في النحو، عناية/ أنور الداغستاني، دار المنهاج، السعودية، ط01، 2009.
16. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط04، 2001.
17. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط01، 1993.
18. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب، ط2004.
19. ثعلب أبو العباس، محالس ثعلب، تح/ عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
20. ابن جماعة الكناني، تذكرة السامع والمتكلم بآداب العالم والمتعلم، عناية/ محمد بن مهدي العجمي، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط03، 2012.
21. ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح/ محمد علي النجار، ج1/ المكتبة العلمية، مصر.
22. الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، مجموع رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، تح/ محمد الحاجري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1983.
23. الجاحظ، الحيوان، تح/ عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، ج01، ط02، 1965.
24. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، العوامل المثة النحوية، شرح/ خالد الأزهرى، تح/ البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02.
25. الجنيدي خليفة، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

26. الجوهرى إسماعيل بن حماد، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح/ أحمد عطار، (مج5)، دار العلم للملايين.
27. جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، لبنان، ط01، 2013.
28. ابن الحاجب أبو عمرو عثمان، الكافية، تح/ مجموعة باحثين، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، ط02، 2011.
29. ابن الحاجب أبو عمرو عثمان، شرح الوافية (نظم الكافية)، تح/ موسى بّناي، النجف، العراق، ط1980.
30. ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد، رسائل ابن حزم، تح/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ج04/ ط01، 1983.
31. الحريري أبو محمد القاسم بن علي، شرح ملحّة الإعراب، تح/ فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن، ط01، 1991.
32. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
33. حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم (أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن واللغة العربية)، البربري للطباعة الحديثة، بسيون، مصر، ط02، 2000.
34. حسن منديل العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2012.
35. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2000.
36. حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة الإمام البخاري للنشر، ط2008.
37. ابن خلكان أبو العباس شمس الدين بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح/ إحسان عباس، (ج4) دار صادر بيروت، لبنان.
38. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)، تح/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (ج10، 06)، ط01، 2001.

39. الخليل بن أحمد، العين، تح/ إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، (وزارة الثقافة و الإعلام بالجمهورية العراقية، ج02، ط1985.
40. خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع، دار الشروق، عمان، الأردن، ط01، 2001.
41. الدّماميني محمد بدر الدين بن أبي بكر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح/ محمد المفدى، (ج01) ط01، 1983.
42. داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ط1973.
43. داود عبده، نحو تعلم اللغة العربية وظيفيا، مؤسسة دار العلوم، الكويت، ط01، 1979.
44. الرضي الاسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تح/ يحي بشير المصري، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، (ج1)، ط01، 1996.
45. راسم الطحان، حقيقة الإعلال والإعراب، الناشر (adi verlag) ألمانيا، ط01، 1990.
46. رياض بن حسن الخوّام، نظرية العامل تقعيد وتطبيق، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط01، 2014.
47. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 2008.
48. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1980.
49. رضا الطيّب الكشو، توظيف اللسانيات في تعليم اللغات، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ط 1436.
50. الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات التّحويين، تح/ أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، 1984.
51. الزبيدي السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تح عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، (ج30)، ط 1965.

52. الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط03، 1979.
53. الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، (ج3، 2، ط15، 2002.
54. الزمخشري جار الله، الكشاف، تع/ خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط03، 2009.
55. السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط01، 1985.
56. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تح/ طه الزيني وعبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط01، 1955.
57. السيوطي جلال الدين، الفريدة، مطبعة الترقى، مصر، ط1332هـ.
58. السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح/ أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، (ج1 و2)، ط02، 1979.
59. سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط02، 1965.
60. سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها على القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1994.
61. سمر روجي الفيصل، قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب — دمشق، ط01، 2010.
62. سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح/ عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان، (الأجزاء 1، 2، 3، 4)، ط01.
63. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط02، 1986.
64. عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1986.

65. الشاطبي أبو إسحاق بن موسى، الموافقات، تق/ بكر بن أبي زيد، تع/ أبي عبيدة مشهور، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، (ج4)، ط01، 1997.
66. الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تع/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.
67. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط07.
68. شوقي ضيف، تحديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط04.
69. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، تع/ أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر.
70. الطبري أبو جعفر بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تع/ محمود شاكر و أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، (ج07)، ط02.
71. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، (ج1)، ط03.
72. عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب ونظرية العامل، دار الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، (ج2)، ط01، 1982.
73. عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، كلية الآداب، سوسة، تونس، ط01، 1998.
74. علاء إسماعيل الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، دار التيسير للطباعة والنشر، 2003.
75. علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر، مصر، ط03، 2004.
76. عمر إدريس عبد المطلب، حازم القرطاجني (حياته ومنهجه البلاغي)، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2009.
77. عمر بن أبي ربيعة، ديوان بن أبي ربيعة، تق/ فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1996.
78. عبد الله الحبشي، جامع الشروح، (ج:1،2،3)، منشورات الجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية، ط2004.
79. بن فارس أبو الحسين أحمد، الصحاحي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تع/ أحمد حسن، دار الكتب العلمية، ط01، 1997.

80. ابن فارس، مقاييس اللغة، تح/ عبد السلام هارون، (ج 01، 04)، دار الفكر للطباعة والنشر.
81. الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح الحدود في النحو، تح/ المتولى رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر ط02، 1993.
82. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المطبعة الأميرية، مصر، (ج04)، ط03، 1301هـ.
83. القفطي جمال الدين بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح/ أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، (الأجزاء: 1، 2، 3، 4)، ط1986.
84. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح/ سامي السّلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، (ج 06)، ط02، 1999.
85. الكفّوي، الكلّيات، تح/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط02، 1998.
86. عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، عمان، الأردن، ط01، 1986.
87. كارل بروكلمان، فقه اللّغات السّامية، ترجمة رمضان عبد التّوّاب، منشورات جامعة الرياض، السعودية.
88. ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين، ألفية ابن مالك، تح/ سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج.
89. ابن مضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرّد على النّحاة، تح/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
90. ابن معطي أبو زكريا زين الدين يحيى، الفصول الخمسون، تح/ محمود محمد الطناحي، منشورات عيسى البابي وشركائه.
91. ابن معطي أبو زكريا زين الدين يحيى، الدرة الألفية في علم العربية، تق/ سليمان إبراهيم البلّكي، دار الفضيلة، القاهرة، ط01، 2010.

92. ابن منظور عبد الله محمد بن المكرم، لسان العرب، تح/ عبد الله علي الكبير وآخرين، (المجلدات: 03، 04، 08، 15)، ط01، دار المعارف، القاهرة.
93. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، (ج3)، ط03، 1994.
94. المَطْرَزي أبو الفتح بن علي، المصباح في النحو، تح/ عبد الحميد السيد، دار الشباب، المنيرة، مصر، ط01.
95. المكودي عبد الرحمن بن علي بن صالح، شرح ألفية ابن مالك، تح/ فاطمة راشد الراجحي، منشورات جامعة الكويت، (ج01)، ط1993.
96. امرؤ القيس، ديوانه، تح. أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط5.
97. مبارك عبد القادر، نظرية المعنى في الدرس النحوي، (ج1 آفاق المعنى والمنهج)، دار كنوز للنشر والتوزيع، تلمسان، الجزائر، ط01، 2011.
98. محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي (أصوله وأأسسه وقضاياه وكتبه)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط01، 2009.
99. محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط01، 2013.
100. محمد بن إبراهيم التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، بيت الأفكار الدولية، (ج02)، ط02، 2009.
101. محمد صالح موسى حسين، شرح البسط والتعريف في علم التصريف، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سورية، ط01، 2009.
102. محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط1989.
103. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مراجعة/ عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (ج03)، ط30، 1994.
104. ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية (دراسة تحليلية)، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ط2000.

105. منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها النظرية والتطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، القصيم، السعودية، ط01، 2013.
106. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986.
107. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط02، 1958.
108. محمد بن عبد الله الإمام، المؤامرة الغربية على اللغة العربية، مكتبة الإمام الألباني، صنعاء، اليمن، ط01، 2009.
109. ابن النديم محمد بن إسحاق، الفهرست، تح/ رضا- تجدد، طهران، إيران، ط 1971.
110. نفوسة زكرياء، تاريخ الدعوة إلى العامة وآثارها في مصر، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، ط01، 1964.
111. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط2004.
112. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ج02)، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للنشر.
113. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر التدى وبل الصدى، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط11، 1963.
114. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح/ عبد اللطيف الخطيب، منشورات المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، (ج1)، ط01، 2000.
115. أبو الهيجاء ياسين، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع القاهرة، حتى عام 1984، دار عالم الكتاب الحديث، ط01، 2008.
116. عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، دار تهامة، ط1، 1989.

117. عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط01، 1985.
118. ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (الأجزاء: 1، 2، 3، 4، 5)، ط01، 1993.
119. يوهان فك، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، مصر.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. إياد سعيد رجب، الزجاج وجهوده البلاغية في ضوء كتابهمعاني القرآن وإعرابه (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.
2. خالد الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، السعودية، 1421.
3. رابية محمد ربيع، أبو محمد اليزيدي (حياته وأثره في العربية) (ماجستير) جامعة أم القرى، 1983.
4. علا بنت البار، تيسير النحو بين الجدوى والخروج عن الواقع (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز السعودية، 2009.
5. عمر لحرش، الدرس النحوي عند المخزومي بين التقليد والتجديد (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
6. فادي صقر، جهود نخاة الأندلس في تيسير النحو العربي (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح، فلسطين، 2006.
7. فهد القحطاني، أثر القرينة الشرعية في توجيه المعنى النحوي عند ابن هشام (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، السعودية، 1427هـ.
8. زكموط بوبكر، الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث، (دراسة في فكر خليل عمايرة)، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

9. محمد بن محمود الدعجاني، ابن كيسان النحوي (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1978 .
10. مطير المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو (رسالة ماجستير)، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1423هـ.

خامسا: المجلات والدوريات:

1. إبراهيم عوض، من أعلام الأزهر: الشيخ حسين المرصفي. مجلة الأزهر، السنة 53، العدد 8، شعبان 1401 هـ.
2. أمين ملاوي، تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2012.
3. بلقاسم دفة، النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع5، مارس، 2006.
4. بهاء الدين عبد الرحمن، الموازنة بين نظرية العامل وتضافر القرائن ، مجلة كلية الآداب المنصورة، ع 30 ، ج 4 ، نوفمبر 2011 .
5. حسان بن عبد الله الغنيمة، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، مجلة كلية دار العلوم ، العدد 33 .
6. خالد بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي ، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008.
7. خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج4/ ع 2 ، 2007.
8. صالحة حاج يعقوب، صفاء النحو العربي من التأثيرات الأجنبية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع81.
9. عبد اللطيف حمودي، خلف الأحمر بين يدي القضاء الأدبي (مقال)مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد 49 / الإمارات العربية، 2005.

10. عبد الله بن عويقل السلمي، المتون والشروح والخواشي والتقاريرات في التأليف النحوي، مجلة الأحمدية، دبي، العدد 4 / 1420 هـ .
11. فضال الله النور علي، الإعراب وأثره في المعنى، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية (السودان)، ع01، جوان 2012.
12. محمد العامودي، وسائل الفئة في شرح العوامل المثة (تحقيق)، الجامعة الإسلامية غزّة ، المجلد 05 ، ع02 ، 1997.
13. محمد صاري، تيسير النحو ترف أم ضرورة ؟(مقال)، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2001 .
14. محمد عدلي وآخرون (التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل)، مجلة جامعة الأنبار للآداب واللغات ، ع09 / 2013 .
15. محمد هندراوي، المختصرات النحوية (نشأتها أغراضها ومناهجها)، مجلة علوم اللغة، مجلد 11، العدد 1 / 2008 القاهرة.
16. محمود الجاسم، المعنى وبناء القواعد النحوية، مجلة جامعة دمشق، مج 25 ، ع 1 و2 / 2009 .
17. مصطفى صالح جطل، النحو بين التعليم والعلم ، مؤتمر تيسير تعليم النحو ، دمشق 2002.
18. نهاد الموسى، نحوٌ نحويّ وظيفيٌّ" مثل من باب الاستثناء(بحث في مؤتمر تيسير تعليم النحو) مجمع اللغة العربية بدمشق، 2002 .

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	كلمة الشكر
أ... ط	المقدمة
02	المدخل: اللسانيات الحديثة وضرورة التيسير
10	الفصل الأول: تيسير النحو بين القدامى والمحدثين
12	توطئة
13	التيسير، مفهومه ومصطلحاته
26	إرهاصات التيسير
49	التيسير في العصر الحديث
62	محاور التيسير النحوي في العصر الحديث
71	الفصل الثاني: دراسة تحليلية في نظرية العامل
72	نظرية العامل في التراث النحوي
92	نظرية العامل في ميزان الميسرين
110	مآخذ المحدثين على العامل
135	الخاتمة:
142	المراجع والمصادر:
153	المحتويات: